

بيان اشتراكي

عربي

نحو حركة عربية موحدة

د. عادل سمارة

**بيان اشتراكي عربي
نحو حركة عربية موحدة**

عادل سمارة

منشورات

مركز المشرق / العامل للدراسات الثقافية والتنمية
Palestine Research and Publishing Foundation

رام الله المحتلة
آب (اغسطس) 2003

(النص الكامل)

شكر وتقدير

هذا الكراس حصيلة نقاش مستفيض مع كثيرين يحملون هموم البشرية جمعاء، وهموم الطبقات الشعبية في الوطن العربي على وجه التخصيص. وهو حصيلة نقاش ايضاً مع من لا يؤمنون بالمسائل المطروحة في هذا الكراس، بل يدينونها. هذا الكراس مهدى الى الجميع، لأنه نتاج ذلك الحوار بما فيه من اتفاق واختلاف. وشكراً خاصاً الى الرفيق مسعد عريبي الذي بذل جهداً كبيراً في متابعة فلتات كثيرة كانت بين جنبات هذا الكراس.

المحتويات

بيان اشتراكي عربي

4	مقدمة: في اي عالم نعيش؟
7	الدولة القطرية العربية وكيلة رأس المال الغربي
10	منظور طبقي للمسألة القومية
15	في اسباب إخفاق الحزبية العربية
17	الدولة القطرية حسمت في معسكر العدو
19	إشكالية الناصرية
22	حركة القوميين العرب.. تماهي مع الهزيمة
24	حزب البعث... استقامة الخطاب لا التطبيق
25	القومي السوري رؤية واضحة... لكن مجزوءة
25	الاحزاب الشيوعية العربية... المأزق المستدام
28	الاسلام السياسي... وجوب توسيع المنظور
30	تناقض البنى القطرية مع مشروع الحركة الموحدة
35	مبررات المشروع الاشتراكي لقومية الطبقات الشعبية
38	مهامه
39	من النظري الى التعيين: مواقع التناقض والصراع
39	التناقض على الصعيد العالمي
43	التناقض على الصعيد القومي
45	التناقض على الصعيد القطري
46	ثلاثة تناقضات وثلاث مهام
47	أدواتنا

ملحق رقم 1

51	نظام عالمي فاشي
52	الدور الجديد للدولة القومية الكمبرادورية
54	شكلاّن مختلفان من العولمة
55	قطاع عام رأسمالي معولم
57	كيف يولد رأس المال نظاماً عالمياً فاشياً
60	دور الفوائض العربية في تكوين رأس المال المهيمن
61	قطاع عام رأسمالي معولم كمكون لنظام فاشي

66	ما بعد الديمقراطية: التمهيد النظري والثقافوي للفاشية
68	آلية ونموذج بديل: التنمية بالحماية الشعبية
73	ثبت ببعض المصطلحات

مقدمة

في أي عالم نعيش؟

قيل ان يُجمع المفكرون والساسة على اننا نعيش مرحلة العولمة بما تفرضه، وتزعم انه طوعي، من فتح ابواب دول العالم على بعضها البعض، كانت هذه الابواب مفتوحة منذ خمسة قرون، بغض النظر عن مدى الانفتاح، اي منذ ان تواجد السوق العالمي الذي دشنته الرأسمالية الاوروبية عندما كانت في بواكير تطورها، أي رأسمالية تجارية. لقد غزا الاسبان والبرتغاليون وفي اعقابهم الهولنديون والبلجيك والانجليز والفرنسيون والالمان اربعة أرجاء الارض، وبالتالي فتحوا بقوة السيف كل باب موصل. منذ ذلك الحين وأبواب العالم مفتوحة أمامهم، إما بالقوة او بالتبادل المصلحي او طوعاً على يد جزء من أهالي هذا البلد أو ذاك.

هذا يعني اننا نعيش عصر رأس المال، شننا الاعتراف بذلك أم أبينا، أحببنا هذه العبارة أم كرهناها، أزعج استخدامها بعض من يحبون ستر وجهها أم لا. كل هذه الالوان من التردد والهرب لا قيمة لها. هي افكار ورغائب وأهواء لا مكان لها في الحياة ولا وزن نوعي في التداول. لقد دخلت الرأسمالية كافة أرجاء العالم بطرق ومستويات تطور متعددة، ولكن بيت القصيد في ذلك أنها دخلت شاهرة اسياها مكشرة عن انيابها، مريقة دماء منات ملايين البشر بحثاً عن الربح، كل الربح، وأقصى ربح، وبأي ثمن، بأقصى ثمن! هذا هو العالم الذي نعيش فيه، فإما أن نفهمه لنقاومه ونغيره الى عالم إنساني حقيقي، وإما أن يدوسنا فنفهمه ونحن تحت سنابك خيله، كما هو حالنا نحن العرب. ولكي نفهمه، علينا أن نقرأه قراءة تفصيلية. وهذا يعني ان عالم اليوم لا يُخلي مكاناً للكسالى في الفكر والانتاج. إن عالم رأس المال هو عالم عمل وسباق وحشي على الربح، ومن لا يتابع السباق يُداس ويتحول الى عبد مؤبد. فلم تعد هناك فرصة ان يتركك أحد وشأنك. لا يمكن لشبر في العالم أن يقول أهله: "نحن مالنا وللآخرين، سنغلق أبوابنا ونعيش في أمان". هذا لم يكن موجوداً، وفي هذا الزمن لن يكون موجوداً. وإلا، لما قامت الرأسمالية الاوروبية (المركز الرأسمالي) قبل قرنين بالتحضير لزرع الكيان الصهيوني في فلسطين، ولما قامت الرأسمالية الاميركية باحتلال العراق لنهبه ونهب غيره اليوم.

الرأسمالية قوة إخضاع واحتلال بطبيعتها. تفعل من أجل الربح كل الموبقات، ولا يهتز لها جفن. وكلما كانت الموبقات أفظع، كلما شعرت بنشوة أكبر. بدأت الرأسمالية باحتلال الدين، وإخضاعه لها. لقد حولت الدين المسيحي الى دين راسمالي وأدخلت فيه العنصرية بالقوة، فكانت الكنيسة الانجليكانية التي، في معظمها، تجيز احتلال واستعباد كافة شعوب العالم تحت شعار صراع الاديان. إذن قامت الراسمالية برسملة الدين المسيحي، وقامت الصهيونية برسملة الدين اليهودي وبعملية الرسملة هذه، اصبح بوسعها تجنيد كافة اصحاب الوعي البسيط والايمان الساذج بالتحول الى جنود يقتلون في طريقهم من يؤمرون بقتله. ولكن، ليس شرطاً ان يكون من غير

المسيحيين، ولذلك نقول من يؤمرون بقتله، فعلى سبيل المثال مارست بريطانيا البروتستنتية الانجيلية قتل واستعباد الايرلنديين الكاثوليك حتى اليوم. وبهذا جندت في خدمتها المتدينين دون أن يعوا.

وخلقت الرأسمالية الأوروبية ثقافة جديدة لها مفادها أن الابيض الاوروبي عرق متفوق على كافة الاعراق. خلقت الاعتقاد ب "فراة الغرب"، وهو ما انتهى الى العنصرية الثقافية الممثلة في "المركزانية الأوروبية"، التي ترى ان من حق هذا الغرب الراسمالي ان يستعبد الاعراق الاخرى اياً كان دينها. فخلقت اذن ثقافة عرقية تجيز استغلال الآخر، ايا كان. وبهذا جندت في خدمتها المتعلمين والعلمانيين بعد ان صاغت وعيهم كما تريد.

وبما أن الراسمالية هي طبقة، ورأس المال هو علاقات اجتماعية تعبر عن نفسها ميدانيا بالمصالح، فهي بالطبع، كراسمالية، تعني ان يكون الراسماليون قوتها الاجتماعية الاساسية.

باستخدام رأس المال (الملكية الخاصة) والدين، والثقافة، شكّلت الراسمالية ولا تزال جيشها الذي ملأ العالم بالمذابح والدماء من أجل رأس المال. وتكون مذابح رأس المال أشد، حيث يكون الربح أعلى، والثروة أوفر، والموقع أكثر مكانة واستراتيجية. لكن جيش الراسمالية هذا ليس مجرد تراكم كمي من الافراد، بل تكمن قوته في مستوى التسليح، والتعبئة العرقية الاجرامية بلا حدود. ولكن يبقى الالم هو تسخير العلم من أجل إنتاج السلاح الاكثر فتكاً لضمان إخضاع الآخر. انه تسخير العلم من أجل الربح. الربح الاقصى مرة أخرى ومرات أخرى، ومرات إلى الأبد.

هذا يعني أموراً كثيرة، نشير في هذا السياق الى أمرين اساسيين منها وهما: الاستقطاب: ويعني بإيجاز ان تحول قوة دون قيام قوة أخرى بالتشبه أو اللحاق بها أو التطور على منوالها. أن يقوى القوي بإبقاء الضعيف ضعيفاً، بل لإبقاء الكل ضعيفاً لكي يستغله حتى الحد الاقصى حتى الرمق الأخير، ولكن شريطة ان لا يُميتته طالما ظل استحلابه ممكناً. هذا جوهر رأس المال. وينسجم الاستقطاب مع هدف الربح الاقصى، فلا يمكن للربح الاقصى ان يتحقق إذا سمحت الرأسمالية للبلدان غير الراسمالية ان تتطور مثلها او بموازاتها لأنها في أحسن الاحوال سوف تقاسمها الارباح. فهل يصح هذا في عُرف رأس المال؟ لا.

هذا لا يعني ان الدول الراسمالية الأوروبية نفسها قد سمحت إحداها بتطور الاخرى ببساطة. لقد خاضت هذا الراسماليات مع بعضها البعض حروباً ومذابح كانت الاكثر وحشية في التاريخ، اي الحروب الأوروبية-الأوروبية المتواصلة منذ الكشوفات الجغرافية. ووصلت ذروتها في ما أسمي زورا وبهتاناً بالحربين العالميتين الاولى والثانية. والعالم منهما براء. إنهما حروب وحشية راسمالية بين الراسماليات المتغولة في أوروبا، حيث أرغمت أمم أخرى على "استضافة" هذه الحروب ليس أكثر. وهكذا الى أن انتهت هذه الراسماليات الى توازن الرعب فيما بينها. وهو توازن انتقل الى التنافس الاقتصادي الذي يشتد ويخبو الآن بين التكتلات الراسمالية المتقدمة ممثلة في المجموعة الأوروبية، واليابان والولايات المتحدة.

لذا، قامت الراسمالية الأوروبية البيضاء بنهب العالم بأسره. لم تنهيه لأنه مسلم أو بوذي أو هندوسي، نهفته لأن لديه ما يمكن نهبه. ومنعت هذا العالم من التطور، إحتجزت تطوره بالقوة المفتوحة. إن من يقرأ تاريخ الاستعمار ينشدهُ لمئات الملايين الذين دُبحوا على يد الإنجليز والفرنسيين والاسبان والالمان والهولنديين واخيرا الاميركيين. قام راس المال بارسال جنده الى هذه المذابيح، ولم يكن أمام الجندي إلا ان يفعل، إما لأنه متعصب دينيا او ثقافيا او لأنه اصبح في تحدي المعركة. ويبقى المستفيد الراسمالي القابع في أقصى أمان ممكن. بالنهب والقَتْل لم يكن بوسع عالم المستعمرات ان يتطور. او على الاقل كان هذا الهدف. أما الأمم التي أفلتت من هذه القبضة الوحشية، كالصين وروسيا فكان ذلك لعوامل موضوعية وذاتية خاصة بها. أما الأمم التي كان العامل الذاتي فيها ضعيفا وكانت أكثر استهدافا من المركز الراسمالي، اي الوطن العربي مثلاً، فبقيت في قاع سلّم التطور.

بعد انتصار ثورة أكتوبر في الاتحاد السوفييتي، ولاحقاً الصين، أصبح من الصعوبة بمكان على الغرب الرأسمالي ممارسة الاستعمار الراسمالي المباشر بالاحتلال العسكري، فلجأ الى احتجاز تطور العالم بالتبادل غير المتكافئ مما حال دون قدرة الدول المستقلة في العالم الثالث على الاحتفاظ بالفائض المتحصل لديها واستثماره انتاجياً، وبالتالي عجزت عن مراكمة ما يسمح لها بتحقيق التراكم الأولي فبقيت تدور في دوامة الفقر المتجدد الذي أعاد ولا يزال إنتاج نفسه.

وما أن تمكن المركز الرأسمالي وأصحاب الطريق الراسمالي داخل الاتحاد السوفييتي والصين من تفكيك الاتحاد السوفييتي وتحريف الصين، حتى فوجنت البشرية بأن الوحش الراسمالي الاستعماري إنما كان كامناً. لم يمت الوحش إذن، وكل ما كان قد حصل هو أن سيفاً أنسانياً كان قد شُهر في وجهه فانزوى الى ان كُسر السيف. لقد وثب راس المال الغربي ولا سيما الاميركي على العراق منذ عام 1991، ولاحقاً عام 2003. وها هو يتجهز لاغتصاب مناطق العام بأسرها. بقي أن نقول، إن الاستقطاب، لا يسمح لأحد بالتطور على شاكلة الدول الراسمالية الغربية، ولا يسمح لها بأي تطور من اي نوع أيضاً.

والقرية العالمية المزعومة: تعتبر مسألة القرية العالمية من مقدمات الكذب الايديولوجي الذي سبق تبلور مرحلة العولمة. بالطبع يزعم المروجون للقرية العالمية بأن العالم اصبح مجرد قرية واحدة مبررين ذلك بأن التنقل السريع والممكن من أية زاوية الى أخرى فيه، ناهيك عن الاتصالات والانترنت وشبكة المعلومات... الخ.

نعم هناك أبواب في العالم مفتوحة على بعضها البعض، ولكن هناك بوابات مغلقة. هناك ابواب مفتوحة للبعض، للقلّة، وبوابات موصدة دون البعض الآخر، دون الكثرة. بإمكان أي اميركي ان يزور اي بلد في العالم، ولكن هناك الآلاف من المكسيكيين دفنوا في مقابر جماعية على الحدود الاميركية-المكسيكية وهم يحاولون دخول الولايات المتحدة. وهناك الملايين من مغرب الوطن العربي يعانون المذلة

والتفرقة والقمع والطرده في فرنسا وبلجيكا والمانيا وإيطاليا وحتى اسبانيا. عرضت قناة الجزيرة يوم 10 أيار 2003 حديثاً مع حفنة عراقيين نجوا من سفينة فيها 460 عراقي (نساء وشيوخاً وأطفالاً) واجئة) غرقت وهم يحاولون التسلل الى استراليا حيث رفضت السفن الاسترالية إنقاذهم فماتوا إلا حفنة. وقد وصف احد الناجين كيف رأى سيدة وضعت وليدها في الماء فماتت ومات وبقي يربطهما الحبل السري! أهذه قرية واحدة؟

العالم قرية واحدة لمنتجات الغرب الراسمالي حيث تتدفق الى اسواق العالم الثالث بكل حرية ورعاية واحترام. أما بضائع العالم الثالث فلا تصل وإن وصل البعض منها فأمامها الحجر الصحي. العالم قرية واحدة لراس المال الذي يتدفق ليسحق صناعات العالم الثالث وينهب أرباحا خيالية.

أية قرية واحدة التي تجمع بين اربعين شخصا يملكون ثروة بقدر ما يملك 2 مليار إنسان؟ أية قرية التي تصل كل زاوية فيها منتجات الغرب الراسمالي ولكن لا تصلها تكنولوجيا هذا الغرب. أية قرية التي باسم ما يسمى حق الملكية الفكري، يُحظر على اية دولة فقيرة ان تستفيد من اي منتج علمي تكنولوجي؟ ومع ذلك، فإن مثقفي العام الثالث ولا سيما الوطن العربي هم أكثر من يُروِّج لهذه القرية؟ فهل هذه خيانة أم جهل؟

الدولة القطرية العربية... وكيلة رأس المال الغربي

وضعت الراسمالية الاستعمارية في لندن وباريس قواعد في الوطن العربي لحماية اطماعهما العدوانية. ولم يكن الكيان الصهيوني إلا واحدة منها، ولم يكن القاعدة الأولى. هذه القواعد هي الدول القطرية في الوطن العربي التي حافظت على العهدة الاستعمارية حتى اللحظة. ولا شك ان الراسمالية الاستعمارية قد اختارت من أوساط الأمة شرائح وطبقات جاهزة للعمل ضد الأمة، طبقات تقف في المعسكر الآخر بلا وجل ولا خجل. أما الاستقلالات السياسية في معظم هذه الاقطار فكانت مجرد تسليم عهدية، أو نقل مهام، أكثر منها تحرير جزء من الوطن، وهو أمر لعب ولا يزال دوراً في ارتباط وولاء الطبقات الحاكمة للاستعمار الراسمالي/الامبريالي، بل وتورثته الراسمالية المعولمة اليوم. وحتى الاقطار التي دارت فيها حرب تحرير حقيقية، مثل الجزائر، فقد حصرت قيادتها هذه الحرب في حدود الدولة القطرية ملتزمة بالتقسيم الذي قام به الاستعمار الذي وثب الشعب الجزائري ضده. فكانت ثورة الشعب الجزائري عقاباً للاستعمار الراسمالي الفرنسي، وتطميناً للرجعيات العربية المحيطة بها! فأية مفارقة محزنة هذه؟ وقد يكون هذا الانحصار والانتكفاء بل والتحلُّق القطري في الجزائر بسبب الانقلاب العسكري الذي قام به بومدين، حيث إنحط بالثورة الجزائرية بعد كل تراثها الى مجرد انقلاب عسكري ومحاولة بناء راسمالية دولة، وهذا ما أوصل هذه الحالة القطرية، رغم تضحيات الشعب، الى حالة من الانسداد. ولم يكن تجاوز الانسداد ممكناً إلا بتواصل الثورة لتحرير كامل المغرب العربي ليكون هناك

لقاء بينها وبين الثورة في مصر. مرة أخرى، كان لا بد من الانسداد، لأن الثورة في مصر فشلت أيضاً في الاحتفاظ بأدنى مستوى وحدوي مع السودان.

لم تتوقف الدولة القطرية عن خيانة دولة الوحدة لا كفرادى ولا كمجموع في جامعة الدول العربية التي أقيمت على أساس تثبيت حدود كل دولة قطرية عربية. أما محاولات الوحدة بين مصر وسوريا، ومصر واليمن، ومصر وسوريا والعراق فتعرضت للتأمر من قبل الدول القطرية المشرقية الأخرى حفاظاً من الطبقات الحاكمة في تلك الدول على إرث وعهدة سايكس - بيكو. وبهذا المعنى، فإن جيش الراسمالية الغربية كان حاضراً ضد الوحدة العربية مجسداً في جيش الدولة القطرية.

ربما لم تنتبه لخطورة الدولة القطرية إبان حربي 1956 و عام 1967. فكليهما حرب قام بها المركز الراسمالي الغربي ومعه الكيان الصهيوني. وحرب بهذا الاتساع تشترط مشاركة عربية شاملة للرد وهذا لم يحصل حتى دبلوماسياً.

أما إدخال النفط في المعركة في أعقاب حرب 1973، فما زال أمر فيه نقاش فيما إذا كان مبادرة من دول النفط العربية وخاصة السعودية، أو هو بدفع من الشركات الاميركية نفسها. كما وقفت الدولة القطرية موقفاً "محايداً" كما حصل إبان العدوان الصهيوني على المقاومة في لبنان وخاصة عام 1982. أما العدوان على الصومال البناس، فلم يسمع به أحد!

لكن المتغير الاساسي في دور الدولة القطرية كان إبان العدوان على العراق عام 1991، حيث دخلت دول عربية الحرب ضد العراق، من المغرب مروراً بمصر وصولاً الى دمشق. وهو ما تكرر في حرب 2003 التي أدت الى استباحة العراق بأكمله. وهو عدوان ثبت معه امران اساسيان:

- الاول: ان الدولة القطرية العربية عامة قد أعلنت خيانتها للقومية العربية وإفلاسها وطنياً، واصبح جيشها مجرد شرطة لتأمين حركة الجيوش الغربية ولا سيما الاميركي الذي يحتل الوطن العربي بأكمله.
- والثاني: ان الدولة القطرية حتى لو كانت وطنية، حالة العراق البعثي، لا تستطيع حماية الوطن، إلا إذا كان النظام ديمقراطياً شعبياً (ولم يكن بالطبع) بحيث يقاتل الشعب والنظام معاً. لا بل إن الدولة الوطنية الديمقراطية ذات التوجه القومي والتنموي أو الانتاجي الحقيقي في قطر معين وحدها التي تستقطب الشعب في القطر الآخر ليثور معها ضد حكومته القطرية.

لقد وصل النظام القطري العربي الى نهايته الحتمية، وهي استدخال الهزيمة وخيانة المشروع القومي والتفريط بسيادة وكرامة القطر الواحد. وقد ساعده على ذلك مأزق الحركة الحزبية العربية الذي تجلى منذ اكثر من ثلاثة عقود حيث تحولت الحزبية العربية من بعدها القومي الى انحصارها القطري. وأخذت تماليء وتساهم الانظمة القطرية الحاكمة لتصبح ملحقة بهذه الانظمة وتابعة لها، ولتفقد دورها

التحرري وبعدها القومي. وبهذا قدمت للاتظمة القطرية ضمانات عدم تثوير الشعب ضد هذه الاتظمة. ووصل الامر بكثير من هذه الاحزاب الى دركٍ من الاحتياط حيث اصطفت قياداتها وراء حكامها ضد العراق بحجة انه ضم الكويت؟ أما عدوان 2003، فاوضح بلا جدال، ان الغرب الراسمالي يرى الوحدة العربية عدوه الرئيسي، فاستعادة العراق للكويت كلفنا تدمير العراق!

لكن مشروع المركز الراسمالي الغربي لا يتوقف عند هذه الحدود. فالهدف الرئيسي له هو جر الشعب العربي نفسه الى حضيض إستدخال الهزيمة. بعبارة أخرى، فإن المعركة اليوم على ابواب الشعب العربي بأجمعه وهي المعركة الفاصلة. ومع أن الهجمة ضد الشعب ليست جديدة، فهي ضد الشعب الفلسطيني منذ قرن على الأقل، إلا أنها تتجلى اليوم في العراق. فقبل ان يأتي الغزاة الى بغداد، ليقسّموا العراق على أسس طائفية/جغرافية، عشائرية إثنية، دينية... الخ، كانوا قد بدأوا حرباً إعلامية ثقافية لتقسمة إثنيًا ودينيًا وطائفيًا وعشائريًا وفي النهاية فرديًا.

والسؤال البسيط هو: طالما تمكن المركز الراسمالي ولا سيما الاميركي من تمهيد الطبقات الحاكمة وامتطائها، ومن خصي الحركة الحزبية واستخذانها، فماذا يريد بعد؟ قد تكون الاجابة، ان ما حصل عليه العدو الغربي هذا ليس سوى مقدمات تحقيق مشروعه الذي هو تدمير الشعب العربي نفسه. قد جند المركز الراسمالي الغربي الطبقات الحاكمة، من أجل الوصول الى تدمير الطبقة/ات الشعبية في الوطن العربي لأنها الهدف والعدو الرئيسي في نفس الوقت.

نحن اذن أمام هجمة للتحالف المعادي للشعب العربي، هجمة ممثلة بالمركز الراسمالي الغربي وخاصة الاميريكي والطبقات الحاكمة في الوطن العربي (وفي أديالها الاحزاب الملحقة بها، والمتفقون وقيادات المنظمات غير الحكومية الذين يدخلون الوطن على ظهر الدولار كما دخلت "المعارضة" العراقية على ظهر الدبابات الاميركية - لا فرق) والكيان الصهيوني. وفي المعسكر الآخر، هناك الشعب العربي ممثلاً بالطبقة الشعبية التي هي أكثرية الأمة.

لا بد لهذه الطبقة/ات الشعبية ان تفرز حركتها السياسية وان ترفع شعاراتها في كافة المجالات، الحرية في كل مستوى حياتي، والديمقراطية في المستوى السياسي والاقتصادي، والتحرر من الاستعمار، ومقاطعة منتجات كافة اعداء الامة وخاصة الولايات المتحدة. والرد على الهجمة الثقافية بما في ذلك رفض ولفظ كل من يتمول سرا او علناً من هذا العدو، مباشرة من الدولة أو لا مباشرة من مؤسساتها ومنظماتها المغطاء. ورفض التطبيع مع الكيان الصهيوني. باختصار، هذا ما نقصده بحرب الشعب، بالحماية الشعبية للمواطن والوطن.

منظور طبقي للمسألة القومية

يلاقى طرح المسألة القومية العربية نقداً من لفييف من الاطراف، هي نفسها، أي اطراف مختلفة فيما بينها، لا بل متناقضة ومتعادلة أيضاً. وليس ما نقصده هنا هو اعتبارها أطرافاً متحالفة ضد القومية ومن ثم الأمة العربية. أو لندع هذا لاستنتاج القارئ. لعل الطرف الأشد حساسية وخطورة على الفكرة القومية العربية هي الراسمالية الغربية سواء هي رأسمالية استعمارية أو امبريالية أو معلومة. وموقفها ليس بحاجة الى إثبات، فهي تمارس احتلال الوطن العربي، وهي صاحبة مشروع تمزيقه الأول (حسب اتفاق سايكس - بيكو) وها هي تقوم بإعادة وتعميق هذا التمزيق اليوم. هذا الى جانب أطروحاتها الثقافية الزاعمة أن لا وجود لأمة وبالتالي لقومية عربية.

أما الطرف الثاني، فهو اليسار التقليدي العربي والعالمي ولا سيما الاوروبي الغربي، الذي يعتبر القومية سلاح بيد البرجوازية، وبالتالي، فهي شوفينية. ويخصص هذا اليسار قسطاً هائلاً من هجومه على القومية العربية، في حين هو يعترف بالكيان الصهيوني رغم انه كيان استعمار استيطاني عنصري وافد بالقوة. والحقيقة، ان كثيرين في أوساط هذا اليسار قديما تحديثاً، لم يروا ان الامة العربية أمة تحت الاحتلال، أمة لم يُسمح لها بتجاوز مرحلة التحرر الوطني، أمة تلعب التجزئة (بمكوناتها المتحالفة الطبقات المحلية التابعة ورأسمالية المركز المعتدية) دوراً مركزياً في عدم تمكنها من الوحدة والتنمية وانجاز الاشتراكية. يستطبع كثيرين من هؤلاء وصف القومية بالشوفينية ليربحوا أنفسهم من عناء تحمل مسؤوليات كفاحية ميدانية على الارض. فهي جملة ثورية وينقضي الامر، كما لو كان الامر مجرد تفرغ شحنة جنسية لدى شوفيني ذكوري. لقد عجز هذا اليسار عن إدراك ان القومية في كل مكان وأمة هي قوميتان: قومية الطبقات الحاكمة وهي عدوانية استعمارية في حالة المركز، وتابعة خاننة في حالة المحيط. وقومية الطبقات الشعبية، وهي منقسمة في بلدان المركز الراسمالي الى فئتين: فئة مضللة (براس المال وامتطاء الدين ورسملته وبالتثقيف العنصري) او مرشية وفئة واعية وثورية ولذا تقف ضد الحرب والعولمة. أما في المحيط ولا سيما الوطن العربي فالطبقات الشعبية خاضعة للاستغلال ونهب الثروات والقهر والاضطهاد والفقر والاستعمار والتخلف والتجهيل وهدر الكرامة، ولذا فهي ثورية انسانية ساعية للثورة والتنمية والوحدة والاشتراكية. ان الوصول الى التنمية والوحدة والاشتراكية في الوطن العربي مستحيل عبر الدولة القطرية طالما انحصرت قترياً حتى لو كانت ثورية.

والطرف الثالث هو الاسلام السياسي الذي يعتبر الامة العربية عدوه الرئيسي لأنه يفترض أنها بديل لاعتقاده بأمة الاسلام، في حين ان الامة العربية هي اساس الاسلام، وأنه إذا كانت هناك فرصة لأي مستوى من التعاون على اساس الاسلامي فإنه لا بد ان يمر عبر أمة عربية موحدة وقوية. وبالتالي، فإن الهجوم على

القومية العربية من قبل هؤلاء، إنما يقوض أول ما يقوض مشروعهم، وهذا ما تحبه الولايات المتحدة دوماً وتحتفل به!.

إن مسألة الوحدة العربية عبر التأكيد على قومية الطبقات الشعبية العربية هي قوة الدفع العصرية الوحيدة القادرة على مواجهة التحدي الذي يفرضه المركز الراسمالي في حقبة العولمة. وأية إعاقة لها من قبل قوى شعبية عربية ومن أي مكان في العالم لأنه يخدم أعداء هذه القوى.

ولكن، لماذا يتناول هذا البيان الأمة العربية؟ فهل هذا سلوك شوفيني منحصر؟ يتناول هذا البيان الأمة العربية لأنه ليس مشروعاً نظرياً. إنه مشروع سياسي عملي، مشروع برنامجي. ولذا، فهو مقدمة لبرنامج حركة عربية موحدة في ساحة محددة هي الساحة العربية. وهي بالطبع جزء من حركة الثورة الاشتراكية العالمية لكنها عملياً وتنظيماً، في وقت لاحق، مضطرة لكي تنجز مشروعاً محدداً على الأرض أن تعمل في نطاق قومي. وهذا لا يرفض في وقت ما ومعركة ما أن تكون جزءاً من معركة لانتصار الاشتراكية في أي مكان آخر في العالم.

لهذه الأسباب كان لا بد من طرح المسألة في بعدها العربي. ولعل مسألة القومية العربية بمنظور شعبي إحدى كبرى القضايا التي صودر حقها في أن تُدرس وتُحلل حتى ولو من باب أكاديمي بحث. وقد لا تكون الأسباب وراء ذلك بريئة. إن وجوب دراسة المسألة القومية العربية كفكرة وتجربة ومشروع الأمة للمستقبل كامن في أنها :

- تطرح كمهمة للعمل والتنفيذ مصير أمة بأكملها في فترة يتهدد الأمة تضييع شامل على يد هجمة تعرض علينا التحول الى مجرد قطعان.
- يعني مجرد الحوار في المسألة القومية الشعبية والتنقيف بها تهديداً لقواعد المركز الراسمالي الغربي في الوطن العربي لا سيما أن العلاقة التنافسية قائمة بيننا وبين الغرب الراسمالي منذ قرنين على الأقل. وهذه القواعد الاقتصادية، ثقافية، عسكرية، ومحلية ممثلة في الدولة القطرية نفسها. يسميها البعض تأدياً وخوفاً مصالح. لكنها قواعد عدوانية لا تقل أي منها خطورة عن القواعد العسكرية
- كون المسألة القومية الشعبية العامل الرئيسي في نضال حقيقي ضد الدولة الاستيطانية الاشكنازية.
- بما أنها قوة الدفاع الحقيقية عن الوطن واطرافه المغتصبة، لأن كانت المغتصبة أطرافه فقط، فهي تشكل تحدياً محتملاً للامم المحيطة/الطامعة والمغتصبة لاجزاء من الوطن العربي، إيران، تركيا، اثيوبيا... الخ ولا سيما

في فترات تحالف هذه او أي منها مع المركز الراسمالي الغربي.

• هي المشروع العلماني الوحيد الذي يعيد الاعتبار للقومية العربية، ليس في العصر الحالي وحده بل لحقبة القومية العربية ما قبل الاسلام. وهي بهذا المضمون العلماني لا تتعارض مع العرب المسلمين ولا المسيحيين، بل تعمل من أجل تفهّم تاريخي بين التيارات التقليدية الثلاثة: الاسلام السياسي والقومي التقليدي والاشتراكي. على ان يكون هذا التفهّم مجسد في قبول كل طرف للآخر ديمقراطياً لبناء الوطن الكبير وهو البناء المستحيل ما لم يقبل كل بالآخر، يقبله كما يفكر ومن ثم يحاوره.

• ان المسألة القومية/ قومية الطبقات الشعبية العربية هي اشتراكية في هدفها وجوهرها.

تلح التطورات السياسية على الساحة العربية، ولا سيما بعد استباحة العراق وعودة الاستعمار بأبشع وأخطر صورته (المتمثلة في رأس المال، والعنصرية والكراهية والمكانة العلمية)، وعلى القطاع من الساحة الدولية الذي يعني بالوطن العربي، بان تعاد دراسة المسألة القومية العربية (قومية الطبقات الشعبية) مجدداً، وذلك على ضوء تمكن الراسمالية الغربية من الحاق الهزيمة بالمشروع القومي النهضوي العربي الكلاسيكي وتواصل هجمتها وصولاً الى احتلال العراق كمقدمة لإعادة استعمار الوطن العربي بأكمله، علماً بأن معظمه محتل بغض النظر عن اشكال هذا الاحتلال. هذا إضافة الى نجاح الراسمالية الغربية المعولمة في مشروعها العدواني في العديد من بلدان العالم، خاصة تفكيك الاتحاد السوفيتي مؤخراً وإهلاك الامة الروسية من الداخل حيث لم تعد لا دولة عظمى ولا دولة رأسمالية. وهذا ما يؤكد ان الجوهر الاستقطابي لرأس المال معادٍ في جوهره للامم المغلوبة على الصعيد العالمي لأن نهوضها القومي نقيض تقدمي محتمل لهيمنة مصالح الغرب الراسمالي في مختلف ارجاء العالم الذي يخفي شوفينيته باستقطاب لا تقتصر تجلياته على منع او احتجاز التطور الاقتصادي والتنموي عامة، بل ايضا منع نقل التكنولوجيا ومنع انتشار اسلحة الدفاع عن النفس تحت ذريعة حيازة اسلحة الدمار الشامل¹. وفوق هذا وذلك، محاولة نشر العدوانية الثقافية للغرب الراسمالي وتصديرها الى بقية ارجاء

العالم لكي تخلع الثقافات الاخرى من جهة، ولكي تغلف الصراع الطبقي (المادي/الاقتصادي) كما لو كان محض ثقافي. انه تمييع لمسببات الصراع الحقيقية. ولعل من الخطورة بمكان الكشف عن حقيقة ان تصدير هذه الثقافة الغربية الى المحيط ليس المقصود به ان يستوعب ويتمثل المحيط هذه الثقافة²، بل المقصود العكس ان يفقد ثقافته وأن لا يتمثل الثقافة الغربية إلا في جانبها الاستهلاكي، بمعنى وضع المحيط في مأزق عدم استمرار القديم والعجز عن إنتاج ثقافة جديدة اخرى. ولينتهي الى مجرد قطع من المستهلكين، يرتدي أحدث الازياء الاميركية، ويحمل رؤوساً فارغة، اللهم إلا من الجنس وحب المال ونبذ المطالعة والادمان على المخدرات، وفوق هذا يعتقد بأنه كامل مكتمل. فمن يقرأ بامعان ما يكتبه عتاة الفكر الليبرالي الراسمالي الغربي يجد انهم يعتقدون بأن غير الغربي عاجز عن التحول ثقافياً الى متمثل للثقافة الراسمالية الغربية! من هنا يمكننا تبين الجوهر الشوفيني والعدواني في المشروع الراسمالي الغربي ثقافياً واقتصادياً تجاه بقية العالم. وهو مشروع لا يقف في مواجهته اقتصادياً واجتماعياً سوى المشروع الاشتراكي متعدد الثقافات. والحقيقة ان ثقافة التدمير الاستهلاكي لرأس المال تُطال ايضاً الطبقات الشعبية داخل بلدانه نفسها. وقد لا تبدو الصورة خطيرة هناك كما هي في المحيط، ربما لان الازمة الاقتصادية الاجتماعية هناك اقل حدةً منها في المحيط. ومع ذلك، فإن حركة مناهضة الحرب والعولمة هي في جوهرها ضد رأس المال والاستهلاكية، وتشجيع المخدرات والمافيا والجنس المبتذل التي تشكل معاً حوامل المشروع الراسمالي المعادي للبشرية.

تأكد التوجه الاستقطابي الراسمالي العدواني في اعقاب إحقاق هزيمة بالمشروع الاشتراكي في هذه الحقبة من الزمن، ومن ثم انتقال الغرب الراسمالي اليوم لشن حملة صيد طراد مقدس ضد كافة أمم الارض وإن بدأ ضد الاسلام السياسي بحجة "الاصولية" ومن ثم حجة "الارهاب". ان اساس هذا الهجوم موجه بشكل خاص، في مرحلته الحالية على الاقل، ضد الامة العربية، وحتى ضد أداته في الوطن العربي، اي الدولة القطرية العربية (رغم انها نتاج المشروع الراسمالي سايكس - بيكو والسياسة الاستعمارية فرق تسد)³. لقد اتضح ان الغرب ضد الدولة القطرية حتى كدولة في نطاق طموحها القطري، حيث يرمي الى تقسيمها الى كانتونات. هذا ناهيك عن التخوف من اي تحول محتمل فيها من القطري الى القومي، وهو الامر الذي ينبهنا الى احتمال وجود خطة (ان لم نقل عدة سيناريوهات لخطط) راسمالية

² : *Development by Popular Protection State vs Development*

Beyond De-Linking

³ انظر بهذا الصدد عادل سمارة، دفاعا عن دولة الوحدة، افلاس الدولة القومية. (سيصدر قريباً في بيروت والاراضي المحتلة عام 1948 و 1967).

غربية صهيونية جديدة يجري إعدادها ومراجعتها وتطويرها بما يتواءم مع التنامي المحتمل للبديل القومي الشعبي العربي والاشتراكي باعتباره البديل الطبيعي للمشروع القطري التابع وللهيمنة الرأسمالية الغربية. أي باعتباره المشروع القادر على الدفاع عن وحدة الوطن وتنميته والقادر على الحوار مع القوى الاجتماعية السياسية الأخرى داخل الوطن وليس الاحتراب معها وكل هذا بهدف الوصول الى وطن عربي اشتراكي حر نام وموحد.

ليس جديداً التنبيه الى انه لا يحق لنا التقليل من مخاطر القوى الطبقية داخل الوطن العربي التي تضع نفسها، بناء على مصالحها، في خدمة مشروع الهجمة الرأسمالية الغربية والصهيونية المتواصلة ضد الوحدة العربية، وعلى رأس هذه القوى الرأسمالية الكمبرادورية الحاكمة. هذه القوى الممثلة في الدولة القطرية العربية (اقصد هنا النظام الرسمي - الرأسمالي الكمبرادوري وحلفاءه الطبقيين من جهة، وكذلك الحركات والقوى السياسية التي وإن أعلنت انها عروبية، إلا انها لا تناضل ضد القطرية). هذا علماً بأن الدولة القطرية العربية هي الأخرى مستهدفة، رغم تبعيتها، من قبل العدو الرأسمالي الغربي والصهيوني ولا سيما الدولة القطرية المرشحة أن تلعب دوراً مركزياً في الوطن العربي، مصر والعراق على سبيل المثال. ولعل احدث واخطر المؤشرات على هذا قيام الولايات المتحدة بتشجيع ورعاية الخلافات الطائفية (الدينية) ومحاولة التدخل في الشأن المصري الداخلي تحت غطاء قانون سنته الولايات المتحدة نفسها: "قانون الدفاع عن الحريات الدينية". أي ان حب الدولة القطرية للمركز الرأسمالي هو الى حد بعيد من طرف واحد. اما بشأن العراق فمشروع الاستباحة والابادة يتحدث عن نفسه. ولنا ان نحدث ولا حرج عن تفكيك الجزائر من الداخل. لا بل ان "اعتدال" السعودية ووجود جيش امريكي على ارضها لم يحمها من هجوم اعلامي موجه من رأس المؤسسة الامريكية الحاكمة⁴. فقد صرح جورج بوش عدة مرات ان سياسة بلاده تقضي بتجزئة كل قطر عربي الى اجزاء، أي كانتونات.

ان احد اهم المخاطر على المشروع القومي الوحدوي الشعبي هو اللغو السطحي واليانس، السم الذي ينفثه مثقفون وقادة منظمات غير حكومية فلسطينيون وعرب الذي يزعم بأن القومية العربية والاشتراكية جُربتا وفشلتا. وهما لم تجربا، وإنما جُربتا طبعتا متخلفة منهما، تماماً كما جُربتا الاشتراكية التحريفية في الاتحاد السوفييتي السابق. إن البديل الذي يطرحه هؤلاء للوطن والعالم هو البديل الرأسمالي الذي وحده تمت تجربته وأعطى التبعية والدونية والاستغلال والنهب واستباحة الامم

الفقيرة فرداً فرداً، وانتهى الى احتجاز التطور وعودة الاستعمار. هذا ما تمت تجربته وهذا ما يجب اجتثاثه.

وبعض النظر عن نتائج هذه المعركة التي لن تنتهي في وقت قصير، كما ستكلف الامة العربية مقدراتها المالية والبشرية والمعنوية والعلمية مما يضع امام مشروع التنمية، وهو وحدوي بالضرورة، عوائق وعقبات اضافية كبرى، فإن المعركة المقبلة التي يخطط لها عدو الامة (رأس المال الاجنبي والمحلي) هي اقتلاع انوية النهوض الطبقي للطبقات الشعبية على نطاق قومي قبل ان تضرب مجرد جذور بسيطة في الارض.

في أسباب إخفاق الحزبية العربية

يجب ان لا يهيبىء للقارىء ان المقصود بهذا الكراس إجراء دراسة اكااديمية للمسألة القومية، بل المقصود هو التوجيه نحو دراسة طبقية اجتماعية بهدف الوصول الى مشروع سياسي تنظيمي ليكون حامل مطالب وطموحات وهموم الطبقات الشعبية في الوطن العربي.

لا نود في هذا السياق الاتكاء في تبرير قيام هذا المشروع وربما الحركة، (كما فعل الكثيرون من المحللين بناء على فراغ الساحة من قوى قادرة على حمل المشروع النهضوي) على "فشل" هذا التيار او ذلك. فالامر اكثر عمقا من هذا بكثير. صحيح ان الحركات السياسية بتنوعها قد منيت بالكثير من الاخفاقات في الوطن العربي. وقد يكون تبسيطا او تسطيحا للامور القول ان هذه الاخفاقات هي نتيجة لرفض الطبقات الشعبية لهذه الحركات او على الاقل لمضامين مشروعاتها، أي ان هذه الاخفاقات لم تكن فقط او كليا نظرا لواقع محلي موضوعي مجاف. فليس من السهل نسب انهيار موجة الحركة القومية العربية الكلاسيكية ممثلة في الناصرية والبعث والقوميين العرب وجبهة التحرير الوطني في الجزائر والجبهة القومية في عدن... الخ الى خلل ذاتي هنا او هناك وحسب. صحيح ان هناك تقصيراً في الخطاب وفي القدرة القيادية وفي طرح التحليل والفرش النظري المناسبين لمتطلبات المرحلة وبشكل خاص في التحليل الطبقي والانهياز بوضوح الى الطبقات الشعبية... الخ وهناك أيضاً ترسبات قطرية، أي لا قومية، في هذه الحركات، ولكن هناك العامل الخارجي الذي لعب ولا يزال وسيبقى يلعب دورا في الصراع الطبقي الجاري في الوطن العربي وبالطبع الى جانب راس المال الكمبرادوري. فالحرب الاهلية الجارية في الوطن العربي على قدم وساق (حرب الطبقات الحاكمة ضد الطبقات الشعبية، الاكثرية الشعبية، حرب بالقمع والتخلف والفساد وأخيراً تسليم الدولة القطرية للعدو بالمجان)، لا تعني باي حال ان كفة الكمبرادور راجحة شعبيا على حساب كفة حركة التحرر الوطني القومية والاشتراكية التي يفترض ان تكون ممثلة للطبقات الشعبية، بل ان الرجحان آت من عاملين على الاقل:

- كون هذه الحركة القومية والشيوعية العربية والاسلام السياسي أضعف من حمل المشروع المطروح، ولا غرابة إذن انها قد انتهت قطرية.
- وكثافة الدعم الراسمالي الغربي لصالح الراسمالية الكمبرادورية الذي تجلى مؤخراً باحتلال العراق باعتبار النظام العراقي وحده الذي رفض الانصياع للهيمنة الراسمالية الاميركية التي اخذت تضع بلدان المحيط بين خيارين إما القبول باعادة الاستعمار لا مباشرة كما هو في اقطار مجلس التعاون الخليجي، أو العدوان الاستعماري المباشر كما حصل ضد العراق وهو عدوان يكلف من يرفض الخنوع مصالحه وامتيازاته وحتى رأسه كفرد.

والكثير من هذا ينطبق على الحركة الشيوعية في الوطن العربي بغض النظر عن حدود تأثيرها (سواء سلبياً او إيجابياً) بالاتحاد السوفييتي السابق. لقد هُزم النظام العراقي أمام العدوان، ولم نتوقع منه التفوق ولكن حداً أعلى من المقاومة. أما بقية الانظمة العربية فشاركت في العدوان. وحتى لو لم تشارك، فقد أخفقت في التجرد على دعم العراق، بل ولم يعد أي منها يتفوه بمفردة أمة أو قومية عربية! يا للهول كم هذه الراسماليات عديدة عندما تصبح في خطر، وكم هي فاتكة عندما تواجه المواطن العربي! وهذا يطرح بوضوح: ما لزوم اثنتين وعشرين دولة قطرية لا تحمي نفسها. لا بد أن نسجل للنظام العراقي السابق انه رفض التنازل بدون منازلة مهما كانت النتائج، ولو كان النظام ديمقراطياً لكان انتصر بالمقاومة الشعبية، وسيثبت الزمن ان الشعب العراقي سينتصر بالمقاومة. أما الانظمة الأخرى، فجلبت الاحتلال الاميركي على عباات حكامها! قد يقول مثقف متثقف، وما الجدوى طالما كانت الهزيمة هي النتيجة؟ إن مثقفين من هذا الطراز هم حرس اميركي جديد في الوطن العربي. إنهم لا يعرفون عن دور راس المال في النهب شيئاً، انهم لا يفهمون راس المال الذي لا يدخل بوصة في العالم إلا ليخرج منها وقد بقيت قشرة فارغة هشة بدون أية مادة عضوية فيها. انهم لا يعرفون عن كرامة الشعوب شيئاً، لا يعرفون عن مصلحة الطبقات الشعبية في الدفاع عن قوت ابنائها. ان كرامة الشعوب ومصالحها هي المقاومة بمعزل عن ضمان الانتصار السريع. لهذا السبب ظلت كومونة باريس خالدة في تاريخ ثورات الشعوب وظلت قبلها ثورات القرامطة والزنج، ناهيك اليوم عن مقاومة الشعب الفلسطيني ودرتها مخيم جنين. أما البرجوازية الفرنسية التي استخذت لقوات بسمارك عندما احتل باريس عام 1870، فظلت نموذجاً على التمتع بالاغتصاب. أما البرجوازيات الكمبرادورية العربية، فحدث ولا حرج.

الدولة القطرية حسمت في معسكر العدو

قادت هيمنة الدولة القطرية في الوطن العربي الى تفكيك القوى السياسية قومية التوجه والنطاق، اي انتهت الاحزاب قومية المبتدأ قطرية المنتهى كما هي الانظمة. لا بل تدهورت الاحزاب الى وضعية او مستوى المنظمات غير الحكومية فأصبحت بدون مواقف سياسية ثورية او جذرية، واصبحت سلوكياتها اصلاحية، وانتهى الكثير منها الى متمول من الاجنبي. ومن هنا، فإن الدولة القطرية هي الوجود المادي على الارض المناقض لحركة عربية قومية اشتراكية. هي دكتاتورية الكمبرادور من الداخل متقاطعة من جهة ومجندة نفسها من جهة ثانية في جبهة دكتاتورية راس المال الامبريالي. وهذا يطرح بالطبع اشكالية اقامة حركة قومية عربية اشتراكية أي تناقضها مع "قوانين" الدولة القطرية، وبالتالي وجوب ان ترفض هذه الحركة شروط ومن ثم وجود الدولة القطرية. لعل المهم في الامر، ان حركة عربية هي مشروع مطلوب موضوعياً، في كافة المراحل من تطور المجتمع العربي ونضالاته، وبالتالي، فكلما تقدم الزمن كلما اصبح غياب هذه الحركة مشكلة مزمنة بحيث يتطلب الشروع بها جهداً اكبر من ذي قبل.

يكنم الدور الخطير وطويل الامد للدولة القطرية في الوطن العربي في عددها الكبير مما خلق وضعاً فسيفسائياً في هذا الوطن بحيث لا تقوى اية دولة على التماسك الذاتي تنمويا وعسكريا ولا حتى من حيث الامن الغذائي. فكل واحدة منها عاجزة على حدة عن حمل مشروع تنموي حقيقي. وحتى الدول التي توفر لها حجم سكاني مقبول، فهي تفتقر غالباً الى الموهوبية الثرواتية. وهذا يؤكد لنا ان الاستعمار الراسمالي حين قسم هذا الوطن قد فعل ذلك بتفكير استراتيجي معمق وليس بروح انتقامية انفعالية، أو بتعصب ديني او اختلاف ثقافي، وإن كان قد تم تطويع هذه الصغائر للكبيرة الاساسية وهي مصالح رأس المال الكولونيالي، وهي التي ورثها راس المال الامبريالي فالمعولم.

لعل الخطورة الفعلية للدولة القطرية موجودة في ما هو ابعد من حلولها محل الدولة القومية. فالدولة القومية لم تكن قائمة عندما أعطيت معظم القطريات العربية "استقلالها". وهذا ما جعل الدولة القطرية ضربة وقائية او استباقية لمطلب ومشروع الدولة القومية. نعم، تكمن خطورة الدولة القطرية في انها قد افرزت طبقة برجوازية قطرية حلت محل الطبقة البرجوازية القومية التي قُتلت مع التجزئة. وبعبارة اخرى، قامت بتجزئة الوطن العربي مجتمعيًا، وبالتحديد طبقياً بحيث اصبحت كل طبقة عدة طبقات، تماماً كما اصبح الوطن عدة دول قطرية. فإذا كانت الدولة سلطة حكم تتجسد في مصالح اقتصادية بل مادية وجهاز اداري وعسكري ودستوري... فإن الطبقة البرجوازية ذات التوجه الاستقلالي والانتاجي هي التي تجعل هذه الدولة دولة قومية. هي التي بمصلحتها الطبقيّة، تجعل من الدولة القومية ضرورة. لعل هذا هو اللغم الكبير الذي فجرته الدولة القطرية في مشروع الدولة

القومية. وعليه تمكنت النخبة الحاكمة من الحاق الطبقة البرجوازية القطرية بها وخصي طموحاتها وتحويلها الى كمبرادور. ورغم اننا لسنا بصدد دراسة نشوء الطبقة البرجوازية العربية عامة فإن النخبة الحاكمة التي عينها الاجنبي قامت إما بالتحالف مع البرجوازية القطرية، في الاقطار التي كانت الاخيرة موجودة فيها، او خلقت هذه الطبقة على شاكلتها بمعنى ان وجودها ضروري وبالتالي، يجب الاستباق والتدخل في تشكيلها وتطورها بما يحول دون ان تتخذ منحى قوميا، أي تسير باتجاه تعميق التكامل والتكافؤ.

لا يسمح دور ولا بنية الدولة القطرية ببساطة بنمو برجوازية انتاجية قومية الاتجاه، لأن مجرد هذا الوجود يتناقض ويتصادم في النهاية مع حدود الدولة القطرية او ما يسمى حقها في تقرير المصير. ان حق تقرير المصير للدولة القطرية متناقض الى حد كبير مع حق تقرير المصير للدولة القومية، للأمة بأكملها. وعليه، فإن البرجوازية القومية لا تؤمن ولا يمكنها حصر طموحاتها في حق تقرير المصير القطري ولا تستطيع الا ان تكون وحدوية. وحيث نجحت الدولة القطرية في كافة اشكال التفكيك الذي قامت به أو تم القيام به من أجلها وحافظت عليه، فإنها، أي الدولة القطرية لم تنجز لا تنمية ولا وحدة ولا حتى دفاعا عن القطر ولا قدرة على المقاومة كما حصل في حرب 1967 في حالات مصر وسوريا والاردن، وفي لبنان إثر احتلال الجنوب، وأخيرا في العراق عام 2003.

"مُسَلَّمات" لم تُراجع:
قطرية حركة التحرر "القومية" العربية!

إشكالية الناصرية

يقتضي العمل على خلق تيار جديد رجعة تقييمية للوراء باعتبار ذلك مقدمة لما نصبو اليه. فبغض النظر عن الجدل الدائر فيما اذا كانت الناصرية مجرد نظام حكم صمد لفترة معينة وانتهى بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر، أو انها حركة سياسية او تيار سياسي. هي على الأرجح إحدى فروع الحركات القومية التقدمية في الوطن العربي، بل انها تيار شعبي لم تتمكن قيادته، أي الناصرية، من توظيفه عبر علاقة ديمقراطية تبادلية بما يبلور او يتبلور في حركة كما يجب ان يكون الامر. من جهة ثانية، ليس صحيحاً الافتراض ان نجاحات واخفاقات الناصرية لم تدرس من قبل العرب وغيرهم. لكن ربما ما لم يدرس هو الناصرية والمستقبل بمعنى هل هناك قوة دفع فكري في الناصرية تسمح لها بأن تتحول من تيار الى حركة ميلورة قوميا، وهل تحوي في داخلها ديناميات تسمح لها بالتطور الى حركة سياسية قادرة على تجنيد وتحريك الطبقات الشعبية العربية في حقبة العولمة دولياً والكمبرادور محلياً. وهل

بإمكان التيار القومي العريض نفسه ان يتبنى الناصرية ويطورها بما يواكب روح العصر، بمعنى اعتبار الناصرية إحدى روافد الحركة القومية. والهدف هنا هو تحرر التيارات القومية المتناكفة وحيانا المتصارعة والمتناقضة الى فرقاء حوار وعمل مشترك (انظر لاحقاً). أما السؤال الأهم من هذه كلها، فهل بوسع الناصرية ان تنحاز الى قومية الطبقات الشعبية العربية؟

بناء على اطروحاتها وطموحاتها وسياساتها، فقد مثلت الناصرية او لعبت دور حركة شعبية أكثر مما هي مجرد نظام حكم. وربما بوسعنا القول انه كان هناك توتر دائم بين الناصرية كنظام حكم له سياساته العسكرية والبوليسية ضد اليمين واليسار على حد سواء، وبين الناصرية كحركة طموحة ومحبوبة قومياً من الطبقات الشعبية العربية. كان التوتر بين ناصر الحاكم وناصر البطل الشعبي القومي. وهو التوتر الذي لم يتم حله، للأسف، في حياة ناصر التي لم تستمر طويلاً. ولم يتم ارساء اسس نظرية لحله مستقبلاً. فلم تتطور الناصرية الى نظرية متكاملة لتكون الفيصل بين المواقف والاجراءات من جهة وبين المحددات النظرية التي تقاس عليها السياسات من جهة ثانية. وقد تنسحب معظم المعايير على نظام الرئيس العراقي صدام حسين، باستثناء كونه ديكتاتورياً.

والحقيقة ان احد اهم اسباب عدم حل هذا التوتر هو حالة النضال لمواجهة العدوان المتواصل، لدرجة منع التقاط الانفاس، التي عاشتها مصر الناصرية ضد العدوين الصهيوني والامبريالي - الراسمالي الغربي والرجعية العربية الحاكمة والمتحكمة او حلفانها داخل الوطن. وهي الحالة التي نعيشها اليوم مطورة الى طبعة العولمة خارجياً والكميرادور داخلياً. ان رفض البنك الدولي في السنوات المبكرة من حكم ناصر، تمويل السد العالي، ورفض الغرب الراسمالي الاستمرار في تسليح مصر كما كان الامر في العهد الملكي، دفعت الناصرية للتوجه الى الكتلة الاشتراكية. وهذا يعني ان محاولة الخروج على إيسار الغرب الراسمالي كانت رد فعل على عدوانية الغرب وليست حالة نضوج وتحليل وقناعات داخلية⁵. ان قرار تجاوز العلاقة مع الغرب الراسمالي هو قرار يليق بحركة قومية شعبية أكثر مما يليق بقرار نخبة حاكمة

حتى لو لم تستمد بقاءها من ارتباطها بالمركز الامبريالي ورضاه عنها. ويمكننا القول ان قرار بناء السد العالي هو سياسة تنموية انتاجية وقرار كسر احتكار السلاح هو قرار دفاعي عن الوطن الذي تحتاج تنميته الى دفاع عنها. فالتنمية لا تستقيم او لا تصمد على الاقل دون قوة دفاعية تحميها لا سيما في حقبة العولمة وتفرد دولة واحدة في الساحة الدولية بما تمثله من فلتان جشع راس المال. وهذا يعني سواء كانت الامور مبلورة لدى الناصرية هكذا ام لا، يعني ان توجهها كان طبقاً للمتطلبات الموضوعية والضرورية لمشروع تنموي متكامل. لكن المشروع ظل مقطوعاً فكرياً حيث اتخذ شكل سياسات واجراءات بدل ان ينجم عن تبلور فكري تنموي وهذا ما جعل الارتداد امراً قليل الصعوبة.

كما لم يكن العدوان الثلاثي على مصر مجرد انتقام لتأميم قناة السويس بقدر ما كان بهدف تقويض المشروع القومي الذي كانت تحمله الناصرية. وعليه، فإن المحطات الرئيسية في العدوان الامبريالي الراسمالي الغربي والصهيوني ايضا هي التي استهدفت الجوانب الوجودية في المشروع الناصري اكثر مما استهدفت الجوانب التنموية. وهذا ليس لتقليل من اهمية التنمية، ولكن ربما لادراك المعتدين بان الوحدة هي اقرب منزلة عشرية الى التنمية الحقيقية، أي تنمية بالحماية الشعبية وعلى صعيد قومي لا قطري. لذا تمثلت الضربات الحقيقية ضد الناصرية في عدوان 1956 الثلاثي وفك الوحدة المصرية السورية بمشاركة أنظمة عربية⁶ وفي عدوان 1967 الذي لم يكن له ما يبرره بالمعنى السياسي الشكلي المباشر، ولكنه كان بالنسبة للعدو ضرورياً لأن الجيش المصري وصل اليمن وهو ما اوصل التيار القومي العربي الى حواف مخزون النفط. بعبارة اخرى، فإن مصدر القلق لدى المركز الامبريالي، آنذاك، كان من أي مشروع وحدوي وخاصة اذا اقترن بتنمية جذرية حتى وإن كانت لا تزال ضمن قطر واحد. فالمركز يخشى بالطبع ان تسعى لتجاوز حدود القطر، وهو ما دفعت الناصرية ثمنه. ولا ندري إن كان اهتمام المركز بتدمير هذه الظاهرة لأنها كانت جذرية جداً مهددة له ام لأن المركز حساس لأي تطور مهما كان بسيطاً. ولذا يفضل الضرب والتدمير المبكرين. من هنا يتضح خطأ الأطروحات التي اعتقدت ان القومية العربية اخذت فرصتها في التحقق عندما تمت الوحدة المصرية السورية، لكنها فشلت. ونقصد بالتحديد، ان الامة العربية لم تأخذ فرصتها في الوحدة، أي ان الطبقات الشعبية العربية لم تأخذ حقها في التعبير عن آمالها في الوحدة. كما لم يكن للطبقات الشعبية العربية تنظيمها الذي يفترض ان يكون المدافع الفعلي عن الوحدة والقائد لها. من هنا وجوب التفريق بين جدية النظام الناصري في تحقيق الوحدة وبين عجزه عن التقاطع مع الطبقات الشعبية والانتماء اليها كلياً، بدل الانتماء الى الطبقة الوسطى ومحاولة تحقيق شرها الاستهلاكي عبر سياسة إحلال الواردات.

ومرة ثانية، لا شك ان عدوان 1956 (وهو نموذج مبكر لعودة الاستعمار) قد تمت دراسته، ولكن هناك جانباً مركزياً واسباسياً ربما لم نتطرق له كعرب، وهو ان هذا العدوان اعتبر الدولة الناصرية دولة تنمية ووحدة واشتراكية، وبالتالي يجب تحطيمها، بغض النظر عن الطريقة. المهم ان تدمر قبل ان تصل مرحلة الاقلاع التنموي والوحدوي. لعل ما أعاق التدمير حتى العام 1967، هو وجود الاتحاد السوفييتي كرافض لعودة الاستعمار. أما موقف الولايات المتحدة آنذاك التي عارضت العدوان الثلاثي فلم يكن لأنها ترفض عودة الاستعمار. كانت ترفض عودة اي استعمار غير استعمارها. كانت تريد بقاء بريطانيا وفرنسا على ضعفهما لكي تتمكن من وراثتهما. وقد ورثتهما حقا في اماكن وباساليب معينة (الاستعمار الجديد) وها هي تقوم اليوم بممارسة عودة الاستعمار بشكله القديم. فلو درسنا هذا الجانب في اسباب وملاسات عدوان 1956 لكنا قد بنينا وعيا عربيا شاملا وميكرا ضد الراسمالية الامبريالية الاميركية، ولكننا قد وصلنا الى حقيقة ان الدولة القطرية عدوة للامة ولا بد من اسقاطها لصالح دولة الوحدة.

كثيرة هي القضايا التي لم ندرسها كما يجب لاستخلاص النتائج منها. ان استسلام حركة القوميين العرب لهزيمة 1967، وارتدادها قطريا يؤكد انها استسلمت للحدود القطرية للدول العربية، وقررت عدم خرقها وتجاوزها. وهذا يؤكد ان المسألة القومية لم تكن هي اساس تكوينها، بل كانت كحركة تجميع لقوى قطرية. لقد شكل هذا، ربما لا مباشرة، تشجيعا لحزب البعث على الاتكفاء القطري بدل ان يشكل تحديا وحدويا او قوميا له. وهذه جميعها تشكل اليوم اساسا ومبررا للاتكفاء الى كانتونات كما هو مطروح على الساحة العربية بعد استباحة بغداد وازدياد اعتراف الكيانات القطرية بالكيان الصهيوني.

حركة القوميين العرب...تماهي مع الهزيمة

اذا كانت المسألة الجوهرية في الناصرية هي عدم عقد مصالحة بينها كنظام حكم وحركة مدعومة شعبيا، وعجز النظام عن التقاط ان قوته الحقيقية في دعم الطبقات الشعبية له وليست في شرطة الدولة او في البرجوازية الصغيرة التي كان النظام رهين خدمتها، فإن مشكلة حركة القوميين العرب هي في عجزها عن القطع النهائي مع القطرية وهو التوتر الذي ادى الى تفككها عندما واجهت الامة اول تحد شامل وهي عدوان 1967.

لقد انهزمت قيادة حركة القوميين العرب مع هزيمة الانظمة القومية التقدمية في مصر وسوريا بشكل خاص. لقد اوضح قرار حلها (الذي لم يناقش بعد) ان هذه القيادة ليست سوى ظللاً قطرياً للناصرية (كنظام حكم). وهو ما يسمح للتحليل بالقول ان البرجوازية الصغيرة ذات الطموح القومي الوحدوي قد هزمت كأنظمة وتنظيمات في نفس الوقت والمعركة. تكمن المأساة في هزيمة حركة القوميين العرب في كونها

حركة شعبية تبنت الهزيمة وقررت بالتالي حل نفسها واختزال مشروعها القومي الى حركة قطرية هي تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبهذا لا يكون النظام الحاكم في الدولة القطرية وحده الذي استدخل الهزيمة، بل ايضا الحركة السياسية، الحزب. ومن هنا بدأ خراب "الحزبية" العربية ذات التوجه القومي لتصبح قطرية كالانظمة. وإذا كانت هزيمة عام 1967 بكل تلك الشدة والمرارة على الامة باسرها، فقد كان من الدروس الواجب استخلاصها هو التمسك بحركة قومية عربية لأن مشروع هذه الحركة هو النضال من اجل الوحدة وليس الارتهان والتظلل بظلال نظام حكم اذا ما انهار قررت الحركة حل نفسها. ان انتهاء حركة القوميين العرب الى حركة وطنية فلسطينية هو سلوك اقليمي بلا موارد. بل هو ردة إقليمية عنلية يعني حصولها كافرين في نفس الوقت:

- انه كفر فلسطيني بقومية المعركة مما أوجب بلورة حركة اقليمية.
- وكفر من قبل منظمات الحركة في كافة الاقطار بقومية المعركة ايضا، لدرجة انها لم تتماسك بما يبيلور حتى حركات اقليمية في كل قطر وقطر. كان يجدر التنبه الى ان هزيمة الانظمة يمكن ان تولد تياراً شعبياً لصد العدوان واقتلعه وتجديد المشروع القومي وليس التنازل عنه بهذه السرعة. بل ان هذا ما كان يجب العمل عليه وليس ضده وعكسه.

وبغض النظر عن مبررات هذا التفكيك، ظل الامر بلا دراسة او تحليل لا ينقد ذاتي من الداخل ولا ينقد من الخارج. وكل ما صدر هو دراسات عن تاريخ هذه الحركة وكان ثمة تسليم "بصحة" حل الحركة او على الأقل عدم نقد هذا القرار والتجاوز عنه لكتابة تاريخ الحركة باعتبارها جزءاً من الماضي، وليس مشكلة قطع من الواقع وتقصير عن الارتقاء الى مستوى متطلباته.

لقد جاءت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كوريث اقليمي للمشروع القومي لتقدم نفسها الى الشعب الفلسطيني كحركة اقليمية/ماركسية مبعدة نفسها عن البعد القومي، شأنها شأن سائر المنظمات الفلسطينية بيمينها ويسارها. قد حمل يسار الحركة الوطنية الفلسطينية، وخاصة الشعبية والديمقراطية جينات الشيوعية الموسكوفية في التنكر للبعد القومي العربي وبهذا تماهى مع الدولة القطرية العربية التابعة. أما إعلان الدولة الفلسطينية في العام 1988 في تونس، فكان اعتراف ضمني بالكيان الصهيوني من قبل كافة فصائل م.ت.ف، وهذا اسقط الحركة الوطنية الفلسطينية في نفس موقف الدولة القطرية العربية واليسار التحريفي الموسكوفي، واليسار الاوروبي بكافة تمفصلاته التروتسكية والاشتراكي الديمقراطي والشيوعية الاوروبية الذين لم تختلف مواقفهم عن مواقف ضواري وعتاة الطبقات الحاكمة في الغرب الراسمالي في مرحلة الامبريالية والملخصة في:

- ان اسرائيل وجدت لتبقى
- وأن اللاجئين الفلسطينيين طردوا كي يوطنوا خارج فلسطين.

أدت هذه المواقف الى تشوه اليسار الفلسطيني، وهو تشوه لم يمحه تاريخه النضالي. لقد قدم تفكيك حركة القوميين العرب خدمة هائلة لليمين الفلسطيني. فالدور الذي لعبته الجبهة الشعبية في النضال الوطني الفلسطيني وتحديداً في سنواته الاولى كان سوف يسد الطريق على قوى اليمين الفلسطيني المدعوم من الانظمة العربية في تصدر قيادة حركة المقاومة الفلسطينية، لو كانت هذه الجبهة قد فرزت عن وارتبطت مع حركة قومية عربية شاملة. لو حصل هذا لربما كنا امام حالة قومية يسارية تنافس حالة قطرية يمينية.

ثم ما لبثت الشعبية ان انقسمت الى جبهتين انغمستا بدورهما في معركة الاحتراب فيما بينهما مما حال دون التفاتهما الى اهمية البعد القومي في الحركات الاممية والتجارب الاممية الناجحة بشكل خاص. وما ان تفكك الاتحاد السوفيتي، كمركز للشيوعية الرسمية، حتى تخلت الجبهتان، شأن الكثير من الاحزاب الشيوعية في العالم، عن الماركسية واصبحتا تسميان نفسيهما بالقوى "الديمقراطية" وهي تسمية بلا مضمون طبقي أو نظري. والغريب، أن أحداً أو جناحاً لم يحتج أو ينشق عنهما بسبب التخلي، دون تقديم تفسير، عن الماركسية.

حزب البعث...استقامة الخطاب لا التطبيق

لا ينحصر عدم تقييم التجارب السياسية التنظيمية في حركة القوميين العرب، بل سحب الامر نفسه على تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي وجبهة التحرير الجزائرية وغيرهما. والحقيقة ان المطلوب تقييمه في هذا الشأن ليس فقط تفكك حركة القوميين العرب وتشقق حزب البعث الى احزاب قطرية، وفي الغالب متحاربة حرب دول، بل ايضا في عدم توحيد هذه الحركات اصلا على اعتبار توافق او تشابه المبنين الطبقي والفكري لهذه الحركات.

لقد بقي حزب البعث بكافة فروع و دوله متمسكاً بالخطاب القومي رغم تحوصله القطري من الناحية العملية. ولا شك ان دراسة التناقض القائم بين الخطاب والممارسة، بما بينهما من فارق و فاصل واضحين، يمكن ان يوفر دروساً بالغة الاهمية على الاقل في كيفية الجمع بين طموحات الامة قولاً وكتابة وبين سايكس - بيكو عملياً.

لقد أثبت حزب البعث انه قومي الشعار، قطري المضمون. ولا أدل على هذا من عقود من الصراع والقطيعة بين نظامي البعث في سوريا والعراق. لا بل ان النظام البعثي في سوريا شارك في الحرب ضد العراق عام 1991 في أذيال الجيوش الراسمالية الغربية بحجة ان الكويت دولة ذات سيادة وان النظام العراقي انتهك هذه "السيادة" التي تعترف بها الامم المتحدة. والمفارقة في هذا السياق كامنة في أن نظام حكم "قومي" يعترف ويحارب من أجل كيان أقتطع من جسم العراق على يد

المستعمر (بموجب اتفاقية سايكس بيكو). وهذه الكيانية غير الشرعية لا تنحصر في الكويت بل في كافة الكيانات والقطريات العربية. ومع ذلك، فقد تميز حزب البعث عن حركة القوميون العرب في انه بقي يطرح نفسه كحركة قومية ولم يرتد قطرياً وهذا هام على الأقل في مستوى إبقاء التثقيف العام للمواطن بأنه عربي وليس منتم فقط الى قطر صغير هنا او هناك

القومي السوي الاجتماعي: رؤية واضحة.. لكن مجزوءة

اما تجربة الحزب السوري القومي الاجتماعي فمختلفة عن تجربتي البعثيين والقوميين العرب من حيث ان الحزب لم يرتد إقليماً لما هو اضيق من مشروع وحدة الهلال الخصيب. وعليه فقد حافظ على كونه حزبا قوميا، وإن كان في جزء من المشرق ورغم انه بقي ضمن هذا الجزء ولم يحاول توسيع طرحه القومي لما هو ابعد من وحدة الهلال الخصيب إلا ان موافقه الاخيرة تتضمن تقاطعا اعلى مع المسألة القومية الشاملة.

وقد يكون هذا الحزب هو الوحيد الذي ظل متجاوزاً للنطاق القطري. ولكن ما تجب دراسته في تجربة هذا الحزب هو عدم تحوله الى حزب جماهيري. وهو امر قد يكون ناجماً عن الصراعات الحادة بين الاحزاب والانظمة القومية منذ الخمسينات وحتى وقت قريب. هذا دون التقليل من الكم الهائل من القمع الرسمي الذي مورس ضده بما فيه إعدام مؤسسه المناضل والاب الروحي له انطون سعادة.

وربما من المناسب التساؤل فيما اذا كان عدم تحول هذا الحزب الى حزب جماهيري ناجم عن موقف الحركة القومية البرجوازية ضده (الناصرية مثلاً) حيث اضررت به هذه الحركة، أو لأن الحركة القومية عامة عادت ضعيفة وليس لها شارعا واسعا. او ربما لأن الحزب ليس بطبيعته ذي خط جماهيري.

الاحزاب الشيوعية العربية: المأزق المستدام

أما الحزبية الشيوعية العربية فكان خرابها في أنها انحصرت قطريا بشكل باكر. بل وقفت موقفاً مضاداً للقومية العربية. لعل إحدى أكبر إشكاليات الحزبية الشيوعية العربية أنها افترضت، ولا تزال، انها ذات وعي متفوق على الاتجاهات الحزبية الأخرى في الوطن العربي. وهو اعتقاد قاد الى وهم في الشعار وإلى قفز على المراحل وحرقتها بطريقة مغامرة. لقد انطلقت هذه الاحزاب من الاطروحة الماركسية التي تعتبر القومية "سلاح بيد البرجوازية" وأنها مرحلة سوف تنتهي (بالطبع بغير الشيوعيون العرب بإنهائها)، وأن القومية أداة تستخدمها الطبقة البرجوازية لاستغلال الطبقات الأخرى ولا سيما الطبقة العاملة. كما أخذت، وهذا الاخطر، بتحليل ستالين الذي يعتبر "الامة العربية أمة في طور التكوين" وبالتالي لا توجد هناك قومية لهذه

الأمة. وقد لا يكون الخلل في الطرح بمقدار ما هو ناجم عن أمور أخرى أخطر منه بكثير:

الأول: الاعتقاد بأن هذا الطرح هو خاتمة العلوم، وبالتالي لا نقاش فيه.
والثاني: ان هذا التحليل ولا سيما عن ان "الأمة العربية أمة في طور التكوين" ليس محلياً في الأساس.

والثالث: لأن هذه الأمة في طور التكوين، وقفت هذه الحركة ضد المسألة القومية. لو افترضنا ان الأمة العربية هي حقا في طور التكوين، فلماذا لم تعمل الحركة الشيوعية على تكوينها! أليس هذا دور العامل الذاتي، وخاصة الثوري في تغيير الواقع بل وبنائه؟ هذا علما بأن ماركسية ماركس نفسه تؤيد هذا حيث ايدت وحدة ألمانيا على يد بسمارك باعتبارها خطوة نحو الاشتراكية⁷.

ينقلنا هذا السؤال من تحليل ستالين الى تحليل ماركس. لقد اختصرت الشيوعية العربية مسألة القومية في اعتبارها مرحلة وتنتهي. وبالتالي حسبت ان العالم، منذ عشرينات القرن العشرين، على ابواب دخول الاشتراكية فالشيوعية، وبالتالي فما لزوم العمل على دخول الحقبة او المرحلة القومية طالما هي زائلة ذات يوم بدا للشيوعيين العرب قريبا جدا.

هذا الشعور الاختصاروي (اختصار الزمن) من جهة، وهو ناجم عن ضعف بصيرة بالتاريخ وتطور الأمم، غذاه الشعور الانتصاروي، الذي اعتقد ان الاشتراكية في طريقها لانتصار سريع محقق على الراسمالية، وبالتالي وجد الشيوعيون العرب مبرراً قويا للوقوف ضد القومية العربية معتقدين انهم على ابواب المرحلة الاشتراكية. وعليه، لم يكن هؤلاء الناس خونة للمسألة القومية، بل كانوا اسرى وضحايا وهم "صحة ودقة" تحليل مفكري وقادة الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين. وهم من يعتقد انه يرى ما لا يراه الآخرون، وأنه هؤلاء الآخرون، كل الناس، ليسوا سوى عاجزين عن رؤية ما يراه الفيلسوف الحلاج!

وبالطبع، لا يتسع المجال هنا للتوسع في مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي في الوطن العربي، لا سيما في فترة تكون الاحزاب الشيوعية العربية ورفضها للمسألة القومية. فهذا الرفض يجب ان يكون قائم على الاقل على وجود مستوى تطور اقتصادي اجتماعي "وتحديداً صناعي" يفرز طبقة عاملة قادرة على حسم الصراع الطبقي لصالح الاشتراكية، إذا كانت هذه الطبقة اشتراكية الوعي بالطبع. والحقيقة انه لو كانت هذه الطبقة موجودة بالقدر الذي يحقق انتصار الاشتراكية، لاصبح احتمال وجود أمة عربية مكونة وناضجة قومياً، لكان احتمالاً قائماً، لأن السوق القومية الموحدة في ظل الراسمالية يتأتى بوجود برجوازية قومية صناعية تنموية وانتاجية، وبهذا تكون الأمة العربية قد تكونت طبقاً لرأي ستالين نفسه. هذا عن الحقيقة المترتبة على التحليل الفكري النظري. أما الحقيقة على

⁷ انظر، عادل سمارة، دفاعاً عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القطرية، الفصل الاول، كتاب سيصدر قريباً.

الارض، فإن الوطن العربي الذي كان آباء الشيوعية العرب يتوقعون نقله الى الاشتراكية، كان ما قبل راسمالي، او لا راسمالي، أي لا صناعي، وهو ما لا يولد طبقة عاملة "بروليتاريا". أي ان مناخ تولد الطبقة التي ستحمل وحي ومشروع الاشتراكية كان مناخاً محتجراً. وقد جاءت في حقبة الاستقلال السياسي لاحقاً، أي المجزوء، أنظمة تجارية، تابعة تحولت بدورها الى كمبرادورية، عمقت من تجزئة الوطن العربي ومن تخلفه ومنعت تكامله الاقتصادي مما حال دون تبلور وطن عربي راسمالي، وبالطبع حالت دون تبلور وطن عربي اشتراكي، اي ان الوطن العربي أعيق تطوره، والامة العربية أعيق تحولها القومي على يد عوامل استعمارية (العثماني ولاحقاً الراسمالي الغربي)، ما قبل الاستقلال، وأعيق كذلك بعد تحقق الاستقلال الشكلي من قبل الانظمة المحلية القطرية الحاكمة⁸.

وفي حين اختلفت الشيوعية السوفييتية مع التيارات الشيوعية الاوروبية الممانلة للراسمالية الحاكمة في المركز الراسمالي الغربي، والشيوعية غير الحاكمة هناك، التروتسكية مثلاً، اختلفت هذه الحركات في قضايا عديدة، إلا انها التقت ضد المسألة القومية العربية. فقد اعتبرت هذه الحركات ان الدعوة للمسألة القومية هي دعوة رجعية معادية للاشتراكية. وهو ما اتضح ان هذه الحركات، لم تكن سوى حركات مصابة بمرض المركزية الاوروبية. كان العالم بالنسبة لها ولا يزال هو المركز الاوروبي الغربي بشكل خاص الذي تجاوز التوحيد القومي، ووصلت القومية هناك الى حقبة قومية راسمالية استعمارية ومن ثم امبريالية، اي معيقة لاستقلال الامم الاخرى، بل وعدوة للتححر والتطور البشري باستثناء المركز الراسمالي نفسه. كان هؤلاء الشيوعيون، على تعدد مدارسهم، ولا زال كثير منهم، عاجزين عن رؤية واقع بلدان المحيط، وبالتالي لم يتعاطفوا مع محاولات البناء الاستقلالي والتنموي لبلدان المحيط ولا سيما الوطن العربي. لقد بقيت ملتصقة بالكثير منهم (منذ الاممية الثانية) جرثومة التبعية لبرجوازية بلدانهم، أي كانوا جوهرياً قوميين شوفينيين عنصريين، وأن ما تحصل فيه من تطورات تنسحب على سائر العالم، ولم تر ان المركز استقطابي. وقد اتضح بقاء هذه الجرثومة لدى الكثيرين منهم حيث باركوا زرع الكيان الصهيوني في فلسطين، والعدوان الثلاثيني على العراق 1991، ليكونوا، أقصد من أيدوا، هذه العدوانات، مثابة "ابناء السكرتيرة"⁹.

لقد تعمق مأزق الشيوعية العربية حين اصرت على الاعتراف بالكيان الصهيوني، مما افقدها الشارع العربي، ليسقط هذا الشارع في يد البرجوازية القومية بشقيها: اليميني التابع/الحاكم، اي الانظمة التابعة والتي تدين بوجودها وبقائها

⁸ نفس المصدر.

⁹ انظر مقالة عادل سمارة The New International Order في كتاب *The Gulf war and the New World Order*, edited by Haim Bresheeth and Nira Yuval dais, Zed Books, 1991. حيث وصفت فيه اليساريين الغربيين الذين دعموا عدوان الانظمة الراسمالية في بلدانهم على العراق بأنهم رصيد احتياطي لرأس المال كما يكون ابناء الزنى الذين ينجبهم البرجوازيون "زنى" بالسكرتيرات، فيبقون سرراً، ولا يبرزون لدعم آباءهم الاوغاد إلا عند الازمات.

للاسمالية الغربية منذ حقبة الاستعمار، لذا مثلت العدو الطبقي والتاريخي والنهائي للطبقات الشعبية، والقومي التقدمي لكنه وطني وقطري من ناحية عملية ولذا انتهى قطرياً لا قومياً في التحليل الاخير، اي لم يكن اشتراكياً ويمكن التمثيل عليه بالاحزاب القومية. اي عجزت الاحزاب الشيوعية ان ترفع راية قومية الطبقات الشعبية، في حين ان الاحزاب القومية رفعت هذه الياة ولكن لصالح الراسمالية القطرية التابعة، ففشلت الحركتان في التحليل الاخير، أي لم تتوفر الحركة التي تناضل من أجل الاكثرية الشعبية، الطبقات الشعبية، من أجل قومية الاكثرية. وهذا ما فتح الطريق للاكاديميا والثقافة العدوانية الغربية الراسمالية التي دأبت على التكفير بوجود أمة عربية من جهة اخرى. لقد لعبت هذه الثقافة الراسمالية الغربية دور العدوان الدائم، الحرب الدائمة فكراً وثقافياً ضد الامة العربية أكثر مما عملت الحرب العدوانية العسكرية الغربية ذلك. فالحرب العسكرية تحصل في فترات محددة، أما حرب الثقافة فيومية ودائمة، ولكن كليهما في خدمة رأس المال.

قد يجد الباحث المتعمق نتفاً نقدية حول تجربة الاحزاب الشيوعية العربية سواء من حيث حدود وضوح المسألة النظرية لدى كوادرها، او موقفها من مسألة الوحدة العربية وموقفها من الكيان الصهيوني، واولويات الثورة لديها، وطبيعة الطبقة العاملة التي كانت تعتبر نفسها ممثلة لها. ولعل الامر الاكثر اهمية هو وجوب دراسة تغيير الكثير من هذه الاحزاب لكل من اسمائها وهو ما يعني تغيير في العقيدة النظرية نفسها حيث لم يعد الكثير منها حزباً شيعياً، ولا اشتراكياً ولا ماركسياً، ولا حزباً للطبقة العاملة... وليس ما نقصده هنا الطعن في أحقية هذه الاحزاب بالتحول الى هذا الموقع او ذلك، بقدر ما يكمن الامر في ضرورة تقديم تفسير ومن ثم تقييم لأسباب التحول، أي المناخ النظري الفكري داخل هذه الاحزاب وكذلك المناخ الاقتصادي الاجتماعي السياسي في الوطن العربي الذي قاد الى اكثر من ردة تجلت تماماً مع تحول الحركات السياسية نفسها الى حركات قطرية. لقد ابتعدت الاحزاب الشيوعية مبكراً عن البعد القومي وعملت بمقتضيات حدود الدولة القطرية، دولة سايكس - بيكو.

الاسلام السياسي...وجوب توسيع المنظور

شأنها شأن الاحزاب الشيوعية، فإن جماعة الاخوان المسلمين، ولاحقاً الاسلام السياسي، قد ارتكزت عملياً على القطرية الرسمية العربية، وجعلت هدفها أممياً إسلامياً يتجاوز القومية العربية. وقد ذهبت اجنحة من هذا التيار الى اعتبار ان عدوها الرئيسي هو القومية العربية (كما اشرنا آنفاً). وقد يكون من المفيد دراسة هذه التجربة ايضاً من باب ان الوصول الى وحدة الامة الاسلامية (إذا كان لهذه الوحدة ان تتجاوز البعد الديني في الثقافة) يظل مجزوءاً بل غير ممكن ما لم يبدأ بالوحدة العربية لما للعرب من موقع مركزي في الامة الاسلامية. والحقيقة، ان التوتر بين القوى الدينية السياسية وبين القومية في البلد الواحد كان دوماً على اشده في الوطن العربي

أكثر مما هو لدى أية أمة مسلمة أخرى. لكن المسألة الأساسية في الأمة الإسلامية كإمارة في عدم وجود أساس قومي أو شعبي لها. أما المسألة الأكثر أهمية، فهي هل هذا الأمر على أجندة الشعوب في البلدان الإسلامية؟ وهل يعني هذا أن يقوم مسيحيو العالم بإقامة دولة مسيحية، وأن تحترب الدولتان على هذه الأرضية؟ أليس هذا انجرار مروع خلف مشروع الدولة اليهودية؟ ولو تجاوزنا عن هذا كله، فهل تحل دولة إسلامية مشكلة التاريخ المستعصية لدينا ولدى كافة بلدان العالم، أي مشكلة الفوارق الطبقية واستغلال الإنسان للإنسان؟

وبعيداً عن تناول كل تيار على حدة، فإن هناك قضية مركزية في تاريخ الحزبية العربية لم تدرس، مع أنها الأكثر أهمية وهي حالة الاحتراب المستدام بين كافة التيارات الثلاثة الأساسية في الوطن العربي، الإسلامي والقومي والاشتراكي. فإذا افترضنا أن هذه التيارات هي التي تستغرق الساحة السياسية العربية، فهذا يعني أن هذه القوى تضع الأمة العربية في حالة احتراب داخلي متواصل بدل أن تجلب للأمة التنمية والحرية والديمقراطية. وحيث تقتتل هذه التيارات بهذه الشدة والاستمرار، فإنها إنما تفتح الطريق لأعداء الأمة الداخليين والخارجيين بما يُديم سيطرتهم وقهرهم للأمة، بل وإحلال الهزائم المتواصلة بها. إذا كانت القوى السياسية الحزبية التي يُفترض أن تكون أداة وحاملة وحامية الحرية، إذا كانت هذه تعمل باتجاه نفي كل واحد الآخر، فإن هذا يعني أن هذه القوى معادية للحرية، وهي في الحقيقة تساعد البرجوازية الكمبرادورية على تجذير دولتها القطرية والتي ليست في التحليل الأخير سوى أداة تثبيت القواعد العدوانية لرأس المال الغربي في الوطن العربي ليكون هذا الوطن تابعاً، إما بالاستعمار المباشر، أو بسبب التبادل اللامتكافي الخ.

إن نظرة متعمقة وتحليلية ونقدية لكيفية تفكير المواطن الحزبي العربي تجاه حزبي آخر، تكشف بسهولة هشاشة المبنى الثقافي والمعتدي العربي، وتكشف لماذا لا يقف الشارع العربي "كفاحياً" وليس تظاهرياً صفاً واحداً ضد العدو. حين لا يدافع المواطن العربي عن حرية مواطن آخر، مهما خالفه في الرأي، فإن هذا يكشف عن تخلف حقيقي وخطير في البنية الفكرية والنفسية للأمة. ولن تكون هناك نقلة حقيقية ما لم تتم نقلة في إيمان كل بحرية الآخر¹⁰. صحيح أن للتطور الاقتصادي الانتاجي تحديداً دور في رفع الوعي بالحرية والديمقراطية، ولكن هناك دوراً أساسياً للعامل الذاتي في تكثيف الوعي.

تناقض البنى القطرية المحققة مع مشروع الحركة العربية الموحدة

لا ينحصر عدم التقويم والدراسة في المسألة القومية العامة، بل يتعداها، او ربما يتفرع عنها العديد من القضايا التي تجدر دراستها اذا كان لنا ان نقيم من جديد حركة ثورية عربية. لقد خضع الوطن العربي لمؤثرات ثقافية متعددة ولم يكن هذا التأثير، كما هو في سائر انحاء العالم، سبباً للصراع، بل لم يكن كذلك اصلاً. وليس صحيحاً ان الامر كان او ظل محصوراً في نطاق التبادل الثقافي الحر. فالوطن العربي مستهدف من قبل القوى الراسمالية الغربية استهدافاً راسمالياً مصلحياً استعمارياً وبالتالي عدوانياً مباشراً. ولا يرتد هذا الاستهداف الى حقد على الجنس العربي او الدين الاسلامي. بل يتعلق الامر بقدر ما في هذا الوطن من ثروات وفرص لتسيطر عليها هذه القوى وإقامة قواعد اقتصادية لها وتخليد تلك السيطرة.

للاستهداف اسباب عدة، منها، وربما على رأسها، النفط اولا والسوق العربي ثانياً، بما هو سوق واسع من جهة، ولديه سيولة مالية من جهة ثانية هي الاسباب المباشرة للاستهداف الراسمالي الامبريالي الغربي. هناك ثروة، وفائض في اقطار من الوطن العربي. وعليه، فإما ان تتم مراكمة هذا الفائض واستخدامه لتنمية ورفاهية الأمة، وإما ان يحول المركز الراسمالي الامبريالي الغربي دون ذلك ويمتص او يستحوذ على هذا الفائض عبر اقامة قواعد متعددة له في ارض هذا الوطن، قواعد اقتصادية وثقافية وعسكرية. أما القواعد السياسية فهي الانظمة القطرية المحلية والقواعد الاجتماعية فهي الطبقات الراسمالية الكمبرادورية.

من هنا يأتي الاستهداف الثقافي، الحرب الثقافية التي تركز على التقليل من شأن الثقافة القومية الشعبية العربية سواء بتجزئة المشترك منها الى ثقافات قطرية وجهوية او بالترويج للثقافة الراسمالية بما تحويه من استهلاكية وفردانية وتصوير للثقافة والتراث العربيين على انهما خارج التاريخ وان مجرد الارتباط بهما هو معاكس للحدثة فما بالك بما بعد الحدثة. لا يجب التقليل من شأن هذه الهجمة الثقافية على الأمة العربية ولا سيما بعد تفكك الكتلة الاشتراكية من جهة واحتلال سدة الحكم في معظم الاقطار العربية من راس المال الكمبرادوري من جهة ثانية. فقد ادت هذه العوامل الى انتشار ثقافات طائفية واقليلية وبرجوازية تابعة مبهورة بالغرب ومقودة بشره استهلاكي يلتهم مقادير هائلة من فائض الاقتصادات العربية. لذا، يجري الحديث في كثير من الاقطار العربية عن ثقافة القطر ورايته ونشيدته وعاداته... لدرجة ان إعلام بعض الاقطار يردد عبارات في منتهى الغرابة مثل (الانسان المصري، الاردني، التونسي...) ¹¹.

¹¹ انظر عادل سمارة، مثقفون في خدمة الآخر: بيان ال 55 نموذجا، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنمية، رام الله، 2003.

تهدف هذه المتوالية الهندسية في التفكيك السياسي والتكاثف الثقافي الى حالة وطن عربي بلا سوق اقتصادية، بلا مصالح متبادلة، بلا ثقافة¹² وبلا هوية مما يفتح المجال لتسميات سياسية جغرافية جديدة لا يوجد لها تعبير مجتمعي او ثقافي او نضالي، بل هي تعبير سياسي مقحم من الخارج مثل الشرق الاوسط، شمال افريقيا... الخ

من هنا وجوب دراسة الدوافع والقوى الدافعة وراء هذه الثقافات المدعاة او المبالغ فيها. فلا يمكن ان تكون هناك فرصة نجاح لحركة قومية تهدف التغيير وتبني النهضة والتنمية والوحدة والاشتراكية ما لم ترتكز ايضا على البعد الثقافي من جهة وعلى المشاريع الثقافية العدوانية الموجهة ضده من جهة ثانية¹³.

لقد اقامت سايكس - بيكو جدراناً هائلة من المصالح الطبقية للطبقات الحاكمة في الاقطار العربية لتكون هذه المصالح قوة مادية تفرز ثقافتها الروحية كي تتصدى كلاهما لأية حركة قومية وحدوية ذات توجه انتاجي وتنموي. ان المصالح المادية للطبقات القطرية المرتبطة بالاجنبي هي مثابة الثورة المضادة للوحدة العربية.

لقد بدأت معظم الكيانات العربية تابعة ومدعومة من الاجنبي الى أن ارسدت الطبقات الحاكمة بنى مادية خاصة بها، سواء الادوار التجارية والعمولات والفساد والريوع... الخ. ومن هنا كانت هذه المصالح معادية للتوجهات الاقتصادية الوجودية التي تفرسها حاجات الامة العربية في التبادل البيني. ولكن الارتباط بالاجنبي هياً للانظمة والطبقات الحاكمة فرصة توفير بدائل اجنبية لتحل محل السلع المنتجة في الاقطار العربية نفسها. وبهذا تم تعميق عدم التكافؤ بين الاقطار العربية. وهو ما تمظهر في وجود صناعات متشابهة بين الاقطار المتجاورة لتعمل هذه الصناعات بطاقة متدنية او لتخسر وتخرج من السوق لأن طاقة السوق المحلية غير قادرة على استيعاب منتجات مصانع البلد الواحد. وبالطبع، كان هذا كله هدراً للفائض المتوفر في كل قطر على حدة.

وامعنت الانظمة العربية في عدم التكامل الاقتصادي فيما بينها مما اعاق تبلور سوق عربية موحدة او مشتركة، وهذا من شأنه الحيلولة دون اقامة بنية اقتصادية اساسية في الوطن العربي علماً بأن البنية الاساسية سواء شبكات الماء والكهرباء والخطوط البرية والبحرية وسكك الحديد والهاتف هي آليات تفرس واقعا وحدوياً بين الاقطار التي تقيم هذه الشبكات فيما بينها. ان المصالح المشتركة للطبقات الحاكمة بما فيها تلك التي انطلقت من احزاب وعقائد قومية وحدوية، هذه المصالح هي التي دفعت هذه الانظمة للابتعاد عن العمل الوجودي وهو العمل الذي يقف الاقتصاد على راس اجندته.

تشكل كل من الثقافة والاقتصاد مقومات الثقافة السياسية للتنظيمات القطرية في الوطن العربي. وهي التنظيمات التي تركز على ايدولوجيا قطرية ضيقة بقدر

¹² نفس المصدر السابق.

¹³ نفس المصدر السابق، الفصل الاول.

ضيق مصالح الانظمة الحاكمة بما هي مصالح نفعية استهلاكية ترفية وغير انتاجية. وهذه الثقافة هي ثقافة النخبة السياسية في الاقطار العربية سواء النخبة الحاكمة او النخبة الكمبرادورية كوكيل للاجنبي او نخبة الكمبرادور الثقافي او النخبة الحزبية السياسية التي تعمل بافق قطري مما يجعل من هذه القوى السياسية أداة تكمل اهداف واطروحات الانظمة وتخدم مصالحها وبالطبع من موقع "المعارضة".

ان الثقافة السياسية القطرية في الوطن العربي هي أداة تفكيك كل ما هو وحدوي وتخريب او التقليل من شأن كل ما هو مشترك على الصعيد القومي. وعندما نضع هذه المسألة الى جانب او عندما نعالجها في مناخ الهزيمة واستدخال الهزيمة، فإننا ندرك كيف تنشط الثقافة السياسية القطرية في الوطن العربي في خلخلة الثقة بالنفس والاعتداد بالامة وقدرتها على النهوض. في هذا المناخ المهزوز يصبح: "العربي لا ينفع، فاشل وغير عملي وغير صادق ومقلد للاجنبي... الخ". ويكون "التطور المنطقي" لجدل الاقتصاد والثقافة التابعة والثقافة السياسية القطرية الكمبرادورية، وهو حقا تفاقمها المنطقي، هو المبنى الاجتماعي العربي الحالي للتراكم كتعبير عنها ونتاج جدلي لها.

يتكون المبنى الاجتماعي للتراكم (أي النخب المستفيدة كحاكمة او مالكة او صاحبة امتيازات) في الوطن العربي (مع التحفظ على التعميم) من النخبة السياسية الحاكمة التي لم تصبح طبقة مالكة بفعل التطور البرجوازي التقليدي كما هو في النموذج الاوروبي، بل اصبحت طبقة مالكة في اعقاب استحوادها على السلطة السياسية. أضف الى هذا انها كسلطة سياسية ليست منتخبة. بل بالعكس فهي التي تحول دون الممارسة الديمقراطية. انها طبقة تملك لأنها تحكم، وليس لأنها "مستحدثة". لقد امتلكت بعد ان اغتصبت السلطة في حالة دول الانقلابات العسكرية، او هي انظمة من تمفصلات سايكس - بيكو (المرحلة التي لم تنته بل تجذرت) قامت الراسمالية الغربية بتنصيبها في فترة الاستعمار وحمتها حتى اللحظة. وهذا تحديدا احد آليات الاحتجاز المحلي الداخلي للتراكم في الاقطار العربية. وتسير في ظل هذه النخبة طبقة برجوازية بدأت ذات توجهات قومية انتاجية ذات يوم، وانتهت الى راسمالية كمبرادورية ترشي الطبقة الحاكمة وتغذي فسادها لتحصل على وكالات الشراء من الفبارك الاجنبية. وبالتالي فهي تقوم بقتل الطفل الذي كانت انجبته سابقاً عندما كانت في حالة زواج وفاقي مع الاقتصاد المحلي، حيث خانت توجهها التنموي باقترانها براس المال الاجنبي ومنتجاته التي تحل بكل فظاظة محل الانتاج المحلي. وتتمفصل مع هذا المبنى شريحتان من المثقفين هما شريحة التكنوقراط وشريحة الاكاديميين من مثقفي الاقتصاد وعلم الاجتماع... الخ. فلم تكن البرجوازية قومية التوجه وحدها التي غادرت دورها الانتاجي كي تكتفي بدور الكمبرادور، بل فعل التكنوقراط الفعلة نفسها، حيث تحول هؤلاء من قدرات علمية وتكنولوجية وادارية وتحديثية الى مجرد موظفين كبار يحققون مداخيل عالية من دورهم البيروقراطي. ان مناقشة جدية لتركيب المبنى الاجتماعي للتراكم تؤكد انه مبنى اجتماعيا للفساد وتبديد التراكم بدفعه نحو الخارج. وهذا ما يفسر احتجاز التطور.

تقف الى جانب ما تقدم من عوامل اخرى مجافية للوحدة دون قصد ووعي منها النقابات والقطاعات الشعبية (النسوية الطلابية والمهنية والرياضية...) والتعليم حيث تنحصر هذه جميعاً في النطاق القطري وفي احيان كثيرة دون ان تكون توجهاتها قطرية، او دون ان تعي انها تمارس قطرية ضيقة. لكنها في الحقيقة تشكل قاعدة مادية قوية جدا (بحيادها او بعدم ادراكها) لكيفية استخدامها من قبل النظام الحاكم في تعميق الثقافة القطرية المحصورة التي يبدو الدفاع عنها او تعميقها وكأنه خدمة وطنية في حين هو ابتعاد عن ذلك. وكلما اصبح دور هذه القطاعات وظيفياً كلما ساهمت في اصطاف الطبقات الشعبية قطريا دون ان تقصد او تعي. ولا شك ان تهالك الحركات السياسية وتبعيتها للانظمة كامن وراء تشويه دور هذه القطاعات الشعبية التي تشكل الارضية الصلبة للمشروع القومي بما هي تعبيرات جماهيرية طبقية عن الاكثرية الشعبية الساحقة. ان المواقف السلبية للقطاعات الشعبية وخاصة النقابية نموذجاً على الضياع الثقافي وضمحلل وتشوه الوعي. وهذه على أية حال ظاهرة عالمية في حقبة الثورة المضادة.

وبالمقابل، هناك عوامل شعبية غير رسمية تقاوم هذه الجبهة المضادة أي جبهة التوجهات القطرية والاقليمية والائتنية والطائفية والراسمالية الغربية والصهيونية، ولكن دون ان يكون لهذه المقاومة ناظم قيادي وعقائدي، أي في غياب الحركة القومية الاشتراكية العربية التي تستثمر هذا الانتماء ضمن مشروعها الوحدوي. هذا الغياب هو ما يذكرنا بإشكالية الحركات القومية والشيعوية العربية كما اشرنا آنفاً. ان اللغة العربية والفن (غناء شعر، سينما، مسرح...) وبعض المناهج التعليمية التي لم تطلها ايدي صناع المناهج القطرية هي البنى الفوقية الاخرى، أي التي بطبيعتها تقاوم القطرية مقاومة قد لا تبدو ساخنة وحادة لكنها موجودة في العمق. ولكن، حتى الآن ما تزال انظمة سايكس - بيكو تقيم جدارا عاليا يفصل بين هذه البنى وبين قاعدتها المادية، أي القطاعات الشعبية على الصعيد القومي. بعبارة أخرى، ان المطلوب حماية شعبية للفن والبنى الفوقية عبر وعيها من قبل الطبقات الشعبية واستخدامها كقوة تعبئة للتغيير. ومرة أخرى، فإن الحركة القومية الاشتراكية وحدها التي يجب ان تتفهم هذه القوة الشعبية الهائلة وتوظفها في مشروع الصراع الطبقي/القومي ضد المعسكر الطبقي/القطري.

إضافة الى البنى السياسية القطرية ذات الجوهر الكياني الضعيف، هناك بنى "قواعد" اقامتها دول المركز الامبريالي كمعينات للمد القومي، وتحديدًا للحركة القومية العربية بمضمونها التنموي والوحدوي، حيث تقوم هذه البنى مقام المركز الراسمالي الغربي نفسه داخل الوطن العربي. وتستمد هذه المؤسسات فرصة ومناخ وجودها واستمرارها واستفحالها من التسهيلات التي تمنحها إياها طبقة الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في كل قطر وقطر عربيين.

من بين هذه المؤسسات، المؤسسات الاجنبية التي تلعب ادواراً سياسية ثقافية (السفارات والملحقيات والمراكز الثقافية والقتصليات) او خدماتية او صدقاتية، والمنظمات غير الحكومية، حيث تعني كافة هذه المؤسسات بنشر ثقافة

راس المال الاستهلاكية والفردانية. ثقافة تدعو الفرد للانفصال الذري (من ذرة) بعيدا عن الجماعة سواء الطبقة او الامة مما يلعب دورا كبيرا في شل النشاط السياسي ولا سيما في اوساط اليسار. انها مؤسسات إحلال الثقافة الراسمالية محل الثقافة الجمعية والمشاركة العربية كي لا يرى العربي نفسه في مستقبل عربي جماعي وكي يرى نفسه في احسن الاحوال في ماضيه وتراثه وليس في كونه مشروع يرى نفسه في المستقبل.

ومن هنا كان تركيز الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة مأخوذةً بأطروحات سادتها ومعلميها وملهميها من الرأسماليين والمتقنين ودوائر المخابرات الفكرية في الغرب الراسمالي، هجمتها ضد القومية العربية وتحريضها للاسلام السياسي (طبعاً قيل ان تبدأ بالزعم انه إرهابي) ضد القومية العربية وضد الشيوعية بالطبع. وحين توصلت عناصر في هذا التيار الى معاداة الغرب، سارع الغرب بدوره لرفع عقيرته صارخاً بأن: "الآباء العرب (ذكورا واناثا) والمسلمين متخلفون، موتورون حاقدون على ديمقراطية وثراء الغرب، وغاضبون لأن ابناءهم معجبون بالحياة الامريكية ويحلمون بالهجرة اليها...". كما اصرت الراسمالية الغربية على الادعاء بان الصراع في عالم اليوم هو صراع حضارات وثقافات وليس صراعا طبقياً، وقومياً/طبقياً. وهنا يجري إحلال هلوسات والروح الشريرة لهنتجتون المقرب من المؤسسة الامريكية الحاكمة محل نظرية غرامشي. هنا يحتل هنتجتون نظرية غرامشي في اهمية الثقافة والبنية الفوقية ليوظفها في ما يسميه صراع الثقافات او الحضارات. في حين ان الثقافة والبنى الفوقية موظفة عند غرامشي لصراع الطبقات الذي ينتهي على او الى المصالح المادية.

مبررات المشروع الاشتراكي لقومية الطبقات الشعبية

ما هي الدروس المستفادة من هذه الهجمة المفتوحة من الغرب الراسمالي والكمبرادور المحلي العربي والكيان الصهيوني؟ قد يكون ما عرضنا له اعلاه هو جزء من موجبات ومبررات ومقومات المشروع الاشتراكي القومي الذي يتطلب بالضرورة حركة عربية اشتراكية.

أما احداث 11 ايلول 2001¹⁴ ومن ثم استباحة العراق، فتضيف بعداً جديداً إلى كل ما تقدم. لعل أهمها ذلك الديالكتيك الذي يتفاهم طرفاه صراعاً وهماً: الجيل الشاب في اقطار النفط العربية، بل وفي مجمل الوطن العربي، وبدرجة أو أخرى معظم المواطنين، في مقابل جيش الامبريالية الذي يحتل تلك الاقطار. وهنا لا يمكن تقييم المسألة من مدخل الحافظ الديني الاصولي البحت، بل الشعور القومي والوطني والديني والمصلحي والاعتباري معاً.

لا بل ان الدولة القطرية "المعتدلة والصديقة للغرب الراسمالي" قد اصبحت هدفاً لمدفعية الغرب الثقيلة بتهم رعاية الاصولية والسماح للمدارس الدينية بالتثقيف ضد الغرب...الخ. وهذا ما زاد من حرج الدولة القطرية بقدر رهيب لم يكن ليتوقعه رجال السياسة في هذه الدول. فليس أمراً بسيطاً ان يقف الرئيس الامريكي ويقول على الفضائيات: "ان ملك السعودية غير منتخب". وهكذا، فحينما يقف من ينهب النفط ويحتله ويشتم الانظمة التي تضمن تدفق النفط اليه وتدفع فوائضها المالية الى بنوكه، ويدعم الكيان الصهيوني ويعتدي نيابة عنه ويبارك اربابه ضد الشعب الفلسطيني جهاراً نهاراً، حينها لا بد ان تتم إضافة بعد ديناميكي متفجر جديد لوجوب تبلور حركة قومية اشتراكية تتصدى للمهام التي تتعاطم وتتضح اكثر من أي وقت مضى.

تشكل هذه التطورات عامل محرك جديد للوحدة العربية. عامل يجب ان ينبه حتى القطاعات الشعبية غير المنتظمة سياسياً الى وحدة المعركة العربية ضد عدوها المشترك. عامل يضع المشروع القومي في مواجهة سايكس - بيكو (المتجدد)، والقومي ضد الاجنبي والقومي ضد القطري، والوطني ضد القطري، والتنموي ضد التحديثي، والاشتراكي ضد الراسمالي والطبقات الشعبية ضد الكمبرادور، والثقافة المشتركة والجمعية والتقدمية ضد ثقافة التجزئة والاستهلاك. يضع السوق المشتركة في مواجهة (سويق) القرية او المدينة او الاقليم. يجعل اللغة العربية حاضنة للهجات المحلية لا قامعة لها ولا قابلة بتحويل اللهجات القطرية او المناطقية الى لغات "قومية" بلا اساس لها، وبلا مبرر لانفصالها وعدم تفاعلها مع العربية الأم.

مشروع يرفع شعار، اذا كان مشروع التجزئة ممكناً، فلماذا يكون مشروع الوحدة مستحيلاً، واذا كان دور الانظمة في المقاومة غير مطروحاً، فإن حرب الشعب هي البديل الطبيعي. هي مشروع الكرامة القومية في مواجهة الخذلان الرسمي الذي عبر عنه وزير خارجية قطر في كانون الثاني من العام 2002، وكان على اية حال الاكثر وضوحاً من بين أقرانه بقوله: "ليس لدى العرب ما يقدمونه للفلسطينيين في

¹⁴ كلما مر زمن أكثر على هذه الاحداث كلما زاد تحديد فاعلها غموضاً. ولا يمكن لأحد ان يقطع في من قام بها سوى جهاز مخابراتي هو ال سي.آي.إيه. لقد ادعت امريكا ان اسامة بن لادن وراء تفجير برجى التجارة في نيويورك فاحتلت أفغانستان، وادعت هي وبريطانيا ان في العراق اسلحة دمار شامل واحتلتها، واليوم يتم الحديث عن اسلحة دمار شامل وعن إيواء إيران لاعضاء من تنظيم القاعدة التابع ل بن لادن! كل هذه المؤشرات تقلل من نصيب بن لادن في التفجيرات وتزيد من كونها صيغت ونفذت او صيغت أو نفذت من قبل الدوائر المخابراتية الراسمالية في اميركل لتجد مبرراً لاحتلال العالم.

مواجهة اسرائيل، العرب غير قادرين على الحرب، وما على الفلسطينيين سوى التوسل لأمرياً". ولكن امريكا مصالحا وعواظفا وثقافة مع الكيان الصهيوني مما يجعل محبة العربي لها "أضيق من الايتام على مأدبة اللنام". او كقول الشاعر في علاقته بمن أحب، ولكن لم تُحبّه:

عَلَّقْتَهَا عَرْضاً وَعَلَّقْتَ رَجلاً غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

لقد وصلت الدولة القطرية العربية الى حالة الاحتجاز على المستويات التنموية، والغذائية والدفاعية والسيادية وحتى الحرص الوطني. اما استباحة العراق فقد حكمت نهائيا بافلاس الدولة القطرية وتحولها الى اداة عميلة للعدوان الراسمالي الامريكي المعولم على العراق. ففي سبيل حفاظ حكام هذه القطريات على كراسيهم لم يعودوا يجروون على لفظ كلمة امة عربية او قومية عربية. وهذا ما اضاف عبنا كفاحيا جديدا للمشروع القومي، اي مقاومة الاستعمار. وهنا تجدر الاشارة ان المقاومة الحقيقية للاستعمار هي المقاومة الطبقيّة ببعدها العربي التي تخوضها الطبقات الشعبية وليست الاثنية او الطائفية.

ولكن، لا إخال ان مجرد التفكير في هذا المشروع السياسي او الحوار فيه او دراسة اخفاقاته وأفاق انطلاقه تعني ان المشروع قريب المنال او التحقق او الانتصار. انه مشروع بناء ومقاومة قومية شعبية وفي النهاية هو صراع طبقي. وعليه، يتحقق الانتصار طالما كانت هناك مقاومة بمعنى ان الانتصار لا يبدأ لحظة الهزيمة الشاملة للعدو، بل لحظة بدء المقاومة وتحديد الاستمرار فيها. ان المشروع العروبي كحركة وتوحيد الامة وتنميتها هو مشروع طويل الامد. وطول الامد هذا غير مستمد من ضخامة المشروع وحسب، ولكنه مستمد من بعدين كبيرين آخرين، تكون ضخامة المشروع عملية سهلة بالمقارنة معهما:

* انه مطلوب للرد على حرب اهلية طبقية دائمة تشنها الانظمة (بتحالفاتها الطبقيّة) ضد الطبقات الشعبية عبر القمع والاستغلال وتبديد الثروات والتفريط بالفائض وبالسيادة والتنمية والكرامة القومية والحريات بتعددها. حرب تشنها القومية الحاكمة ضد القومية الكامنة، قومية الطبقات الشعبية، اي ضد الوطن والامة بمعظمها.

* انه مطلوب لمواجهة النظام العالمي الذي يحضر على الساحة القومية العربية حضورا ماديا مجسدا في سلسلة من الاحتلالات، وتنوع في القواعد، سواء من احتلال فلسطين والجزولان وعربستان وسبتة ومليله وانطاكية ومنابع النفط، واما اليوم فهو العراق بأكمله، ومواقع القواعد العسكرية الامريكية وحتى اجزاء كثيرة من الوطن العربي بيننا الكثير ممن لا يعرفونها.

ولكن في الجانب الآخر، هناك عوامل ايجابية لا يلغها طول امد تحقق المشروع، بل تساعد على تحققه كالاتفاضة من آليات التواصل العصرية بما يخترق الحدود القطرية ويتجاوزها او على الاقل يجعل رقابيتها عليه وإعاققتها له اكثر صعوبة مثل الفضائيات والانترنت، وغيرها. ان هذا المشروع هو مشروع اجتماعي طبقي

بمعنى ان مادته البشرية موجودة بل تشكل الحضور الموضوعي الاساسي في الوطن. ولا يقلل من حقيقة ذلك كونها كتلة ضخمة لم يتم تفعيلها، مما يعني وجوب تفعيلها. انه مشروع قومي شامل، دون تناسي الخصوصيات القطرية حتى لو كانت عالية، والتفاوت الاقتصادي والتنوع الثقافي. انه مشروع شعبي لا رسمي. مشروع حوارى بين القوى الفاعلة على الساحة القومية وليس مشروع احترابات داخلية في المعسكر الواحد كما كان ذلك في العقود الماضية.

وهذا ينقلنا الى مسألة محورية اخرى وهي وجوب ارتفاع الحركات السياسية بتياراتها الاساسية الثلاثة القومي والاسلامي والشيعي الى حالة الحوار لخدمة الهدف المشترك وليس حالة الاحتراب الذي عاشته لعقود طويلة مما اعطى هدنة "ممتعة" لاعداء الوطن. فلا بد لهذه القوى ان تكون ديمقراطية على الاقل في حدود قبول كل واحد بالآخر.

مهامه

اذا كان لا بد من رسم توضيحي لمهام المشروع القومي المجسد في حركة سياسية، والرسم التوضيحي ربما ليس مفضلاً على اية حال، فإن هذا المشروع مشروع التنمية بالحماية الشعبية، مشروع تنموي لمصلحة الطبقات الشعبية في كافة ارجاء الوطن العربي لتصل به الى الاشتراكية. ان مشروع التنمية هو قاعدة كفاحية لتحقيق مشروع الوحدة السياسية الذي لم تحققه الانظمة من الاعلى ولن تحققه. ان مشروع التنمية بالحماية الشعبية وحده القادر على تحقيق استثمار بناني وبنوي من الطبقات الشعبية نفسها ولنفسها. كما انه ليس ضد الامم الاخرى بل هو مشروع دفاعي عن ثروة وانتاج وجهد الطبقات الشعبية العربية. ومن هنا، فهو مشروع اشتراكي. فالانتاج يدفع نحو الاستقلال، ويقوض جذور التبعية. ويبني الانتاج ثقافته الخاصة به، ثقافة المنتجين، ثقافة المشاركة وليس التهميش او الانابة، الثقافة الراضية للاستهلاكية. انها الثقافة التي تحقق اعلى اشباع ممكن للحاجات الاساسية لكافة المواطنين وليست الثقافة الاستهلاكية التي يشكل الشره والتبذير الاستهلاكي امتيازاً لمن يملكون (وفي الحقيقة ينهبون) جهد الطبقات الشعبية.

اذن هو مشروع يركز على وينطلق من المصالح المادية للطبقات الشعبية باعتبارها عوامل توجب الوحدة والاشتراكية. مشروع يعمل على إشراك الطبقات الشعبية وعدم تهميشها. انه مشروع حريات وديمقراطية. فالحريات والافتتاح بها هي التي تجعل الديمقراطية امرا ممكناً لانها مطلب أناس افتنعوا بحريتهم. انه مشروع حريات شامل، يفتح الطريق لحرية الرأي والتعبير والعمل والانتظام والاعلان عن الرأي، وكافة الاختيارات. وهو لتأكيد ان مشروع الحريات اشمل من الديمقراطية.

على ان ثقافة الحرية هي سيرورة، هي عملية شغل وخلق وابداع. وهي لا تأتي كما يتخيل المرء من لحظة وحي او درس نظري من معلم. تأتي من واقع العمل

والانتاج. فالحرية السياسية التي حققها النظام الراسمالي الغربي لم تأت من تعاليم الانجيل ولا من خلعة خلعتها البرجوازية على الطبقة العاملة. لقد تولدت هذه الديمقراطية من اقتناع الطبقة الحاكمة بأن من متطلبات عملية الانتاج توفير الحرية السياسية للطبقة العاملة كي لا تضطر للاضرابات بما يعيق العملية الانتاجية التي تتلخص في النهاية في الربح، الربح الاقصى.

ان مساواة الجنسين (مساواة النوع) ركيزة اساسية في هذا المشروع. فلا يمكن تحقيق تنمية وثقافة تنموية واقامة بنى فوقية معبرة وخادمة للتنمية بالحماية الشعبية اذا كان نصف المجتمع يعتقل نصفه الآخر. فأى انشغال عن الانتاج هذا! بما ان التنمية بالحماية الشعبية ثقافة انتاجية بحد ذاتها، فإنها ترى في دور المرأة في الانتاج اساس المشروع الانتاجي الاساسي، إعادة انتاج المجتمع، انها إعادة انتاج المنتجين. فلا يمكن تهمة دور منتج المنتجين. وحين يحصل هذا التهميش يكون التخلف والتبعية والهزيمة والتجزئة واستدخال الهزيمة، هذه جميعاً تحصيل حاصل.

ان هذا المشروع هو مشروع حزبي ايضاً. مشروع الاختيار الفكري والسياسي لكافة الاتجاهات. على ان الناظم الاساس له هو ان تكون مصلحة الطبقات الشعبية هي المطلوب حمايتها والقياس عليها. وهذا يعني ان الخروج عليها خروج على مصلحة الاكثرية الشعبية وخدمة الاقلية التي لا يحق لها قيادة الشعب لأن لديها امكانيات مالية اعلى او لأنها تتحكم بالحزب المسلح، الجيش. فما بالك حين تكون اضافة الى ذلك مدعومة من المركز الراسمالي؟ ان الحزب المقصود هو حزب يخلفه الناس ويدفعونه الى مصاف قيادتها، لا حزباً يتشكل ليقود الناس من اعلى.

خلاصة القول، لا شك انه في عمق الازمة يكمن جنين النهضة الجديدة. ان حالة الركود الاسنة "شكلا" في الوطن العربي حبل بحالة نهوض جامعة. ويبقى عندها السؤال، من الذي ادرك وجود قطار النهضة وقرر ان يكون ضمنه؟

من النظري الى التعيين: مواقع التناقض والصراع

يكتنف التناقض ومن ثم الصراع مختلف جوانب مراحل الحياة البشرية. ولا يقلل من ذلك كون هذا الصراع في حالاته الأولية، أي تباين، تفارق، اختلاف، تناقض، تناقض تناحري... الخ. فالصراع هو الدرجة الاعلى من هذه الدرجات التي تعبر عن الفاعلية الداخلية الجدلية للاشياء والحياة.

كما ان عامل التحدي او التناقض الخارجي، مهما كان قوياً لا يخفي ولا يعدم عوامل التناقض الداخلي التي كثيراً ما تتراجع الى الظل، ولكن لا تنتهي، عندما يطرأ عامل تحدٍ خارجي يُطال الاغلبية في معظم الاحيان. وهذا العامل في تاريخ البشرية الحديث، وفي

الوطن العربي بشكل خاص، هو رأسمالية الغرب في طبيعتها الاستعمارية فالامبريالية فالعولمة وفي تجليها الاخطر في فلسطين، الاستيطان الاقتلاعي الصهيوني.

التناقض على الصعيد العالمي

يغرق العالم بأسره منذ عدة قرون في صراع دموي لا حدود له بسبب هيمنة نمط الإنتاج الرأسمالي على هذا الكوكب. وهو نمط إنتاج يقوم على علاقات اجتماعية انتاجية يقوم بموجبه من كان المتحكم بأدوات الإنتاج بتسخير جهد الانسان المنتج، جهده الذهني والجسدي، وما ينتجه من ثروة لا يتزال أكثر فانض قيمة ممكنة لصالح المالك. ولأن الحافز الاساسي لرأس المال هو الربح الاقصى، فإنه يفجر حدود دولته القومية ليغزو أي شبر في العالم اذا ما تأكد له ان بوسعه نهب فلس في ذلك الشبر. هذه مشكلة بل مأساة العالم في ظل هيمنة علاقات الإنتاج الاجتماعية لنمط الإنتاج الرأسمالي. وهي بشكل مكثف مشكلة الوطن العربي.

فالاستعمار الراسمالي الغربي لم يستشر المستعمرات عندما احتلها، تماماً كما لم تستشر الصهيونية شعبنا الفلسطيني، ولم تستشر أمريكا العرب في العراق. فكل من هو ضعيف ولديه بعض الثروة، عليه ان يتوقع استعماراً بالضرورة ولا سيما في حقبة القطب الراسمالي المتوحش الاوحد - اميركا. ومن هنا، يكمن تناقض رأس المال مع السلام العالمي.

رغم ان الاستعمار هو حالة عدوانية مباشرة ومكشوفة، إلا انه طالما حاول تغطية نفسه بادعاءات مثل تطوير وتحديث وتصنيع المستعمرات. بل ونجح في أحيان كثيرة في تجنيد بعضاً من ابناء المستعمرات لكي يمجّدوا الاستعمار الراسمالي وينسبوا اليه قوة تحديثية وتطويرية. وهؤلاء هم غالباً الطبقات الارستقراطية والتجارية المستفيدة من ارتباطها بالاستعمار وتوابعها من المثقفين المتخارجين، مثقفها العضويين في علاقتهم بها، وهم متخارجون في علاقتهم بالاجنبي.

لقد أثبتت تجارب البشرية ان رأس المال بطبيعته استقطابي. وهي طبيعة تعني ان تحول الطبقة الراسمالية في البلد الغربي المتطور دون تطور بلدان المستعمرات او المحيط او العالم الثالث. بل ان مصلحتها الانانية، وليست الانسانية، ان تبقى هذه البلدان متخلفة لتبقى سوقاً لها. ويتجلى الاستقطاب في العصر الحديث في احتكار التكنولوجيا وتوسيع فجوة الفارق التكنولوجي لتصبح فراسخ مما يُوصل في ذهنية مواطني المحيط ان أمر التنمية والتطور أمر ميؤوس منه، وان لا خيار امامهم سوى الخنوع للعرق الراسمالي الابيض.

لقد اتضح انه في الحالات التي يمكن لبلد غير نام ان يفلت من اسار الاستقطاب، فإن الغرب الراسمالي يشن عليه سلسلة متنوعة من الحروب، تبدأ من غزو الثورة البلشفية بمليون ونصف جندي عام 1918، ومحاصرتها اقتصادياً بشكل

دائم، وزجها في حرب الضواري الراسمالية/الامبريالية الاوروبية (التي اُسميت زوراً الحرب العالمية الاولى والثانية) واللجوء الى التآمر وتجنيد العملاء، وتسخير اجهزة هائلة من الاعلام والثقافة لتفكيك الاتحاد السوفييتي من الداخل...الخ. وتنتهي باحتلال مكشوف للعراق كنموذج جديد لا رتوش عليه. بعبارة أخرى، يعني ما تقوم به بلدان الغرب الراسمالي، ان معنى الاستقطاب هو منع تنمية المحيط بوضوح بل وتحريمها! وهذا يؤكد ان الاستقطاب ليس مسألة عابرة لدى راسمالية المركز الامبريالي، فهو قرار ومصالحة، بل الضمان الوحيد لبقائها مهيمنة على ثروات العالم وامتصاص دماء الشعوب.

ولكن السلام غير موجود بين الدول الراسمالية الغربية، فبينها هي نفسها حصلت اكثر الحروب وحشية في التاريخ. فالحروب داخل اوربا لم تنته مع نهاية الاقطاع، بل إن ملايين الفرنسيين والانجليز والالمان والهولنديين قد تذابحوا طوال القرون من الخامس عشر وحتى بداية القرن العشرين. كما تذابح هؤلاء في المستعمرات سواء في الهند او افريقيا وخاصة جنوب افريقيا او آسيا باسرها او الحرب بين الانجليز وأحفادهم الامريكيين الشماليين وامريكا اللاتينية¹⁵. أما القرن العشرين فقد شهد الصراع المجنون على الارباح واقتسام العالم وإعادة اقتسامه حيث اخذت كل امبريالية تحاول تخلص ما بين برائن الاخرى لنفسها. فالانجليز يريدون ما بأيدي الالمان والالمان يريدون ما بأيدي الفرنسيين..الخ وفي النهاية كانت حربان اسميتا زوراً، كما اشرنا، (الحربين العالميتين). انهما حربان وحشيتان بين العرق الراسمالي الابيض لامتصاص دماء شعوب الارض ولا سيما في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية. لقد اعتاد راس المال على إعطاء اسماء كاذبة لجرائمه، فالحرب الاستعمارية الامبريالية اسموها "الحرب العالمية"، واحتلال بلدان المستعمرات غطوه ب "نشر الديمقراطية"...الخ وآخر "نشر" للديمقراطية كانت استباحة العراق¹⁶.

لقد ساد العالم هدوء نسبي منذ انتصار الثورة البلشفية في روسيا ولا سيما بعد ان اصبح الاتحاد السوفييتي في اعقاب الحرب الراسمالية الكبرى الثانية قطباً في مواجهة القطب الراسمالي الغربي بأجمعه. وازدادت قوة معسكر السلام بعد انتصار الثورة الصينية وثورات التحرر الوطني في المحيط وتبلور كتلة عدم الانحياز التي كان يمكنها تغيير وجه العالم لو ارتقت الى مستوى القطيعة مع النظام الراسمالي الامبريالي العالمي واقامت تنمية متمحورة على الذات فيما بينها. ولكن البنية الطبقيّة الحاكمة فيها كانت رأسمالية في جوهرها، وهو الامر الذي ابقى على تدفق الفانض

15

16

2003 20

!

!

من بلدانها الى بلدان المركز الامبريالي ليتمتع بهذا الفائض في مشروعه الاساسي وهو إغراق الاتحاد السوفييتي في سباق التسلح. ففي حين كان المركز الامبريالي ينفق على التسلح والبحث والتطوير من ثروته وثروة معظم بلدان المحيط، كان الاتحاد السوفييتي معتمداً على امكانياته فقط. وعليه، ساهمت بلدان المحيط ولا سيما الوطن العربي، في تمكين المركز الراسمالي من هزيمة المعسكر الاشتراكي، ليجد هذا المحيط نفسه مجدداً امام مخاطر جدية بعودة الاستعمار كما حصل في يوغسلافيا والعراق ومن يدري بعد!

على ان الاستعمار في ثوبه الجديد يأتي ضمن معادلة دولية مختلفة هذه المرة. فلم تعد هناك امبرياليات متعددة ولكن متوازية القوة تتصارع على امتصاص دم شعوب المحيط، بل هناك امبراطورية اقوى هي الولايات المتحدة، وامبرياليات اضعف تقوم الاقوى بتقسيم فتات ما يتم الاستيلاء عليه بينها، بعد ان تأخذ نصيب الوحش الاقوى. هذا احد اهم الفوارق بين مرحلتي الاستعمار والامبريالية من جهة، ومرحلة العولمة من جهة اخرى.

ان رأس المال هو نمط انتاج تسليحي وليس اقتصادي سلعي مدني وحسب. ولذلك اهتمت الانظمة الراسمالية دوماً بأن تنفق على الانتاج العسكري ليضمن لها قدرة احتلال ارض الغير¹⁷. وعليه، فإن ادعاء الراسمالية عامة بالمنافسة الحرة في السوق الدولي هو مجرد ايدولوجيا. فإذا كان الاحتكار هو السمة الرئيسية للاقتصاد الراسمالي داخل البلد الراسمالي الواحد، فإن السيطرة بالقوة على اسواق العالم هو أبقي برايهها من الاعتماد على التنافس الاقتصادي بين امبريالية واخرى.

ان الدافع الرئيسي وراء قيام الولايات المتحدة باحتلال العراق هو الازمة الاقتصادية المستحكمة فيها. فلم تعد السلع الاميركية قادرة على المنافسة في السوق الدولي، وعليه، فلكي تكسب اسواق العالم لم يعد امام امريكا سوى اللجوء لاحتلال بلد كالعراق بالقوة المسلحة مستخدمة قوتها العسكرية لتتهزم القوة الاقتصادية لمنافسيها وتتحكم بالنفط العراقي كما هي متحكمة بالنفط السعودي ومعظم النفط العربي.

ولكن رغم هيمنة راسمالية المركز على العالم لم يكن وحده المعادلة بأكملها. فقد لعب المركز دور رعاية برجوازية المحيط ولا سيما في الوطن العربي حيث انتهت الى بلورة طبقات كمبرادورية حاكمة في هذه الاقطار. وهي طبقة تنتمي لمصالحها التي هي منفصلة عن، ومتناقضة مع، مصالح الاكثرية الشعبية في الوطن. وهذا ما عنى بلا موارد ان معظم الاقطار العربية لم تكن مستقلة حقاً، وهذا لعب بدوره دوراً في عدم حصول وحدة عربية، وأدى الى الحقيقة الخطيرة وهي ان وطننا مجزأاً يمكن إعادة استعمارها ببساطة كما يحصل الآن.

التناقض على الصعيد القومي

للوطن العربي خصوصية¹⁸ في استهدافه ومن ثم نضاله ضد الراسمال الغربي منذ الاستعمار وحتى العولمة. لا نريد في هذا الكراس الرجوع في التحليل الى مرحلة الاقطاع وحروب الفرنجة¹⁹، ولا حتى الى قراءة تفصيلية للاستعمار الراسمالي والاستعمار الامبريالي الذي أدخل الوطن العربي في حروب لم تتوقف مما حال دون التنمية والوحدة العربيتين. فباختصار يقوم الغرب الراسمالي سواء من باريس ولندن وحتى واشنطن بالهجوم المتواصل على الامة العربية، وإن كانت هناك محطات أكثر تفجراً في هذا العدوان مثل تحطيم دولة محمد علي، ودولة عبد الناصر ودولة العراق. قد يقول قائل ان له نقده على هذه الانظمة، لا بأس، ولكن هذا أمر والعدوان الغربي الراسمالي المباشر أمر آخر، يجب فصلهما بنفس أهمية عدم تغيير أحدهما. عدوان بدأ واستمر ولن ينتهي بمعزل عن من هو الحاكم العربي. وهذا ما يبرز في الأذهان، كيف يكون في أوساط الامة العربية من يرى في الغرب الراسمالي صديقاً ويعمل لصالحه ويروج لبضائعه المادية والفكرية! ولا نغالي بالقول، إن معركة الشعب

¹⁸ يعيب علينا اليسار الغربي أننا نتعاطى مع المسألة القومية العربية محاولين التشكيك باننا لسنا سوى قوميين يساريين في أرقى الاحوال. والحقيقة، اننا مع الانفتاح ومع النضال الأممي، ولكننا ضد استئدة يسار على آخر. ان لنا تجربة مرة مع اليسار الغربي، سواء المدرسة السوفييتية، في حقبة التحريفية، أو المدرسة التروتسكية في أوروبا الغربية وامريكا. فلا يمكن لهؤلاء ان يدركوا ان بوسعنا وصول سن البلوغ الشيوعي. انهم يجهلون واقع ان الوطن العربي خاضع لاحتلالين: احتلال طبقي من الكمبرادور المحلي، واحتلال قومي من الطبقات الحاكمة في المركز. لذا، نحن بصدد نضال عروبي تحرري من استعمار، نضال لن ينجح الا اذا كان شاملاً وليس قطرياً. لا ندري لماذا يقبلون لنا ان نسمي انفسنا، فلسطينيين، او اردنيين، أو كوايتة او مصريين، ولكنهم يرفضون ان نسمي انفسنا عرباً، ونحن عرباً. في اعتقادنا ان هذا اليسار خاضع لتأثير الايديولوجيا الصهيونية التي ترتد فرائضها لمجرد ذكر مسألة الامة العربية لأنها تعرف ان اية وحدة عربية حقيقية معناها تفكيك الكيان الصهيوني. ولا شك ان هناك ايضا التراث الفقير فكرياً وربما عقلياً للرفيق ستالين الذي اعتبر الامة العربية أمة في "طور التكوين، بينما اعتبر الكيان الصهيوني دولة اشتراكية ومكتملة. والغريب ان الكثيرين في الحركة التروتسكية، وهم أحفاد الشيخ "تروتسكي" الذي قتله ستالين، يخالفون ستالين ظاهرياً في كل شيء، ويتفقون معه في الجوهر، اي في الاستئدة على شيوعي العالم الثالث، غمهم يرسمون لكل بلد في المحيط "على البيكار" كيف ستكون ثورته، بينما هي في بلدانهم فئة لم تجد لها في الهامش مكاناً، ويتفقون مع ستالين حول الكيان الصهيوني، وما زالوا يرون الكيان الصهيوني "تحفة" نادرة في "الشرق الاوسط" ولا يمنعهم من المجاهرة بعشق هذا الكيان سوى الوقاحة الارهابية لهذا الكيان نفسه.

¹⁹ تطلق القوى الغربية ومؤرخوها على هذه الحروب اسم الحروب الصليبية مدعين انها جاءت لتخليص الديار المسيحية المقدسة وحماية الصليب والذود عنه. وهي تقصد من وراء ذلك اخفاء الاهداف الحقيقية لهذه الحروب الا وهي التوسع ونهب ثروات البلاد العربية اضافة الى تشويه طبيعة الصراع وترسيخ الادعاء القائم على انه صراع ديني. ومن هنا جاء تقصيلنا لتسميتها بحروب الفرنجة.

العربي هي مع المحليين المتغربين بصفتهم طابوره الخامس في اوساطنا قبل ان تكون مع عساكر الغرب نفسه. ويبدو اننا اذا لم نواصل في وعي الطبقات الشعبية العربية قناعة بوعي وقرار بتصميم ضد الغرب الراسمالي، فإننا سائرون الى الابد. لا بد من التذكير بأن اختيار العلاقة بالغرب لا يندرج ضمن حرية الرأي لأنه قرار في خدمة عدو يعتدي علينا ويحتل ارضنا ويعتدي على الامسانية منذ قرون. لقد وصلت الى سدة الحكم في الوطن العربي في فترة الاستقلالات السياسية الشكلية شرائح وطبقات من التجار وشيوخ العشائر والعسكر والبروقراط... الخ. وخلال هذه الفترة، لم ينتقل الوطن العربي من حالة الراسمالية المتخلفة الى (حتى) راسمالية متقدمة، في حالة البلدان التي حكمتها ما تسمى الانظمة المعتدلة. كما لم تنتقل الى الاشتراكية البلدان التي حكمتها الانظمة التي تسمى نفسها الانظمة الاشتراكية. وبقي الوطن العربي في حالة او مرحلة انتقالية مديدة انتهت الى حكم طبقة الكمبرادور ومن ثم عودة الاستعمار بطبعته المعولمة.

وعليه، لم تنتهي الانظمة قومية الاتجاه الى ما هو أفضل من الانظمة التي بقيت على ارتباط واضح بالغرب الراسمالي وإن كنا نسجل للانظمة قومية الاتجاه محاولاتها الخروج على إرادة المركز الراسمالي الامبريالي وهو امر لا يستهان به لأنه يشكل مقدمات تجريبية لما يجب ان يقوم به الشعب العربي مجدداً. فبين الاستكانة وممانلة الغرب وبين مقاومته مسافة وعي وكرامة مديدة جدا.

كانت النتيجة الخطيرة الرئيسية لحكم هذه الانظمة بفرعيها، تركيز الدولة القطرية العربية على حساب دولة الوحدة. وتبلور المصالح الطبقية للطبقات الحاكمة فيها بما يدفعها لمعاداة الوحدة والقومية العربية. كانت هذه الطبقات الحاكمة ماهرة في استخدام المسألة القومية العربية شكلاً وتدميرها مضموناً وعملياً. ومن هنا تواجد في الوطن العربي مستويان او موقفان من القومية:

• قومية الطبقات الشعبية وهي وحدوية اشتراكية، ومعادية للراسمالية الغربية وللصهيونية.

• وقومية الطبقات الحاكمة قومية الكمبرادور وهي تجزئية وراسمالية تابعة. لم يعد خافياً إفلاس الدولة القطرية العربية قومية وتنموياً، بل وصل هذا الإفلاس الى حد تحول كل قطر الى أداة لمساعدة المركز الراسمالي ولا سيما الامريكي لاحتلال قطر آخر. وبهذا انحدر وضع الدولة القطرية الى الخيانة.

وعليه، اصبح التناقض على المستوى القومي هو تناقض داخلي، في الوطن العربي نفسه. تناقض بين أدوات المركز الراسمالي، ولا سيما الولايات المتحدة، وبين الطبقات الشعبية التي لم تعد امامها من خيارات لاتخاذ الامة سوى مواجهة الاستعمار الاميركي والكيان الصهيوني وانجاز الوحدة والتنمية والاشتراكية.

على الصعيد القطري الفلسطيني

تلنتقي الأبعاد الثلاثة، الأممي والقومي والمحلي (الوطني) في علاقة جدلية فيما يخص النضال الفكري والسياسي والميداني لكل مناضل أو مثقف ثوري عربي. على أن هذا التداخل الجدلي يجب أن لا يقود إلى تداخل سلبي يتجلى في حالة من الاختلاط والعجز عن تحديد الدور والمهام اليومية للنضال.

أن موقعنا في النضال الأممي في هذه المرحلة هو تضامني ثقافي تعبوي بالدرجة الأولى. أنه جزء من النضال الأممي، ولكنه ليس أبعد من علاقة تنسيقية تبادلية في التحليل والرؤى. فليس هناك برنامجاً تنظيمياً محدداً لهذا النضال.

أما موقعنا في النضال القومي فهو تثقيفي وتربوي بمعنى تأصيل القناعة بأن القومية العربية الحقيقية هي التي تتمثل في نضال ومصالح الطبقات الشعبية العربية في الوصول إلى التنمية والوحدة والاشتراكية. وهو كفاحي أيضاً بمعنى أنه في معارك معينة يجب على المواطن العربي في قطر ما أن ينضم إلى صفوف النضال في قطر آخر، ولعل أشرف الأمثلة تطورح العرب في المقاومة الفلسطينية منذ عقود وتطوعهم في العراق إبان العدوان الأميركي عليه عام 2003. ولا شك أن هذا هو واجب في النضال الأممي كذلك. وهو موحد تنظيمياً، بمعنى ضرورة وجود حركة اشتراكية عربية شاملة، وإن لم تكن موحدة من حيث المهمات حيث تختلف وتتفاوت المهمات بين كل قطر وآخر. ولكن موقع العمل المباشر هو النضال داخل القطر الذي يعيش فيه كل مواطن، طالما أن النظام القطري يحول دون الوحدة العربية بين أكثر من قطر من جهة، وبين كافة الاقطار من جهة ثانية.

أن الواقع الفلسطيني غني عن الشرح. فعلاوة على اندحار الحركة الثورية العربية والعالمية، هناك عوامل داخلية بنيوية في المقاومة الفلسطينية كقيادة ومثقفين لعبت دوراً كبيراً في انكفائها. وهنا يكمن الفارق بين تواصل الدور الشعبي في النضال سواء من حيث الاستمرارية أو تجديد أدوات النضال وبين وصول القيادات الفلسطينية ومعها مثقفها العضويين إلى قرار بمساومة العدو وهو في أقصى درجات قوته وقوة المركز الرأسمالي العالمي الذي لم يدعمه وحسب، بل يحارب إلى جانبه وبالنيابة عنه. يتمثل مشروع التحدي الذي يواجه الشعب العربي الفلسطيني في أن المشروع الوطني لتحرير فلسطين كجزء من الوطن العربي قد تقزّم إلى مستوى الحلم بإقامة كيان (مجموعة كانتونات) على النمط العربي. ولعلها لعنة حقيقية أن يشتد ساعد هذا النضال الوطني في أعقاب حرب 1967 أي عندما كانت الحركة القومية البرجوازية العربية تحتضر، وإن بقيت لها امتدادات في سوريا والعراق، إلا أنها لم تكن امتدادات مباشرة. وعندما اشتعلت الانتفاضة الأولى عام 1987 كان الاتحاد السوفييتي، بما هو صمام الأمان ضد عودة الاستعمار الرأسمالي المباشر، كان يحتضر أيضاً. أما اليوم، فيتم الحديث عن توليد كيان فلسطيني في فترة وصلت معها الدولة القطرية العربية إلى الأفلاس والتفريط وخيانة تراب القطر الواحد كما حصل في

مواقف هذه الدول ازاء العراق حيث فتحت حدودها ومياهاها وأجوانها للقوات الاميركية.

ولا يقف الامر عند هذا الحد. فالثمن المطلوب دفعه مقابل هذا الكيان الذي يصف نفسه بنفسه هو تخلي الشعب الفلسطيني عن حق العودة. وسواء ذكر هذا الثمن علانية أم لا، فهو الثمن الرئيسي وليس الوحيد. فالكيان الفلسطيني المقصود يشتمل ايضا على ان يتحول الفلسطينيون الى مسوّقين وسماسرة سلعيًا وسياسيًا وفكريًا للمشروع الصهيوني كي يندمج اندماجاً مهيمناً في الوطن العربي. اي باختصار، ان يتحول الفلسطينيون من رأس حربة النضال الى خنجر مرتد ضد الامة العربية، فاي ثمن هذا!

ثلاثة تناقضات وثلاث مهام

ان المهمة الاولى التي يجب التصدي لها هي العمل كجزء من الحركة العالمية المناهضة لراس المال والحرب والعولمة. ان أممية رأس المال الوحشية تتطلب أممية شعبية عالمية كي يتم إنقاذ البشرية من مصيرها الاسود الذي تجهز له الولايات المتحدة وورائها الامبرياليات العجائز.

والمهمة الثانية، وجوب تجاوز الدولة القطرية، تجاوزا شعبياً وحزبياً وثقافياً وفنياً...الخ. ففي أعقاب كافة كوارث الدولة القطرية العربية ومنها إعاقاة مشروع الوحدة، وإدارة حرب أهلية يومية ضد الشعب بالقمع والفساد والاختفاء والتخلف والتبعية. لقد وصلت هذه الدولة درجة التحول الى قاعدة تتجول فيها قوات العدو بكل حرية. إن حكام وقادة وممثلي وجلاوزة هذه الدول الذين طالما أمعنوا إهانة وقمع واعتقال واغتصاب وسرقة اموال الشعب ولا زالوا، يقدمون ارض الوطن ليحتلها الجيش الاميركي الذي تلطخت ايديه بدماء كافة شعوب الارض وعلى راسها الشعب العربي في العراق والصومال وفلسطين وليبيا واليمن...الخ. نعم إنه "أسدٌ عليّ وفي الحروب نعامة". لا بد من مواجهة المشروع القطري الخطير بالمشروع الوحدوي العربي، والذي قد يتخذ اشكالاً متعددة (وحدة، اتحاد، كونفدرالية...الخ).

والمهمة الكبرى الثالثة هي النضال من أجل تفكيك الدولة اليهودية الاشكنازية لكي تكافىء فلسطين بالمصير الذي يليق بها، اي لتكون جزءاً من وطن عربي اشتراكي.

ثلاثة مرتكزات "أدوات" للمشروع الآخر

لكي تصبح المهام قابلة للانجاز، بغض النظر عن المدى المطلوب، لا بد من فهم اعمق لطبيعة مشروع العدو. فهو، كما اشرنا في غير موضع، مشروع راسمالي

يقوم على الاستقطاب، احتجاز تنمية امتنا وكافة بلدان المحيط، وعلى الاستعمار المباشر ويسخر لذلك الثروات المنهوبة من الامم الاخرى ومن الطبقات الشعبية في اقطاره. ويلف هذه جميعا في إطار من العنصرية الثقافية والدينية التي تخدمه بحيث تهيب لنا كأن الصراع ثقافي ديني وليس طبقي، كما وتجند لصالحه كافة البسطاء في بلدانه نفسها.

اما عربياً، فيرتكز هذا المشروع على الطبقات الحاكمة، المستفيدة والمحمية من المركز الرأسمالي وبالتالي يستهدف هذا المشروع كلا من الوحدة والتنمية والاشتراكية في الوطن العربي.

وعلى المستوى القطري، يركز هذا المشروع نضاله على الكيان الصهيوني الاشكنازي وعلى الكمبرادور الفلسطيني المستفيد من اية تسوية مهما كانت قامتها. هذا الكمبرادور الذي ادرك ميكراً هشاشة الدولة القطرية، وأدرك ان استقلاليتها هامشية وشكلية، ولذا قبل بحكم ذاتي هو اقصر قامة حتى من استقلال "شكلي" كالذي حصلت عليه القطريات العربية. على هذين المرتكزين يمضي المشروع المعادي باتجاه شطب حق العودة.

أدواتنا

لقد تراجع مركز الدفع العقائدي للثورة العالمية منذ هيمنة التحريفية على الاتحاد السوفييتي. أما تفككه، فقد أطلق العنان لصواري الراسمالية كي تنقض على رقاب الامم الفقيرة علانية. لكن التطورات الاخيرة في العالم، ولا سيما الراسمالي، تحمل بشائر تبلور حركة أممية شعبية جديدة، ستكون أرقى بلا شك مما كانت عليه في الماضي وهي الحركة العالمية المناهضة للحرب والعولمة، وبالنهاية لراس المال. فهل تكون هذه فاتحة عهد جديد في عولمة المقاومة، عولمة ثورية، ونضال الشعوب ضد عولمة رأس المال وحروبه الامبريالية. وإذا كان رأس المال قد عولم حروبه وهيمنته، فلماذا لا تقوم الشعوب المضطهدة والمجموعة والطبقات الشعبية عالمياً بعولمة المقاومة والصراع الطبقي. تصبح هذه الأداة قوية كلما انتشر الوعي الشعبي العالمي بضرورتها وكما انتمت اليها القوى والافراد التقدميون والثوريون من مختلف الاطراف. صحيح ان هذه الحركة لم تستطع، مثلاً، منع العدوان الوحشي ضد العراق. ولا نعتقد ان أحداً كان يتوقع ذلك بهذه السرعة، ولكن هذا لا يعني ان الشعوب عاجزة عن انجاز هذا الهدف بما هو الطريق الوحيد لاتخاذ البشرية. وصحيح ايضا ان هذا سيكون مكلفاً، ولكنه حتمياً. ولكن علينا عدم الاستهانة بقدرات راس المال ونواياه الوحشية. فهو سيقاوم هذه الحركة بكافة اسلحة الابادة كلما تعاضمت قدراتها. وعندها سنرى حدود ديمقراطية راس المال! أنظروا مثلاً، كيف قام حزب العمال البريطاني بتجميد عضوية جورج غالوي لأنه عارض العدوان على العراق. هذا حزب يزعم انه "عمالي، يساري، اشتراكي". هو راسمالي بالطبع، فماذا كان سيفعل الحزب

الجمهوري الامريكى لو قام بذلك أحد أعضائه؟ لا شك أنه سيرمي به بجرثومة الاثراكس او ال سارز! ثم يقولون ان حرية الرأي معدومة لدى عراق صدام حسين! ان الحرب والعدوان هي صناعة، هي اقتصاد، هي حياة رأس المال.

أما اداتنا على الصعيد القومي العربي فهي تشكيل الحركة العربية الاشتراكية بشكل ديمقراطي بحيث يبادر النشاط في كل قطر بتشكيل فرع لهذه الحركة له استقلاله الذاتي فيما يخص عمله الداخلي، وهو جزء من الحركة على المستوى القومي فيما يخص النضال الموحد على مستوى الامة بأسرها. وحين تتبلور هذه الحركة يتم العمل على تشكيل أمانة عامة لها، وتحدد طبيعة المهام وتداخلها وتعاونها وإعادة صياغتها.

تنطلق هذه الحركة من القطيعة مع رأس المال في المركز أساساً ومع تابعيه في الوطن العربي. لقد اعترى الفكرة الاشتراكية ومن ثم المشروع الاشتراكي تزييف وتشويه هائلان نجما عن قصور ذاتي في القوى التي نهضت به ومن أجله، وعن نجاح حملة رأس المال المتواصلة وذات الامكانات الرهيبة ضده. ولا أدل على ذلك من حقيقة ان الاكثرية الشعبية في العالم، حتى في الديمقراطيات الغربية، تنتخب الراسماليين!

ان الحركة العربية الاشتراكية، وحدوية بالضرورة، وبدون قناعة وحدوية لا معنى لوجودها. وهي اشتراكية بالضرورة لأن تنمية الوطن العربي، وتوزيع ثرواته (وهي ليست هائلة كما يعتقد معظمنا) لا يمكن ان يتم إلا بنظام اشتراكي. لكن الأهم من هذا كله هو ان التنمية على صعيد قومي ومن ثم الاشتراكية هي مصلحة للاكثرية الشعبية في الوطن العربي.

اما الاداة على الصعيد الوطني الفلسطيني فهي الجناح العربي الاشتراكي في فلسطين. ان قوة اشتراكية في فلسطين تعني بالضرورة رفض الكيان اليهودي الصهيوني الاشكنازي، لأنه في جوهره اساساً راسمالي. وترفض الكيان الصهيوني لأنها تركز على عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم وممتلكاتهم. وترى ان الحل الوحيد اللائق والاقدر على الديمومة هو الحل الاشتراكي ضمن وطن عربي اشتراكي. ولكن، لأننا في الساحة الفلسطينية، لا بد من شيء من التفصيل في بنية هذه الساحة ومتطلباتها.

لا بد من تحليل لطبيعة القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، اي السلطة الفلسطينية بما هي الحاضنة لمشروع التسوية. طبيعة هذه السلطة طبقياً وسياسياً واتجاهاتها المستقبلية. وتحليل قوى الاسلام السياسي وتفرعاتها ورؤيتها الاجتماعية والاقتصادية، موقفها من رأس المال وخاصة الراسمالية المعولمة. كما لا بد من تحليل الاتجاه الثالث الاقل شعبية، والاكثر ارتباطاً برأس المال الامبريالي والمعولم والمكون من قيادات المنظمات غير الحكومية ومنظمات "حقوق الانسان" و "المجتمع المدني" حيث يتم تمويل هذه جميعاً من حكومات المركز الراسمالي في المشروع المسمى تموياً (ODA) Overseas Development Assistance، او المنظمات غير الحكومية. فقد علمتنا التجربة ان اي فلس يتحرك في كافة انحاء

العالم هو تحت رقابة وكالات المخابرات²⁰ في دول المركز الراسمالي الغربي، وهو موجه بقصد وهدف. نعم لا براءة في سلوك راس المال. وكيف يكون راس المال بريئا وهو متكون من دماء العمال!

يشير بعض ما ورد أعلاه، ان المشروع الارهابي الراسمالي الاميركي/الصهيوني/الغربي متغلغل في اوساط الكثيرين من المثقفين والسياسة وحتى المواطنين في الارض المحتلة والوطن العربي. وهذا يتطلب مشروعاً كفاحياً هائلاً. لعل المطلوب مشروع تعقيم وتنقية دماغية على مستوى الوطن بأسره، ومشروع تنمية بالحماية الشعبية، ومشروع تعميق الثقافة بالوحدة الشعبية العربية وللاقتراب او السير على هذا الطريق، لا بد من الاقتناع بالشعارات التالية والعمل بالتالي على تجسيدها:

لا شك ان الظروف الدولية والاقليمية ومتغيراتها السياسية والعقائدية والطبقية لا تعمل لصالح قضيتنا العادلة. ولكن هذا يجب ان لا نراه كنهاية للتاريخ، كما يريد اعداء البشرية لنا ولغيرنا من الامم المغلوبة على أمرها، ومن الطبقات الشعبية في المركز الراسمالي نفسه.

لذا، يجب ان يكون مطلبنا الاول طرد الاحتلال، ورفض التطبيع معه ومقاطعته. ويجب ان يتوازي مع هذا المطلب كذلك، مواجهة التسلل المرضي للولايات المتحدة وللغرب الراسمالي الى بنية مجتمعنا. فلا فرق أن تدخل الولايات المتحدة وبقية الغرب الراسمالي على الدبابات الى بغداد وتستبيحها، وأن تدخل الى رام الله على الدولار. فالهدف واحد والنتائج واحدة. ان المؤسسات الغربية الراسمالية، والمحلية المتمولة منها هي مثابة قواعد عدوانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة. فهي في اقل مخاطرها تخلق جيلا من المواطنين الذي يشعر ان من المحال عليه كفاية نفسه، وأنه كي يعيش، لا بد ان يتلقى رشاوى من جهات أجنبية. أي بدل ان يكسب المواطن رزقه بعرقه، يتحول الى وحش استهلاكي يعيش على فتات السيد الداعم. وهذا السيد يقوم بالطبع بأسره وامتنانه كما يشاء.

كما لا بد من رفض كافة اشكال التسويات التي لا تضع على رأس اجندتها حق العودة. ولماذا نكون على عجلة من أمرنا لنقبل تسوية تشطب حق اكثرية شعبنا في وطنه؟ أكل هذا من أجل ان يتمكن راس المال من أكبره في واشنطن الى أذياله في الاراضي المحتلة من المتاجرة والعمل بسهولة تحقق الربح الأقصى وكل هذا يغلف ب "اطفاء بؤر التوتر" وتحرير التجارة الدولية.

يعمل دعاة التسوية من أجل مصالحهم الطبقية، ولذا يروجون لسلام رأس المال وليس لسلام بين الشعوب. ان الوصول الى سلام بين الشعوب يتطلب إعادة

تتقيف المجتمع الصهيوني الاستيطاني العنصري بحيث يُقر بحق شعبنا في العودة الى دياره وممتلكاته. وهذا يعني قبول شعبنا بالعيش المشترك في وطن اشتراكي كجزء من الوطن العربي. وكما أشرنا في غير موضع، فإن أرقى ما يمكن ان يحصل عليه دعاة التسوية هو دولة قطرية كنسخة خام عن الدولة القطرية العربية التي إتضح إفلاسها وخيانتها واستخذائها بعد احتلال العراق واستباحته.

اما من الناحية الاقتصادية الاجتماعية العينية، فلا بد ان نعمل على تطبيق المشروع التنموي الممثل في الحماية الشعبية. ولا بد من تنظيم القطاعات المجتمعية في معارضة لرأس المال المحلي التابع والاجنبي الراشي والمعادي لشعبنا وأمتنا وأمم العالم بأجمعه. وهذا يشتمل على محاربة الفساد والمحسوبيات والاستيلاء على الحق العام وخيانة وسرقة واستباحة واحتكار هذا الحق. وعلينا ان نعلم بأن هناك الكثير من الجهلة الجاهزين لتسهيل سرقة الحق العام والعمل كأجهزة وأدوات فاشية في يد رأس المال مقابل فلوس قليلة والحصول على فرصة حمل العصا وضرب المواطنين الشرفاء ليشعر هؤلاء الصغار بأنهم شيئاً ما، وأن بيدهم سلطة ما!

لذا، تتطلب مواجهة هذه الاوضاع إعادة ترتيب وبناء القطاعات المجتمعية بعيداً عن الدور الاجنبي (المنظمات غير الحكومية الاجنبية والتمويل الاجنبي) وما يسمى تزويراً بالمنظمات الاهلية. فالمطلوب هو العمل القطاعي والنقابي للمرأة والعمال والطلبة والمهنيين... الخ هذه الانشطة التي تم تذويبها وتشويهها بما يسمى العمل الاهلي الذي يحاول إخفاء دور المنظمات غير الحكومية وتنظيفه.

ملحق رقم 1

نظام عالمي فاشي

ليس ما نكتبه عن النظام الراسمالي العالمي هو أول ما كتب عن هذا النظام. ولكننا نركز على هذا النظام في محاولة لخدمة الكثير من القراء الذين تم خداعهم بتحليلات لا تبدأ بهذا النظام، أو قاموا هم أنفسهم بهذا التحليل مغفلين الدور الرهيب استغلاليًا، والارهابي عسكرياً للنظام الراسمالي العالمي. ولعل الاخطر من هذا النظام، هم الاشتراكيون والماركسيون والشيوعيون والراديكاليون عامة الذين يتجاهلون عفواً أو قصداً، تبيان دور هذا النظام في وضع البشرية في مقلاة أو محرقة رأس المال. أما الأكثر خطراً من هؤلاء وأولئك، فهم الماركسيون او الاشتراكيون و الشيوعيون الذين يحلو لهم تبيان دور النظام الراسمالي العالمي، دور المركز تحديداً، في نطاق جغرافي معين، ويتغاضون عن تبيان دوره في نطاق آخر. وتحديداً، فإن هؤلاء هم على الاغلب مصابون بداء المركزية الاوروبية Eurocentricism رغم انهم يدعون دوماً بأنهم ضد هذه النزعة.

بإمكان القارئة/رىء ان يرفض الاشتراكية والشيوعية كما يريد، ولكن لا يحق لانسان طبيعي ان يتجاهل الاستغلال والنهب والتخريب والحرب على الانسان الآخر، على أمم بأكملها. وعليه، ما نريده من هذا الملحق هو كشف مخاطر وجرام راس المال، وعودة بالبشرية الى إنسانيتها، وهي الحالة التي لن نصلها طالما رأس المال ولا سيما في مركز النظام العالمي يُدير حروب البحث عن الربح الأقصى، ولو بإسالة القدر الأقصى من دم البشر.

يهدف هذا الملحق الى صياغة رؤية للتطورات الاخيرة للنظام الراسمالي العالمي. باختبار اربعة تطورات متداخلة مع بعضها البعض على الصعيد العالمي والتي تقوم بدورها بإعادة تشكيل هذا النظام. إن التطور الاول، هو تبلور هرمية طبقية مكونة من الطبقات الحاكمة على صعيد عالمي. والتطور الثاني هو تبلور هذه المصالح الاقتصادية في خلق او على شكل قطاع راسمالي عالمي معولم مسيطر عليه، ومملوك/أو يدار من قبل الطبقات الراسمالية الحاكمة في مركز النظام العالمي، وتجري خدمته وتنفيذ متطلباته وشروطه بشكل دوني من قبل الطبقات الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في محيط هذا النظام. والتطور الثالث، هو تسخير هذه التطورات في المساعدة على تشكيل ايدولوجيا، ولاحقاً نظام على صعيد عالمي يحل محل نظم البرجوازية الديمقراطية في المركز والزمرة العسكرية والكمبرادورية في المحيط. والتطور الرابع والاخير، وهو تبيان ان استراتيجية التنمية بفك الارتباط لا يمكنها ان تعمل لأن الدولة القومية في المحيط قد انحطت الى دولة كمبرادور التي تُقصر عن لعب الدور المتواضع الذي لعبته الدولة الوطنية في خمسينات وستينات

القرن العشرين. وبناء على ذلك، فإن ما هو مطلوب في المحيط هي استراتيجية التنمية بالحماية الشعبية على الصعيدين الوطني والاقليمي (المناطقية). يجب ان يكون هذا منسجماً مع الرؤية التي تحدد كيفية نهوض العمل لتحدي راس المال، كيف تتحدى الطبقات الشعبية الطبقات الرأسمالية الكمبرادورية الحاكمة على صعيد عالمي. هذا علماً بأن هذا الجزء هو خارج نطاق موضوع هذا الملحق.

الدور الجديد للدولة القومية الكمبرادورية

بعد اكثر من عقدين على تطبيق السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة (التي هي سياسة واقتصاد وثقافة معاً)، حصلت تطورات عديدة في بلدان محيط النظام الرأسمالي العالمي. وتضمنت هذه التطورات إخضاع معظم بلدان المحيط لإيديولوجيا السوق، وتبني "تحرير التجارة الدولية"، وتطبيق العالم الثالث للسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي يتبناها ويفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ومن نتائج هذا، فإن اعداداً متزايدة من الطبقات الشعبية في العالم الثالث قد اكتشفت بأن أممها قد فقدت سيادتها، وهو ما يذكرنا بحالة الأمة الفرنسية عندما فقدت "عزيرتها" على حد تعبير ماركس، عام 1870 حينما استخدمت برجوازياتها للاحتلال الألماني بقيادة بسمارك. لقد ادركت هذه الطبقات الشعبية ان اقتصادها لم يعد متمتعاً بآية حماية من قبل الدولة القومية. وأن البرجوازية القومية لم تعد تحمي السوق القومي، رغم انه السوق الذي يُفترض ان تقوم هي نفسها بحمايته واحتكاره. فالتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، يُعلم بأن الدولة البرجوازية القومية تصر دوماً على التحكم بسوقها القومي تحت شعار حماية الاقتصاد القومي بينما هي تحمي في الحقيقة مصالحها الخاصة.

لقد تساقطت هذه البرجوازية القومية. وهو التساقط الذي يوضحه "تحرير التجارة الدولية" وسياسات "الباب المفتوح - الانفتاح الاقتصادي". وتمم التغطية على هذا التدهور بما يسمى تحول العالم الى "قرية عالمية". ولعل الحكم الذاتي الفلسطيني مثلاً مناسباً على قيام البرجوازية الكمبرادورية بالتضحية بالسيادة الوطنية من أجل او مقابل مكاسب اقتصادية. فقد انحطت معظم أنظمة الحكم في العالم الثالث الى مجرد أنظمة حكم ذاتي، إن لم تكن مجرد مستعمرات. لقد انفتحت اسواقها على عرضها للمنتجات الاجنبية (منتجات المركز). وتقزمت صناعاتها لتتحول الى توابع للشركات الاجنبية، بل واضطرت الى الانسحاب "بهدهوء" من قطاع الانتاج. وعليه جرى بيع شركات القطاع العام الرباحة بسعر رخيص للقطاع الخاص الاجنبي والمحلي. لقد اشترى راس المال الاجنبي الخاص ما اراده من موجودات المحيط التي كانت تشكل رمزاً للاقتصاد الوطني. ولعل اوضح الامثلة ما جرى مؤخراً في دول النمر الاسيوية بعد انهيار 1997 الاقتصادي، ولا حاجة لذكر مثال ما حصل في الاتحاد الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

ان التجلي الآخر للأزمة هو ضعف حركات التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث وشيخوختها الثورية وحتى الوطنية حيث عجزت عن تطوير طبقات جديدة من المنظمات الثورية التي بوسعها مواجهة هذه الطبقة الجديدة للراسمالية، اي العولمة. وهذا من العوامل التي أبقت على معارضة العولمة محصورة في مستوى أنظمة الحكم التي تحكمها نفس الطبقات الراسمالية الكمبرادورية والتي قامت هي نفسها بتعميق التبعية. فمن المفارقة أن يكون الرئيس المصري أحد المشتكين من العولمة وهو نفسه الذي عمق الانفتاح الاقتصادي لمصر.

لم يعد دور السياسة الليبرالية الجديدة محصور في المستويين الاقتصادي والسياسي بل امتد الى المستوى الثقافي. فغير مسيرتها الناجحة في إعادة التكيف مع التطورات الجديدة تمكنت الراسمالية في المركز من استيعاب واحتواء موجة القومية التي انتصرت في بلدان العالم الثالث وواصلت حركات التحرر الوطني الى سدة الحكم. لقد بذلت الطبقات الحاكمة في المركز الراسمالي الامبريالي ومن ثم المعولم جهودا هائلة لاحتواء مخاطر المثقفين الثوريين في هذه البلدان لا سيما حيث تيقنت انهم لعبوا دورا مميذا في نضال التحرر الوطني. لذا، أفرز المركز مؤسسات خصيصا لاحتواء هؤلاء المثقفين الراديكاليين، وأخصها المنظمات غير الحكومية التي هي "مارينز ثقافي اميركي" ومثلها كثيرات كالمنظمات المسماة: "منظمات حقوق الانسان، والمجتمع المدني، وتعليم الديمقراطية... وحتى الحكومات غير الحكومية"²¹.

ان هدف اقامة هذه المنظمات والمؤسسات هو نخر بنية الثقافة الجذرية وإفسادها في حملة لتقويض نضال المثقفين العضويين ضد الامبريالية بوسائل متعددة منها الرواتب العالية، والرحلات، والاقامة في فنادق فخمة، والحصول على اموال لقاء اي عمل يقومون به وربما اكثر من مرة، واستتجار مكاتب درجة غير محددة... الخ. كان هؤلاء المثقفون ولا زالوا هدفاً لخطة الامبريالية في تفرغ واجهاض المثقفين الثوريين العضويين لكي لا يؤثر او يساهموا في تشكيل حركة قومية اجتماعية جذرية. ويعملها هذا، فإن الامبريالية، إنما تقوم بعملية إعادة تثقيف شعوب بلدان المحيط بثقافة راس المال، والاستهلاكية، وإيديولوجيا السوق، واستدخال الخنوع والهزيمة.

وحيث تمكن راس المال من تدمير الاقتصادات المستقلة، والثقافة والتطور السياسي في العالم الثالث. إن أحد الاستثناءات القليلة التي نجت من هذا الخطر كانت العراق، التي عاد رأس المال وأجهز عليها باحتلال مدمر عام 2003.

شكلان مختلفان من العولمة

ما من شك بأن راسمالية المركز قد نجحت في هدفها احتواء الاتحاد السوفييتي السابق (حيث أعقب ذلك تفككه) وكذلك الصين (عبر سياسة الباب المفتوح ولاحقاً باغواء قيادتها التحريفية لكي تقدم طلب الالتحاق بمنظمة التجارة العالمية وتأكيد اندماجها بالنظام الراسمالي العالمي).

ان مسار العولمة ليس مساراً موحداً بأي حال من الاحوال. وفي الحقيقة، هناك شكلان من العولمة، واحد للمركز وآخر للمحيط. ولكن كليهما ضمن النظام العالمي. تتصف العولمة في المركز بانها تلعب دوراً قيادياً، مهيمناً واستغلاليّاً بالطبع. كما تقوم بنقل بعض مواقع الانتاج وبتفعيل راس المال الاجنبي المباشر (أف. دي. أي) الى المحيط. ان نقل صناعات الى المحيط هو مثابة تجسيد هدف تحرير التجارة الدولية سيما وأن منتجات المركز أخذ يتم انتاجها في المحيط نفسه. يكمن خطرهما الرئيسي في انها تتحدى وتقوض امكانية قيام بلدان المحيط بانجاز مستوى من التنمية بالاعتماد على النفس على اساس اقليمي. انها تخلق وتُغرب الطبقة العاملة الجديدة، تلك الطبقة التي تم خلقها على يد الشركات متعددة الجنسية بعيداً عن باقي الطبقة العاملة المحلية في البلد المعني. وطالما ان الطبقة العاملة مقسمة ومغربة، فإن النضال من أجل خلق حركة عمالية لا بد ان يضعف. لقد سمح هذا التغريب للطبقة الحاكمة المحلية، بما هي تابعة، بأن تتجاهل الديمقراطية طالما ان الاداة الاساسية للنضال من اجل الديمقراطية مجردة.

تعني العولمة بالنسبة للمحيط التبعية بلا موارد، والجلوس المؤدب حت رحمة المركز ضمن سياق التقسيم العالمي للعمل. أما بالنسبة للمركز، فتعني العولمة تسويق حر لمنتجاته على صعيد عالمي، وتحرير التجارة الدولية، وخلق صناعات العالم الثالث. انها تهدف الى احتجاز تطور اية صناعة محلية ثقيلة في المحيط، وتعيين حكامها كوكلاء لتحويل الفائض المتحصل في بلدانها الى المركز إما على شكل راسمال صافٍ او عبر ارغامها على دفع اسعار أعلى لوارداتها ذات كلفة الانتاج القليلة، وقبول اسعار متدنية لصادراتها الى المركز كالنفط، وحماية المركز لاسواقه من تدفق منتجاتها، أو قوة العمل الفائضة فيها الى اسواقه في حين عليها فتح أسواقها وقلوبها وكل شيء لمنجات المركز! وتعني العولمة، هيمنة اقتصاد المضاربة الذي يسمح "للنقود الساخنة - التي تضرب وتهرب" بشراء موجودات المحيط باسعار منخفضة ومن ثم الهرب حينما تحصل اية ازمة.

تحتاج أشكال العولمة المتعددة هذه ضد العولمة لاسيما ادعاء اولئك الذين يسوقون العولمة لانها تعتبر المقاومة ضد العولمة امراً مرفوضاً او نقيصة وانها رفض يمكن ان يقود فقط الى الاوتاركية "الانعزال المطلق". وعليه، اصبحت مسألة العولمة هي: كيف يمكن توزيع واعادة توزيع صناعات المركز في بلدان المحيط التي توفر المواد الخام الارخص وقوة العمل الاقل أجرة، وكيف تضمن وجود أنظمة كمبرادورية التي تضمن قمع الطبقة العاملة وتضمن سن القوانين الاكثر مرونة لتسهيل قوانين الاستغلال واجتذاب الاستثمار الاجنبي المباشر.

بقيادتها للرأسمالية في حقبة العولمة، فقد وضعت الولايات المتحدة هدفين رئيسيين هما: انفتاح الامم ذات العدد السكاني الضخم باعتبارها قاعدة استهلاكية كبيرة، وفيها طبقة عاملة ضخمة مجردة او محرومة من حق الانتظام وترغب في القبول بأجور زهيدة، واقطار بوسعها توفير سيولة مالية. وهذا يتضح في احتفاظ الولايات المتحدة بعلاقات تجارية مع الصين والهند. وكذلك احتواء ومن ثم احتلال البلدان التي تحتوي على سلع مطلوبة دولياً، ولديها سيولة مالية وهو السبب الرئيس الذي يدفع الولايات المتحدة بأن تحتكر الاسواق العربية، لدرجة احتلال البلدان العربية المنتجة للنفط احتلالاً عسكرياً، مثل العربية السعودية، والكويت وسائر بلدان مجلس التعاون الخليجي الاخرى وأخيراً العراق.

قطاع عالمي رأسمالي معولم كألية لنظام عالمي فاشي

شهد العقد الاخير من القرن العشرين أزمة من ثلاث شعب: تفكك الكتلة السوفيتية، وتلاشي كتلة عدم الانحياز، وتعمق الازمة الاقتصادية في بلدان المركز الرأسمالي التي تمظهرت في على شكل غياب أي بديل مقبول. وقد صاحب هذه الازمات تغير في المبنى الاجتماعي للتراكم على صعيد عالمي. لقد شهد العالم تغيرات تتجه صوب خلق مركز طبقي لنظام رأسمالي عالمي. انه تحالف طبقي تم تشكيله بين مختلف الطبقات الرأسمالية الحاكمة، كل حسب قدرتها الاقتصادية والسياسية والثقافية، وبالتالي حسب مرتبتها في الهرمية الرأسمالية في العالم. وقد توازت مع هذا زيادة في الفقر والبطالة حتى في المركز نفسه. لقد استمرت في المركز عملية التراكم واحتكار الثروة من قبل الطبقة البرجوازية، وضمن عدد من الناس مستمر في التناقص. ومن الواضح ان هذا التطور حدث في السنوات الاخيرة على حساب مكتسبات الطبقة العاملة التي كانت قد أنجزت عبر النضالات المريرة والمستديمة للطبقات العاملة وخاصة في فترة ما بعد الحرب الامبريالية الكبرى الثانية والتي من ضمنها الاجور الكافية نسبياً، ودولة الرفاه، والبطالة المتدنية، والزيادة في عدد النساء العاملات... الخ

في حقبة العولمة، ادت السياسات الاقتصادية الاخيرة في دول المركز الرأسمالي الى تقسيم الطبقة العاملة الى ثلاثة قطاعات. في المستوى او القطاع الادنى عمال الخدمات العادية في المطاعم، ومطاعم الوجبات السريعة والمتاجر الكبرى... الخ، الذين يحصلون على أجور ضئيلة قرابة خمسة دولارات للساعة في الولايات المتحدة علماً بأن اجرة غرفة واحدة في مدينة سان فرانسيسكو تزيد على الف دولار شهرياً دون حساب خدمات الماء والكهرباء والهاتف... الخ وعليه، فإن عمال هذا القطاع يعانون من بطالة واسعة رغم تضاول الاجور. كما انه قطاع غير منظم، وتتم فيه منافسة تحول اصلاً دون حصول إضرابات لكي يتم كسرها. ويتكون

القطاع الثاني من عمال الاقتصاد الحقيقي الذين يقفون على حافة مخاطر فقدان اعمالهم اذا لم يطوروا اوضاع اتحادات العمال وتحديداً الحركة العمالية. وفي القمة يقف قطاع عمال التكنولوجيا المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات الذين لم تُقم روابط حركة عمالية بينهم وبين القطاعين الآخرين.

ما تعرضه السياسة الليبرالية الجديدة على كافة القطاعات، لا سيما في اعقاب تدهور قطاع تكنولوجيا المعلومات، هو اجورٌ تافهة، وبطالة وأصولية مسيحية تعظ النساء بأن يكن أمهات "جيدات" ببقائهن في البيوت كي لا ينافس الرجال على مواقع العمل وأن يحصرن انفسهن في إعادة انتاج المجتمع بيولوجياً، وهو الدور الطبيعي الذي لا يسع الرجال منافستهن وقهرهن فيه كسائر الاعمال! وعليه، يقدر عدد الفقراء في الولايات المتحدة بثلاثين مليوناً، وعدد المشردين بمليون ونصف شخص.

لقد وسع المبنى الاجتماعي للتراكم هيمنته ليعطي بلدان الاشتراكية المحققة سابقاً. فقد تمكنت التحريفية منذ فترة حكم خروتشوف الى بريجنيف من بلورة طبقة الكلامنتورا التي افرزت جورباتشوف الذي رفع التحريفية الى مداها الاقصى بتصفية المعسكر الاشتراكي بأكمله ولا سيما القاعدة الاجتماعية للانتاج في هذه الكتلة. فخلال هيمنة التحريفية وسعت الكلامنتورا من نفوذها كقيادة سياسية وهو ما سمح لها بأن تتمتع بالفائض دون ان تملكه. وفي النهاية، امتلكت وسائل الانتاج في اعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي وبيع قطاع الاقتصاد الحقيقي باسعار تافهة كانت هي نفسها جاهزة لشراؤه بطريقة راسمالية المافيا. وعليه، بقيت النومنكلورا في السلطة بعد خلع ثيابها الحمراء. وهكذا، تبلور مبنى اجتماعي للتراكم في الكتلة الاشتراكية السابقة من راسمالية المافيا التي لا تنافس الراسماليات في المركز الراسمالي الغربي بل تقوم بدور المهربين لها. لعل احد سمات هذه الراسمالية هي السماح لراس المال الاجنبي بشراء اصول الصناعات في هذه البلدان وباقبل الاسعار لتحصل هي على عمولة تافهة لثمن تافه في الأصل. وتجدر الإشارة الى ان عملية التمليك تتم على موجودات المحيط وليس المركز، اي ان التمليك المعولم يتم في المحيط وحده. لعل الطبيعة المافوية لراسمالية الكتلة الاشتراكية السابقة تقدم لنا تفسيراً لاسباب عجز الراسمالية، او السوق، عن الأداء جيدا في هذه البلدان حتى اليوم وهو ما دفع دول اوربا الشرقية لاختيار دور الوكيل للمركز الراسمالي لا سيما الاميركي باستجداء عضوية الناتو والمشاركة في اي عدوان اميركي على العالم لتعتاش من فتات هذا الدور! أما نتائج هذه التطورات فهي تدويل راس المال على نطاق العالم باسره، باستثناء جزر صغيرة (كوبا، فيتنام، كوريا الشمالية... الخ) بإدارة الطبقات الحاكمة في المركز الراسمالي المعولم، أما قاعدة هرم التحكم والملكية اي المبنى الاجماعي للتراكم، فتقع فيها راسمالية بلدان المحيط، اي الكمبرادور التي دورها الاساسي قمع الطبقات الشعبية وتسليك نرف الفائض الى المركز، أو بعبارة أخرى تأييد التخلف بقوة القمع. وبهذه الآليات القمعية تضمن موقعها ودورها في هرمية التحكم بالتراكم العالمي، وتضمن بقائها عبر حماية المركز المعولم لها سواء بالمساعدات المالية او العسكرية او

بالاحتلال المباشر للدول التي تهددها كما تم ضد العراق (2003) لحماية التوابع العربية والكيان الصهيوني. هذه المساعدات بأنواعها هي أنواع من "الريع" ريع سياسي وريع أمني، تتقاضاه الرأسمالية الكمبرادورية في بلدان المحيط على دورها في ضمان تدفق الفوائض الى رأسمالية المركز، وتحديدأ عبر القطاع الرأسمالي العالمي المعولم الذي ليست كمبرادور المحيط سوى وكيلته هناك. ولتسهيل هذه المهمة، تروج الكمبرادور لايدولوجيا السوق الحرة، والملكية الخاصة، وتحرير التجارة، وأخيراً "محاربة الارهاب" وكل هذا من أجل تجهيل الطبقات الشعبية لتدخل في مطهر "التطبيع على صعيد عالمي" اي تخلي الطبقات الشعبية عن مواقفها السياسية واستسلامها لسيطرة راس المال وقبولها بالاستغلال وتماشيها مع التغريب والتخلي عن الحركة العمالية وحتى عن النقابات، أي باختصار استسلام العمل لراس المال مرة وإلى الابد كي تتحقق مقولة "نهاية التاريخ". ان هذا المبنى الاجتماعي العالمي للتراكم هو نواة قيام حكومة فاشية عالمية التي تتمثل حالياً في المليارديرات في المركز والمحيط، والتي يرأسها رئيس الولايات المتحدة بلا منازع.

كيف يولد راس المال المالي نظاماً عالياً فاشياً

لعل احد التطورات الهامة التي رافقت دخول النظام الرأسمالي العالمي حقبة الامبريالية (منذ اواخر القرن التاسع عشر) هي هيمنة راس المال المالي على الصناعي ومن ثم اندغامهما. على ان تطورات ازدهار ما بعد الحرب الامبريالية الكبرى (1939-1945) قد أعطت هذه الهيمنة دفعة كبرى الى الامام. ويرتبط هذا بالعجز في الميزان التجاري الاميركي لفترة خمسينات وستينات القرن العشرين والتي تدهورت بشكل حاد في أعقاب تراجع الازدهار الذي بدأ منذ 1973 واستحكم في اوائل ثمانينات القرن العشرين نفسه. لقد بدأت أزمة الاقتصاد الاميركي منذ ستينات القرن العشرين باتباع السياسة المسماة ما بعد الصناعية والتي سمحت للدولار الاميركي بأن يتجاوز او يحرر سعر صرفه وان يتجاوز الغطاء الذهبي.

"يعود تزايد العجز الحاد في الفترة الاولى بشكل اساسي الى النفقات الحكومية الضخمة والمتزايدة، بينما في الفترة الاولى كان نتيجة لكل من: زيادة المخرجات، وهبوط في العوائد". وعلى اية حال، فإن القلق من العجز في الحساب الجاري الاميركي في الخمسينات مترافقا مع تصدير راس المال، ولا سيما الدور الاستغلالي المهيمن للشركات متعددة الجنسية قد انتهى الى تدفق الدولار الاميركي الى الخارج، مغطى باتفاق بريتون وودز الذي اعتبره "قوياً كما الذهب". وهذا قاد الى تكوين ما أسمي "باليورو دولار" وقاد في النهاية الى انهيار اتفاقية بريتون وودز نفسها.

وهناك حادث او طارئ آخر تمثل في ارسدة البترو دولار في اعقاب صدمتي اسعار النفط حيث تحولت مقادير هائلة من الاموال الى البنوك الدولية مما

جعلها لاعباً أساسياً في عملية "إعادة تدوير" الأموال وهو ما حول صندوق النقد الدولي إلى مجرد جندرم لراس المال المالي، أي للطبقات الحاكمة في المركز. هذه الأمور الطارئة وضعت راس المال المالي في موقع لا سابق له، ي حين نجد الاقتصاد الحقيقي يحقق تراجعاً موازياً!

" ففي حين ان مؤشر داو جونز قد وصل في ارتفاعه إلى 11,000 نقطة، أي 1,000 نقطة في 24 يوم تجاري في أواخر آذار 1999، فإن جمعية صانعي الماكينات، المعروفة باسم الجمعية الأميركية لصناعة التكنولوجيا، قد أعلنت أنه بحلول شهر شباط فإن استهلاك الماكينات في الولايات المتحدة قد هبط ب 51% بين شباط 1998 وشباط من عام 1999 "

تقول وزارة التجارة " لقد اوصلت الواردات الأميركية المتزايدة خلال شهر ايلول لعام 2000 مقدار العجز التجاري فيها إلى 15% زيادة على الرقم القياسي الذي حققه وهو 34,3 بليون دولار". ويقول ريتشارد فريمان ان هناك ثلاثة منحنيات لا يمكن لأي منها ان يعمل منفردا وهي التراكم المالي، والتراكم النقودي والاقتصاد المادي المدخلات/والمخرجات. يمثل المنحنى الاعلى التراكم المالي، او الفقاعة المالية. ومثالنا على ذلك الولايات المتحدة حيث ان التقدير الراسمالي او التقييم لمختلف الموجودات او المخزون هو 16 تريليون دولار. في حين ان الارقام الاخيرة كتقدير لقيمة اسهمها هي 55 تريليون دولار".

تري بتنايك ان راس المال المالي هذا مختلف عما كتب عنه لينين في ثلاثة طرق على الأقل: كان رأس المال المالي الذي كتب عنه لينين آنذاك محصورا على صعيد قومي سواء في تركزه في الدولة القومية او دعمه منها، في حين ان راس المال المالي الحالي هو دولي بمعنى انه يمتص الاموال من اربعة أرجاء الارض. والثاني: فإن راس المال المالي هذا لا يعمل في سياق التنافس بين او عبر الامبرياليات، كما كان الامر في عصر لينين، بل كنتيجة عمل القوى الامبريالية بشكل اكثر اتحادا. وهذا لا يعني ان التناقضات بين راس المال الامبريالي هذا او ذاك غير موجود. وثالثا واخيرا، فإن راس المال المالي المعاصر ليس راسمالياً تتحكم به البنوك ويُشغّل من قِبَل الصناعيين، (باستعمال كلمات هلفردينغ كما استخدمها لينين). ولا ينمو بشكل مزدوج مع الصناعي في بلد امبريالي محدد، (كما وضعها بوخارين) بل هو راسمال معولم تم امتصاصه من كل مكان وطفق يبحث عن الارباح السريعة، وبطريقة مضارباتية كما هو دارج. وباختصار، فإن مقادير ضخمة من راس المال المالي تعمل بطريقة تدفقات النقود الساخنة".

من الامور التي يثيرها هذا الطرح مسألة تحديد اين يتم بزل (استخلاص) فائض القيمة؟ هل في التشكيلة الاجتماعية القومية أم على صعيد عالمي؟ إن في هذا خروج على القاعدة التحليلية الكلاسيكية لبزل الفائض والتي سادت طويلا ومفادها ان فائض القيمة يتحصل من الاستغلال الطبقي في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الواحدة اي في الدولة القومية. وهذا يفتح النقاش على مسألة تكون طبقة عالمية سواء للبرجوازية او الطبقة العاملة.

لعل المسألة هنا ليست محصورة في الارصدة المالية الدولية، بل ان اهميتها في ان هناك طبقة راسمالية عالمية تدير هذه الاموال. وهكذا تتجلى مرة ثانية حقيقة ان للعلومة تجليان، واحدهما في المركز والآخر في المحيط. ففي حين ان راس المال عالمي، فان جذوره القومية، تتبخر فيما يخص حصة المحيط منها، وتصبح بالمقابل اقوى في حالة المركز. وبكلمة أخرى، فإن حركة راس المال حرة عالمياً، ولكنها قومية فيما يخص ادارته والتحكم به. فعلى سبيل المثال، فإن رأس المال المالي العربي قد فقد جذوره القومية حينما تحول الى أرصدة في بنوك المركز الامبريالي وتم استخدامه هناك لتغطية نفقات العدوان التي تقوم بها الولايات المتحدة على الوطن العربي وأية اقطار أخرى في العالم، علاوة على انه هو وأية أرصدة أخرى لدول المحيط يتم انفاقها على مشاريع البحث والتطوير في بلدان المركز مما يسمح ببقاء تفوقها. لا بل ان الولايات المتحدة تستخدم أرصدة فوائض بلدان المحيط للحفاظ على تفوقها التسليحي وهو الامر الذي سمح لها بتغيير استراتيجيتها في احتواء الدول المعارضة لسياستها الى استراتيجية تدمير هذه الدول. وهكذا، يعيد راس المال دورته الدموية بفضاعة اكثر مما كانت عليه في حقبة الاستعمار الراسمالي القديم.

وبناء عليه، ليست الاشكالية ان راس المال المالي قد فقد جذوره القومية وحسب، بل ان الراسماليين في هذه البلدان قد فقدوا جذورهم وهويتهم القومية. من هنا يتضح باي قدر يصح لنا التأكيد بأن الرأسملي بلا وطن، وأن وطنه هو مقدار حسابه البنكي. ولا شك ان هذا يعكس المصالح الطبقيّة لراسمالية المحيط التي اصبح راسمالها يُدار من قبل راس المال المالي في المركز. لقد تبنت كمبرادور المحيط السياسات الليبرالية الجديدة التي سهّلت بدورها تحويل الفائض الى المركز عبر الاستغلال المباشر، وبيع القطاع العام وسياسات الخصخصة بشكل عام.

دور الفوائض النفطية العربية في تكوين رأس المال المالي المهيمن

تشكل فوائض النفط العربية مصدراً أساسياً، ولا سيما إبان الصدمة السعريّة النفطية، لرأس المال المالي العالمي المتراكم في البنوك الدولية. فخلال صدمتي أسعار النفط 1973 و 1980، وفرت الفوائض المالية العربية أرصدة هائلة للبنوك التجارية الدولية لتنشط إقراضها لبلدان العالم الثالث. ولعل المفارقة هي ان هذه الاقطار نفسها قد ساهمت في تضخيم هذه الارصدة من خلال دفعها اسعاراً عالية للنفط، مثلاً الاموال التي تدفعها بلدان العالم الثالث بما فيها البلدان العربية التي عادت اليها هذه الاموال على شكل قروض للبلدان العربية غير النفطية، ولاحقاً للبلدان العربية النفطية التي أصيبت اقتصاداتها بالعجز بعد انتهاء الطفرة النفطية. اما المفارقة الأفظع فهي ان هذه الدورة المالية المتعرجة والمشوهة وغير الموجهة لتجنيد اصدقاء للقضايا العربية قد خلقت انطباعاً عن "العرب كمشحيين" بزعم انهم يمتصون الاموال الشحيحة في

العالم الثالث ليودعوها في بنوك الغرب، ولينفقوا الكثير منها على استهلاكهم الترفي. كتب سعدون حمادي ان النفط العربي قد بيع باقل من اسعاره المناسبة من اجل الحفاظ على القوة الشرائية للبرميل بمستواه الذي كان عام 1974. وبهذا فقدت البلدان العربية المنتجة للنفط قرابة 519,680 مليون دولار في الفترة ما بين 1987-1995. وحتى تونس، وهي اصغر المصدرين العرب للنفط فقد خسرت 433 مليون دولار في سنة واحدة هي (1995)، وفي فترة 1987-1995 خسرت 2, 688 مليون دولار. ان مجموع الخسائر العربية في فترة 1987-1995 تقدر ب 1,5 تريليون دولار، وقد تمت خسارة هذه المبالغ لصالح البلدان العشرة التي تستورد النفط العربي وتصدر الى البلدان العربية سلعا وخدمات²².

وهكذا تدفقت هذه الفوائض العربية الى المركز الراسمالي ببساطة وسهولة لتصبح جزءاً كبيراً من عبيء المديونية الذي يزرح تحته العالم الثالث. لقد تم هروب هذه الاموال بشكل طوعي،: "ففي الفترة التي ووجهت بها اسعار النفط العالية بتدهور حاد منذ عام 1978، زادت العربية السعودية انتاجها النفطي وصادراتها بالطبع عام 1994 ، من 3,480,000 برميل يوميا الى 7,388,000 برميل. وقد فعلت الكويت والامارات العربية المتحدة الشيء نفسه ... كما تبنت العربية السعودية سياسة مزدوجة. فقد دعمت السعودية في اجتماعات الاوبك، سياسة الانتاج المحدد حسب "الكوتا" الحصص، ولكن عندما قررت الكويت والامارات العربية المتحدة زيادة انتاجهما فعلت السعودية نفس الشيء، مدعية ان نظام الكوتا اصبح بلا فائدة، وانه اذا ما استمرت في الالتزام به، فانها سوف تفقد اسواقها لصالح الآخرين الذين لم يلتزموا بالكوتا. لعل هذا سبب تدهور اسعار النفط الى ما دون السعر الذي حددته اوبك وهو 18 دولار للبرميل الى ان وصلت الى 7 دولار عام 1990، وربما اقل من ذلك²³" ما من شك بأن هناك عوامل عدة ساهمت في السياسة النفطية للانظمة العربية. العامل الاول، هو ان المركز الراسمالي، هو في الحقيقة، صاحب قرار امري في هذه البلدان العربية. والثاني، ان هذا الاقطار الصغيرة ليست مقتنعة بانتهاج سياسة تنمية مستقلة وبمشاريع تتطلب تعاوناً اقليمياً او استراتيجيات الاعتماد على النفس. اضافة الى ذلك، فان هذه الانظمة ليست جاهزة ولا قادرة على التعامل مع او توليد ديناميات تنمية، لانها تعتقد ان ريع النفط مضمون وانه كاف لتلبية حاجات الانظمة الحاكمة، وليس الشعب بالطبع. وهذا ما شجع هذه الانظمة على السماح بتدفق فائض النفط بشكل حر الى البنوك الغربية. والثالث، فان هذه البلدان التابعة تنسق مع السياسة والبنوك الغربية اكثر مما تنسق مع جيرانها العرب.

وهذا مؤشر ونتيجة لغياب العامل القومي والرغبة في الحفاظ على او احتكار السوق الاقليمي. وهو ايضا مؤشر على ضعف حركة التحرر الوطني العربية العاجزة

²² سعدون حمادي، الخسائر جراء تدهور اسعار النفط العربي، في مجلة الحكمة، رقم 3، تموز 1998،

ص ص 14-41.

²³ نفس المصدر، ص 19.

عن تغيير الانظمة او على الاقل ارغامها على تعديل سياساتها الاقتصادية. من جهة اخرى فان المساعدات العربية وسياسة الهبات كجزء من وكالة التنمية لما وراء البحار، تُقِيم طبقاً للفوائض النفطية العربية وليس طبقاً لمستوى تطور البلدان العربية، ولذا تأتي الحصة التي على البلدان العربية النفطية دفعها لهذه الوكالة عالية بشكل فظيع مقارنة مع الحصص المتدنية لدول المركز الراسمالي الغنية والمتقدمة. ففي الفترة بين 1962-1983، وزعت الانظمة العربية المنتجة للنفط 9,426 مليون دولار كمساعدات تنمية ما وراء البحار²⁴. وهذا يعني قدرة دول المركز على فرض إملاءات على الدول العربية لتفرط بثرواتها بدل ان تستثمرها في تكامل اقتصادي عربي.

قطاع عام راسمالي معولم كمكون لنظام فاشي معولم

ينسب الليبراليون والسياسات الليبرالية الجديدة لانفسهم رصيد تشجيع الحركة الحرة للسلع والخدمات وقوة العمل ورأس المال. وطالما تم ترداد هذا الخطاب والمزاعم مؤخراً تحت أغطية مثل "تحرير التجارة الدولية" والزعيم بأن "الانفتاح" يفيد كافة بلدان العالم، في حين انه إنما يفيد بلدان المركز ويعيق بلدان المحيط، التي تتخذ الفائدة التي تتلقاها حالة أجرة او مكافأة على التبعية، بعكس بلدان المركز التي تؤدي هذه التجارة الى انتعاش اقتصادها الانتاجي ممثلاً في الطبقة العاملة القادرة على انتاج سلع منافسة في السوق العالمي. ويعني هذا، ولو لا مباشرة، حماية ذاتية من جانب بلدان المركز لأن معظم البلدان الفقيرة لا تملك تلك الصناعات القادرة على المنافسة تصديرياً، كما ان بلدان المركز لا تتورع عن فرض قيود على الصادرات المتواضعة لبلدان المحيط. هناك شروط عدة لا تزال مفروضة على تدفق منتجات المحيط الى اسواق المركز. أما المستفيد الاول من سياسات الليبرالية الجديدة فهو رأس المال المالي ولا سيما من التسهيلات الكثيرة التي توفرها حكومات بلدان المحيط للاستثمار الاجنبي المباشر. وكلما اتبعت دول المحيط سياسات اكثر انفتاحاً كلما اصبح تحكم الدولة بالاسواق المحلية اقل واضمحلت سيادتها على ارضها. وعليه، فقد ظهرت دكتاتوريات جديدة في بلدان المحيط حيث جعلت حدودها مفتوحة أمام رأس المال والسلع والخدمات القادمة من المركز. هذا الى جانب احتفاظها بجيش وشرطة قويين قادرين على قمع الطبقة العاملة والمجتمع بأسره وبسرعة قياسية. أما العمال المهاجرون او الذين يحاولون التسلل من المحيط الى المركز، فيواجهون دوماً بشرطة

، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، 1984، ص 296.

بلدان المركز الفاشي، ناهيك عن المنظمات الفاشية في تلك البلدان²⁵. وهكذا، لا يرقى وضع الانظمة الحاكمة في بلدان المحيط عن سلطات ادارية بدل ان تكون دولاً مستقلة. كما تتم ادارة اقتصاداتها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي هي في النهاية مقودة من قبل الطبقات الحاكمة في بلدان المركز الراسمالي الامبريالي. فقد تم تقليص القطاع العام بل ومسحه نهائياً رغم انه يشغل اعداداً كبيرة من قوة العمل. كما يوفر لبلدان المركز التمويل الكافي لخلق وظائف لقوة العمل لديها اعتماداً على التحويلات من بلدان المحيط. وعليه، ففي حين ان اللامركزية تتسع في بلدان المركز، فإن نفس الطبقات الحاكمة في المركز تشدد من قبضتها على الاقتصاد العالمي عبر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمات الاستثمار العالمي. ان هذه الادارة المركزية التي تتحكم بالاقتصاد العالمي هي نفسها القطاع الراسمالي العام المعولم الذي يتم التحكم به من قبل المؤسسات المالية الدولية المقامة في المركز ويتم التحكم به سياسياً واجتماعياً على يد انظمة قمعية في المحيط. ان هذا هو الاساس لخلق نظام فاشي عالمي.

تقوم الدولة في المحيط بتعبيد الطريق أمام الشركات متعددة الجنسية، والبنوك التجارية حيث تدعم الانظمة الرجعية هناك التي تصفي او تقوض القطاع العام هناك، وتفتح الاسواق، وتفرض سن تشريعات لصالح الاستثمار الاجنبي المباشر وتقمع الطبقات العاملة. وهذا يعفي بلدان المركز من مسؤولية التدخل الاجنبي المباشر، إلا في الحالات التي يستعصي على المعارضة المرتبطة بالمركز ان تغتصب السلطة، فتقوم دولة الامبراطورية المعولمة باغتصاب السلطة نيابة عن المعارضة المحلية المرتبطة كما حصل في العراق. وببسط الهيمنة، ومؤخرا الاستعمار الجديد، فإن دول المركز إنما تقيم وتدير قطاعاً عاماً معولماً" كما لو كان قطاعاً محلياً. فمن ينكر ان للولايات المتحدة يداً في تعيين رئيس الوزراء والوزراء في العديد من البلدان العربية. كما تتدخل الولايات المتحدة في مفاوضات السلطة والمقاومة المسلحة في سلفادور... الخ وفي النهاية تقدم هذه الامور على انها داخلية في القرية العالمية، وتحرير التجارة الدولية، والخصخصة تقوم الشركات متعددة الجنسية بتحويل الفائض الى المركز، وبه يتمكن المركز من خلق فرص عمل جديدة حتى لو كانت فرصاً تحقق أجوراً ضئيلة. وهذا يفسر ما هو مضمون قطاع عام راسمالي معولم. انه تمويل غير مباشر لدولة المركز من قبل المحيط وهو تمويل يديره القطاع المالي، كما انه يضمن

خلق فرص عمل في قطاع الخدمات ويمول البحث والتطوير الذين يضمن بهما المركز تفوقه في الانتاجين المدني والعسكري.

ان جوهر هذه العملية بمجملها راسمالي. فالقطاع الخاص ما زال مهيمناً إما عبر راس المال الانتاجي او المالي، ولكن هذا لا زال محصوراً في نطاق محلي وقومي. وعلى أية حال، فإن دور الدولة في المحيط قد تراجع. فعلى سبيل المثال، فإن تصفية القطاع العام، الذي هو هدية للقطاع الخاص، فإنه يستهدف تقليص التوتر الاجتماعي. ان هذا هو جوهر التحول الفاشي للدولة الذي يُبقي على القطاع الخاص داخل البلد ويدعمه في خلق قطاع عام معولم (بمحتوى خاص) فيما وراء البحار، وبالتالي تهيمن مصالح الاقلية الطبقية على العالم وليس على التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية في البلد الواحد. وتقوم الدولة بتسهيل هذه العملية، إما بسن تشريعات، او بقوة الجيش والشرطة عند الحاجة. يؤدي تحويل الفائض على يد القطاع العام الراسمالي المعولم الى المركز الى تخفيف التوتر الاجتماعي هناك عبر خلق فرص عمل كما اشرنا اعلاه. بينما يحدث العكس في المحيط، الذي اضافة الى كل مشاكله، يواجه ازمة نمو سكاني عالية. إن مساهمة الطبقات الحاكمة في المحيط في القطاع العام الراسمالي المعولم مموهة بدعم القطاعات الخاصة في هذه البلدان التي، حسب زعمهم، سوف تلحق بالقطاع الخاص في المحيط، مع انه من المعروف جيداً ان الشروط التاريخية التي صاغت تطور القطاع الخاص في المركز لا يمكن ان تُعاد بنفس الطريقة في المحيط. لقد بدأ القطاع الخاص في المركز كقطاع انتاجي وكان موجهاً وطنياً و متمحوراً على ذاته. وابتعد من ذلك، فإنه كان على الاغلب محمياً بشكل جيد، او لا يواجه منافسين خارجيين حقيقيين أو اقوياء. اما في المحيط، فإن القطاع الخاص هو أكثر تبعية، واستهلاكي، ومقود من قبل أنظمة تابعة التي هي على الاغلب مدعومة ومحمية من قبل دول المركز في مواجهة الطبقات الشعبية في بلدان المحيط هذه. وهذا سبب ان تفكيك القطاع العام هو جزء من خلق قطاع عام راسمالي معولم من جهة، وجزء من حملة الانظمة الحاكمة في المحيط ضد شعوبها من جهة ثانية. ومن خلال فقدانها للقطاع العام الوطني اي في البلد الواحد، فإن الدولة في المحيط إنما تفقد مصدراً حيوياً للدخل وتصبح معتمدة بشكل كلي على زيادة الضرائب على شعبها. يتم بالضرائب استحلاب الطبقات الشعبية، في حين يكون نصيب الطبقة الراسمالية من الضرائب المدفوعة قليلاً، علاوة على تمكنها من تجنب دفع مستحقات الضريبة كما تتمكن من شراء شركات القطاع العام باثمان زهيدة. وتكون النتيجة دخلاً اقل للدولة، وزيادة في التوتر بين الاغنياء والفقراء وتبعية اشد على البلدان الراسمالية الامبريالية لتمويل النظام الحاكم عبر مساعدات المنظمات غير الحكومية ووكالة التنمية الدولية... الخ. أما كل هذه المساعدات فليست سوى جزءاً ضئيلاً مقارنة مع الفائض الذي تلهفه الشركات متعددة الجنسية من بلدان المحيط. وبالتوازي مع هذا، فإن تفكيك القطاع العام يعني بطالة أوسع في البلدان المتخلفة، التي تعاني من معدلات نمو سكاني عالية اصلاً، وهذا عامل اساسي وهام في تزويد سوق العمل بجيش عريض من كاسري الاضرابات. وفي حين ان المركز يحول جزءاً من صناعاته

الى المحيط، فهذا لا يعني باي حال انه يقوم او ينوي تطوير المحيط على شاكلة المركز (كما زعم ماركس) بل بالعكس، فإن تبعية مركزية تأخذ مجراها. لعل من اهداف هذا القطاع الراسمالي العام المعولم هو التاصيل في الذهن بأن القطاع الخاص لا يعبا وليس دوره الاهتمام بايجاد فرص عمل لمن ليست لديهم هذه الفرص، حتى داخل بلد هذا القطاع. فهو يبحث عن إناطة دور جديد بالدولة مؤكداً دورها القوي ومقويا هذا الدور طالما انها في انسجام مع بل وفي خدمة القطاع الخاص. ففي أعقاب ازمة 1973 الاقتصادية حيث تراجع الازدهار في بلدان المركز، وما واكب ذلك من تراجع لدور دولة الرفاه، وزيادة البطالة وما دون البطالة ولا سيما بين النساء، وتقليص الاجور، كان لا بد من سياسة وايدولوجيا ما لتحل، ولو بشكل جزئي، محل دور الدولة. وعليه، كان نطاق تنفيذ ذلك في مستويين:

الداخل: حيث تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة،

والخارج: وهو ما ولد القطاع العام الراسمالي المعولم.

أما سمات هذا القطاع فهي:

- 1- تقوية الشركات متعددة الجنسية في الخارج وخاصة بدعمها من الدولة، حيث تعلم الدولة مسبقاً ان هذه الشركات هي في التحليل الاخير سوف تنجز دور الدولة داخل البلد عبر تحويلاتها لراس المال المالي حيث يساهم في فتح فرص التشغيل في الخدمات بأنواعها البنكية، والتأمين، وشركات العقارات، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والانترنت... الخ.
- 2- ينحصر هذا القطاع في دول المركز التي هي الدول الام للشركات متعددة الجنسيات، مع الاخذ بالاعتبار ان هذا القطاع، رغم عالميته، إلا انه مرتبط ومنتج في النهاية للدولة القومية، وهذا يعني وجود توتر دائم بين نطاق عمله العالمي وكونه متشاركاً مع رؤوس اموال من قوميات اخرى، وبين كون مرجعيته القرارية، ومصب ما حصل من فوائض هي في نطاق قومي.
- 3- انه محصور في دول المركز التي لها مصالح على صعيد عالمي وببدها القوة كي تحافظ على هذه المصالح بالقوة عند الحاجة (هذا ما حصل في احتلال الولايات المتحدة للعراق).
- 4- لقد ترافق صعود هذا القطاع مع ظاهرة تفكيك القطاع العام في بلدان المحيط، والكتلة الاشتراكية ودولة الرفاه في المركز.
- 5- يشكل هذا القطاع آلية تزود الدولة بالسيولة المالية التي تم سلبها من المحيط الذي قامت الطبقات الحاكمة فيه بتسهيل تحويل الفائض الى المركز عبر تبنيها سياسات التصحيح الهيكلي، أي الطبعة المخصصة للمحيط من السياسات الليبرالية الجديدة.
- 6- ان هذا القطاع مضارباتي ايضاً.
- 7- يقوم هذا القطاع باستحلاب بلدان المحيط عن طريق الديون (اقساط وخدمات الديون).
- 8- يتجسد دور هذا القطاع في الدولة البرجوازية وذلك عن طريق تقليص التوتر بين راس المال والعمل في المركز عبر تمويل خلق شواغر عمل في قطاع الخدمات، وها

ما يزيد قدرة المركز على منافسة المحيط حتى في قطاع الخدمات مما يزيد التشغيل في المركز، بينما يزيد هذا القطاع التوتر الاجتماعي في المحيط. وإذا ما عبر هذا التوتر عن نفسه بالعنف، يتم قمعه كالعادة بقوة البوليس، فيستقر تدفق الفائض الى المركز الذي يظل "واحة" للديمقراطية. وحينما يحاول عماله الرحيل الى "واحة" الثراء والديمقراطية" بموجب مزاعم الحراك الحر للعمل ورأس المال والخدمات والسلع، يُمنعون ويضربون ويقتلون على الحدود.

أدى خضوع معظم بلدان المحيط لاملعات السياسة الليبرالية الجديدة من المركز الى انفتاح اسواق العالم لصادرات دول المركز، وتسهيل فرار الفائض الى المركز بالمقابل ولا سيما الولايات المتحدة. وهذا ما يوضح لماذا تجاوزت الولايات المتحدة الكساد في بداية التسعينات، بل وشهدت ازدهاراً ملحوظاً مقارنة مع بلدان المركز الاخرى في فترة إدارة كلينتون، التي اعطتها دفعا إضافياً أزمة جنوب شرق آسيا عام 1997²⁶.

وباختصار، فإن مكونات هذا القطاع من وجهة نظر الطبقات الحاكمة في المركز هو وجود ضمان وصول وحراك سهل لرأس المال على صعيد عالمي لإقامة مواقع انتاج، وبيع الخدمات والسلع، وبناء شبكات تسويق، وتمويل الانظمة التابعة لبقائها مشرفة على نزيه سهل وميسر للفائض.

ان الشق الآخر المكمل للقطاع العام الراسمالي المعولم باعتباره مشروع المركز لحقبة العولمة، هو انظمة الكمبرادور في بلدان المحيط التي تحيط نفسها بخطوط دفاع بوليسية وعسكرية وتشريعية وثقافية. وعليه، تضمن دول الكمبرادور توفير قوة عمل ماهرة ومجردة من الحقوق وقابلة بأجور ضئيلة، ومحرومة من اي تكوين نقابي... الخ. هذا ناهيك عن سن قوانين شديدة الاغراء لرأس المال الاجنبي المباشر الذي يحظى بتسهيلات تفوق تلك المتوفرة للقطاع الخاص المحلي. وهذا ما ينتهي الى تفكك اقتصادي وطني، ويحول دون أي تماسك للصناعات المحلية.

ما بعد الديمقراطية:

التمهيد النظري والثقافي للفاشية

هناك عدة شروط لا بد من استيفانها لاستكمال الدولة الفاشية المعولمة، الى جانب اللامركزية في المركز وتعميق المركزية في المحيط. لعل احد اهم شروط هذه الدولة هو تقليص مضمون سيادة دولة المحيط، الى درجة تصغيرها لمستعمرة. وهذا يتطلب ان يتوفر للمستعمرة ما كان متوفراً للدولة الاستعمارية الاجنبية، اي جهاز قمع قوي ليواجه الشعب بأكمله ولا سيما الطبقة العاملة، وانعدام الحريات، ويد

مطلقة لراس المال المعولم كي يستغل وينهب. ان هذه الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضرورية لكي نصل الى الدولة الفاشية المعولمة. وكما أشرنا أعلاه، فإن بناء هذه الدولة يحتاج الى عوامل ثقافية وتنظيرية الى جانب القوة البوليسية، ويحتاج الى قرارات تشريعية أيضاً لتبرر جميعاً انتهاك حقوق المواطن وحرياته كي لا تتكون هناك معارضة او مقاومة للاستغلال. قد يتضح هذا من مزاعم بعض المثقفين في بلدان المحيط ولا سيما الوطن العربي الذين كثيراً ما زعموا بأن هذه البلدان تسير في طريق ديمقراطي مقبول. ولا شك انها ديمقراطية على الورق، اما عملياً، فإن ما يحصل هو تصفية الديمقراطية في المركز والمحيط معاً. إن تركيز الثروة بيد القلة في تزايد مستمر في المركز، ويزداد تقصير الاجور وراء الاسعار مما يوجب على العامل البحث عن وظائف او اكثر ليحصل على دخل مقبول. أما المرأة فيزداد وعظ اليمين الجديد لها بأن تكون "مسيحية" جيدة بأن تبقى في البيت لإنتاج الاطفال. وفي المحيط حيث الشروط تتدهور بشكل هائل، فهناك زيادة في معدلات النمو السكاني وفي البطالة بالطبع مما يخلق طبقة عاملة مؤيدة للتزايد وذات اجور مؤيدة الهبوط.

تواصل الطبقات الحاكمة في المركز والمحيط شن حملات وقائية ضد المثقفين من الشيوعيين واليسار والقوميين الراديكاليين سواء باحتوائهم واغرائهم بوظائف ذات اجور عالية في اجهزة الدولة او المنظمات غير الحكومية بغية ابعادهم عن أي نشاط سياسي راديكالي طبعي أو وطني. وبقيامها بهذا، فإنها، اي السلطات، إنما تقوم باحتجاز، او المساهمة في احتجاز، تجدد حركة التحرر الوطني والاجتماعي في المحيط.

وبموجب التيار السياسي والاقتصادي في بلدان المركز، فإن المثقفين والمفكرين البرجوازيين هناك قد وضعوا أسساً لهذا التطور الفاشي. فقد احتوت المؤسسة الاميركية الحاكمة في فترة كارتر كل من زبجنيو بريجنسكي وصامويل هنتنجتون، اللذين اتياها من "اللجنة الثلاثية" وهي لجنة أسست ومولت من قبل ديفيد روكفلر عام 1973. ساهم هنتنجتون عام 1975 بتقرير بشأن "ادارة ازمة الديمقراطيات للجنة الثلاثية، دراسة تصدت لجدوى التمسك بالديمقراطيات التمثيلية واستمرار مؤسسات وحركات تقوم على الديمقراطية خلال تبني مشاريع تفضية التي تتطلب، بناء على ما يعتقدون، حكومات وانظمة ما بعد الديمقراطية، او انظمة غير ديمقراطية". كان هنتنجتون واحداً من ثلاثة اعدوا تقرير اللجنة الثلاثية هذه والذي اسمى "تقرير الديمقراطية".

ان تقرير الديمقراطية المطروح ليس ديمقراطياً بحد ذاته. انه مشروع لإغواء وتضليل نشطاء اليسار ليبتعدوا عن السياسة ولكي يتصالحوا ويتعاونوا مع الطبقات الحاكمة القميعة في المحيط. انه يهدف الى استيعاب المثقفين في مشاريع تهدف الى إعادة تثقيف الطبقات الشعبية لكي تتبنى افكار اقتصاد السوق، وإيديولوجيا السوق الحرة، والثقافة الرأسمالية الغربية ولا سيما الاميركية. ولكي يدعم نظريته بشأن أزمة الديمقراطية، يجادل هنتنجتون بأن المجتمعات

ما بعد الصناعية، هي أمم أصبحت غير مقتنعة بأن تُحكم بوسائل ديمقراطية. لذا، فإن على المرشح ليصبح رئيساً أن يخلق تحالفاً انتخابياً لاكثرية من الناخبين موزعة على سائر أنحاء البلاد، كما انه منذ الثلاثينات، اصبح الامر الاكثر أهمية هو قدرة المرشح على حيازة تأييد قادة المؤسسات الرئيسية في المجتمع والحكومة. ان حاجة هنتجتون هذه هي دعوة مفتوحة لانظمة الحكم المعتمدة على الطبقة الرأسمالية سياسياً واقتصادياً كي تتجنب الديمقراطية. بكلمات آخر، انها دعوة لديكتاتورية القلة القوية، الفاشية.

آلية ونموذج بديل: التنمية بالحماية الشعبية

كيف يمكن للطبقات الشعبية في المحيط ان تواجه هذا المشروع الرأسمالي الخطير؟ وما هي الوسائل الكفيلة والممكنة لكسر الاستقطاب الرأسمالي في النظام العالمي والانظمة التي فرضت عليها من قبل مركز هذا النظام. وهل كافة الانظمة الحاكمة في المحيط كمبرادورية، غير قومية وغير قادرة على تجاوز احتجاز التطور؟ وهل البديل الشعبي هو الامل الوحيد؟ تشي هذه التساؤلات جميعاً باستحالة بديل رسمي، وأن الامل هو في البديل الشعبي، رغم ان هذا البديل يُعاق بحواجز عديدة. فعلى سبيل المثال، هناك الدولة البرجوازية في المحيط التي فقدت الدور المتوقع منها بانجاز التنمية الوطنية. إضافة الى ذلك، فقد عمل رأس المال من خلال المنظمات غير الحكومية على تشويه المثقفين العضويين في مجتمعات المحيط، وبالتالي أفرغ الطبقات الشعبية فيها من محركها الايديولوجي والمعنوي والثقافي كجزء ومكون اساسي من عوامل الدفع باتجاه التحول والتغيير. لقد وصلت حركة التحرر الوطني حدودها في العالم الثالث بعد ان فقدت دورها وموقعها لصالح انظمة الكمبرادور التي تخلت بدورها حتى عن سيادتها على ارضها. وأصبحت كافة الدعوات التي أطلقت في سبعينات القرن العشرين لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، ومعها حركة عدم الانحياز، والعقد التنموي الضائع (الثمانينات) بتعبير الأمم المتحدة، اصبحت هذه كلها مجرد ذكري. أما تجربة الدول الخمسة عشر التي بدأت في التسعينات فلم تُنجب بعد! كما ان التحسن الذي طرأ على اسعار النفط منذ عام 1998، قد أصبح على كف العفريت الاميركي الذي احتل نفط العراق ليصبح المنتج المرجح الأول ولتقف السعودية ورائه مؤيدة، وما هي اسعار النفط تتدنى، وإن تدريجياً، حيث تراوح حول العشرين دولاراً للبرميل بعد ان كانت 27-30 دولاراً. وأخذاً بالاعتبار نسبة التضخم، 25% للفترة ما بين 1992-2000، يعتبر سعر 27 دولاراً سعراً مقبولاً بمعايير السوق الرأسمالي العالمي وليس بأية معايير انسانية عادلة. ولا بد من الاخذ بالاعتبار ان المنتجين الرئيسيين للنفط خاضعين للضغوطات والشروط الاميركية، اي السعودية والكويت والامارات العربية والمكسيك، وقد أضيفت اليها العراق مؤخراً، وهذا مؤشر خطير.

في الجانب الآخر، فإن تجربة ماليزيا تقدم درساً آخراً. لقد فرض رئيس الوزراء الماليزي محاضر محمد رقابة على العملة وراس المال من أجل حماية ماليزيا من وحشية المضاربين. وهي معايير متناقضة مع مقررات ووصفات صندوق النقد الدولي. وقد اثبتت سياسة محاضر نجاعتها وسرعة تأثيرها وان مقاومة إملاعات المؤسسات المالية الدولية أمراً ممكناً على الرغم من انها ليست من منظور اشتراكي. ولذا، شنت دول المركز الراسمالي هجمة شرسة على محاضر محمد وبلاده ولا سيما الولايات المتحدة حيث لم يتورع آل جور مرشح الديمقراطيين للرئاسة الاميركية عام 1999 من الهجوم على ماليزيا في عقر دارها وهذا دليل على ان راسمالية المركز المعولمة لا تتورع عن الهجوم على أي بلد يتبنى سياسات تنموية وطنية أو مضادة لراس المال. لم تعد الطبقة الحاكمة في امريكا تخفي ذلك، فقد صرح نائب الرئيس الاميركي، ديك تشيني يوم 1 حزيران 2003 (قناة الجزيرة الفضائية)، أن الولايات المتحدة ستقوم بتدمير اي عدو لها مباشرة، بدل ان كانت تلجأ سابقاً الى سياسة الاحتواء.

وفيما يخص موقف العرب من العولمة، هناك وجهات نظر متعددة حتى في معسكر العرب التقدميين، وهذا دليل على التفكك العربي اللامحدود. فحتى في أوساط التقدميين، يسود وهم بالعولمة. ينفق د. صادق جلال العظم مع حجج السيد مفيد حلمي. حيث يقول العظم:

"... والآن، فإن القضية الاساسية بالنسبة للبلدان العربية فيما يخص العولمة ليست إيقاف زحف العولمة ولا التذيل لها، بل التعامل مع هذه الظاهرة، او النظرية المعلنة المتضمنة في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بأكثر قدر من الحكمة، والمسؤولية، والواقعية والموضوعية. ولا بد أن يُقام هذا على اعتماد محلي على النفس، واعتماد عربي على النفس، وعلى التعاطي مع الظاهرة الاوسع، التي هي العولمة"²⁷.

تكمن مشكلة هذا التحليل في حقيقة انه مجرد استمرار لأطروحة الاعتماد الاقليمي على الذات بين عدد من دول المحيط. وفي حين ان هذه الاطروحة تعاني من اختلالات اساسية، حيث تنسب مصداقية كبيرة لانظمة البرجوازية المحلية، فإن صادق العظم ما زال يعتبر انظمة الراسمالية الكمبرادورية ناقلة للتنمية، وهذا في الحقيقة بلا اساس، ويساهم في إضعاف وتشويه وعي الناشئة الجديدة بإبائهم ان الراسمالية الكمبرادورية يمكن ان تمثل المصالح الوطنية من خلال انفتاحها المعولم. فهل بإمكان مجموعة من بلدان المحيط تبني الاعتماد على الذات؟ لا بد ان يبادر لتبني هذا النموذج فريق في السلطة كما ان النزعة الوطنية اساسية في هذا المضمار. ورغم ان هذه المبادرة مقبولة من ناحية نظرية، فإن التغيرات في مستوى الطبقات الحاكمة في

²⁷ مفيد حلمي، تحديات العولمة وضرورات التكامل الاقتصادي العربي، في مجلة النهج، شتاء 1999، ص 120، مقتطف في، ما العولمة، حوار بين صادق جلال العظم، وحسن حنفي، دمشق، 1999، ص 200-201. صادق جلال العظم

بلدان المحيط تعمل ضد امكانية تطبيق هذا النموذج. من ناحية واقعية، لم تعد هناك أنظمة وطنية/قومية لتقوم بتطبيق أطروحة سمير أمين وفوزي منصور وكثير من الاشتراكيين الجذريين بشأن الاعتماد الاقليمي على الذات. ان مصالح الطبقات الراسمالية الكميرادورية الحاكمة لا تكمن في الاعتماد الاقليمي على الذات. فعلى سبيل المثال، يطالب فوزي منصور البرجوازيات الكميرادورية الحاكمة في المحيط بانجاز مهمة لا يمكن ان تقوم بها سوى سلطة شيوعية حقيقية. فبناء على التجربة العملية، فإن وجود حزب اشتراكي او شيوعي في السلطة لا يعتبر ضماناً ضد الانحراف البيروقراطي. وفيما يخص العلاقات بين الدول المحيطية يقول فوزي منصور: "حضرت في أوائل عام 1976 مؤتمراً للمقارنات الثلاث في سري لانكا... وقد اقترحت هناك ان يتبنى العالم الثالث سياسة تتكون من سبعة خطوط هامة. ان تكون المتاجرة ما بين بلدان العالم الثالث مباشرة... واقامة نظام تفضيلات معمم، وأن يتم الدفع بين بلدان العالم الثالث دون وسيط من غير العالم الثالث نفسه... الخ."

ولكن هذه الأفكار لم تنبنا الى أي مدى هناك جاهزية لدى أنظمة الراسمالية الكميرادورية الحاكمة في تلك البلدان لتقبل هذه الاقتراحات. وكيف يمكن لهذه البلدان ان تعيد تصميم تبدلها اللامتكافية مع الراسماليات الامبريالية في المركز؟ وكيف يمكن لبلدان العالم الثالث ان تحل مشكلة الديون التي ينوء تحتها معظم اعضائها؟ هل ستم إعادة جدولتها، وهل ستقوم هذه البلدان بتقسيم التخصصات فيما بينها داخلياً كي تتكامل لا سيما في فترة الازمة في جانب العرض على الصعيد العالمي؟

قد يجيب فوزي منصور بأن تغيرات في السياسات الداخلية يجب ان تتخذ كي تجهزها من أجل تعاون اقليمي. وهذا صحيح، ولكن هل الانظمة الحاكمة حالياً جاهزة لمثل هذا؟ ان مناقشات اطروحات الاعتماد على النفس وفك الارتباط هي اطروحات مميزة بلا شك، ولكنها لا تؤكد لنا بأن هذه الموديلات التنموية يمكن تطبيقها والحفاظ عليها وحمايتها من الغدر بها والارتداد عليها من قبل المرتدين او البيروقراط. ن البديل الوحيد الممكن للاعتماد على الذات بما هي نموذج منوط بموقف وقناعة السلطة الحاكمة، هو التنمية بالحماية الشعبية.

يعتمد نموذج التنمية بالحماية الشعبية الى حد كبير على نمونجي الاعتماد على الذات وفك الارتباط، ولكنه يتجاوزهما مستجيباً لحاجات يفرضها الميدان اقتصاديا واجتماعيا وسياسياً. انه نموذج مستخلص من تجربة الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. ولا شك ان هذا النموذج غير مكتمل بعد. ولا اعتقد ان بوسع مفكر فرد ان يصوغ نمودجا مكتملا بشكل نهائي، وليس عليه ان يقوم بذلك. لأن عملا كهذا يجب ان يكون مفتوحا لمساهمات عديدة. لعل المهم ان هذا النموذج يجب ان يكون بعيدا عن تحكّم الطبقة الحاكمة وهيمنتها، فهو لا يبدأ من إطارها اصلاً، هذا شرطه الاول فهو يفترض ان اولئك الذين في السلطة هم ضده، وقد يكونوا في احسن مواقفهم محايدين تجاه هذا النموذج. وحيث انه مبادرة شعبية عفوية، كما هي التجربة الفلسطينية في الانتفاضة الاولى، فهو بلا شك قرار شعبي. فالطبقات الشعبية لا تحتاج

بالضرورة الى حزب بيروقراطي ليعلمها المبادئ الاساسية لهذا النموذج. فهي اساسيات يمكن استنباطها وتطويرها عبر التجربة النضالية الميدانية للحركة العمالية والمنظمات الشعبية واتحادات المرأة والطلاب والنقابات المهنية.

فهذه القوى الشعبية هي التي تتبنى طوعياً هذا النموذج بدءاً من "الانسحاب الى الداخل". فقد بدأت التجربة الفلسطينية بانسحاب العمال من العمل في المصانع ومختلف اماكن العمل الاسرائيلية الاخرى. والانسحاب من استهلاك المنتجات الاسرائيلية كي يتحول الناس لاستهلاك المنتجات المحلية. اما شرطه الثاني فهو استهلاك المنتجات المحلية، وليس تلك المستوردة من بلدان العدو الراسمالي الامبريالي. وفي حالة الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بدأت المقاطعة بمقاطعة منتجات الكيان الصهيوني. لقد استمرت المقاطعة الى ان انعقد مؤتمر مدريد 1991 ولاحقاً اتفاق أوسلو 1993 وتسلمت السلطة الفلسطينية حكماً ادارياً ذاتياً في الضفة والقطاع حيث قامت عندما بانتهاء هذه المقاطعة.

تولي الطبقات الشعبية اولوية خاصة لمنتجات العالم الثالث. وفي هذا الحال، يمكن للاعتماد على النفس اقليمياً ان يؤدي دوره. ويمكن للطبقات الشعبية ان تضغط على نظام الحكم باستيراد منتجات عالمنا، دون أن تسمح للنظام بالتحكم بنموذج التنمية بالحماية الشعبية. والشرط الثالث هو توجه الطبقات الشعبية الى التعاونيات، حيث تبدأ بانتاج اكثر ما يمكن من حاجات الجماهير. وهذه بداية الانسحاب الى الداخل انتاجياً، او عملية إعادة تشكيل البنية الانتاجية المشوهة للاقتصاد الوطني. وهذا خاضع للقاعدة التي تقول بأن على كل عضو في التعاونية أن يستثمر مالياً وجهداً ووقتاً بشكل مباشر في التعاونية. وبناء عليه، يكون العضو هو مؤسس وبنّاء وعامل ومستهلك ومسوق في التعاونية. ان هذا الاحتكار الشعبي هو الضمان الاساس. كما ان على العضو ان يتعاون في شبكة التسويق وصولاً الى هدف تفويض احتكار التجار الذي هو شرطه الرابع. أما الشرط الخامس، فيهدف الى حذف الاعتماد على التمويل الاجنبي او غير الحكومي. ان الدعم الاجنبي هو القاعدة الاساس للتبعية وهو نقيض للتنمية بالحماية الشعبية، علماً بأن مساعدات ذات طابع ثوري امر ممكن شريطة التأكد من مصادرها بشكل كاف. ولا بد لهذا النموذج ان يطور وعياً بالاستهلاك باعتباره شرطه السادس. وفي هذا الصدد، فان على كل مواطن ان يكون قادراً على مراقبة، بمفرده، ماذا عليه/ها ان يستهلك ومن أين؟ وهذا يتطلب مقاطعة منتجات العدو بما في ذلك منتجات راس المال المحلي الداخل في شركات مختلطة وتعاقدات من الباطن مع راس المال الاجنبي المعادي. ان الاستهلاك الواعي هو بحد ذاته رقيب استثماري تنموي. فبمقاطعة منتجات راس المال الاجنبي، والشركات المختلطة مع العدو، لا سيما تلك التي لا تعتبر ضمن الحاجات الاساسية، فإن راسمال المحلي سيجد نفسه مضطراً للعودة والتكيف مع الحاجات المحلية للاكثرية الشعبية. ومن المؤكد، فإن هذه العملية سوف تأخذ وقتاً طويلاً. فما من أحد يزعم ان تغيير المبنى ونمط التفكير اقتصادياً وسياسياً وثقافياً في اي مجتمع سيتم بسرعة او بالوامر من الاعلى. وحين تصل الامور الى هذا المستوى، فإن السلطات السياسية الكمبرادورية قد تكون

عاجزة عن الاعتداء على هذا النموذج.

تعتبر الاحزاب السياسية ثورية وطليلية فقط بمقدار او في حدود قدرة عناصرها على تأسيس هذا النموذج والاندماج فيه دون ان يفرضوا انفسهم عليه بطريقة بيروقراطية. فاذا ما اصبح حزب سياسي قادرا على ممارسة دوره شعبياً بطريقة طليعية وديمقراطية، فإنه سوف يقوى كثيراً بالدعم الشعبي. وهذا هو الشرط السابع لهذا النموذج. في هذه الحالة يكون الحزب قد استوعب شروط التنمية من الاسفل، مثلاً قرارات مؤتمر شعبي مكون من وممثل للطبقات الشعبية. على ان هذا غير كاف ايضاً. فان على الحزب الثوري، الشيوعي او الاشتراكي او الماركسي، ان يقوم بتطوير نودج التنمية بالحماية الشعبية، ان يساهم في التنقيف التنموي والسياسي والطبقي للطبقة العاملة والفلاحين الفقراء، وان يخلق مناخاً ثقافياً راقياً يضطلع بمساواة الجنسين كواجب ومعتقد، ويتصدى للذكورية الراسمالية والبيروقراطية الاقتصادية. ان هذا الحزب ضروري لهذا النموذج، وليس النموذج ضرورياً لسلطة هذا الحزب. فربما يتمكن الحزب من خلق اقتصاده الخاص كبداية لنموذج التنمية بالحماية الشعبية.

ولكي يتمكن البرلمان الشعبي من وضع سياسة اقتصادية مناسبة، وعقد مؤتمر شعبي تنموي سنوي، وهو الشرط الثامن للتنمية بالحماية الشعبية، فإن انعقاد المؤتمر يسمح للطبقات الشعبية بالتعبير عن رؤيتها، وان تراجع السياسات والانجازات السابقة، وان تطور سياسات جديدة. في هذا الوضع، فإن على الحزب الثوري، سواء كان في السلطة أم لا، ان يثير حواراً شعبياً وان يتم اتخاذ القرارات فيه من خلال مؤتمرات شعبية لانها وحدها القادرة على لعب دور محوري في نقل الخطط الى ممارسات. ان هذا النموذج ديمقراطي لأن اولئك الذين يقررون الخطة الاقتصادية، (من الادخار، فالاستثمار، فالانتاج فالتوزيع وحتى در الدخل) هم الطبقات الشعبية في خضم عملية التعاون الانتاجي.

ان الانتفاضة الفلسطينية الاولى هي بحد ذاتها مناخ ديمقراطي شعبي حيث بوادرها سياسياً واقتصادياً من الناس بعيداً عن النظام السياسي وعن قيادات الاحزاب السياسية. وفي خطوة اخرى، فإن تطوره، وهو الشرط السابع لهذا النموذج، يتحرك باتجاه استيعاب القطاع (غير الرسمي، غير الحكومي) او على الأقل ان ينسق معه، باعتباره قطاعاً غير سلطوياً وإن كان خاصاً. فهو قطاع ما كان له ان يقوم لو كان هناك قطاع شعبي تعاوني. وحتى حينما يصل نموذج التنمية بالحماية الشعبية الى الانفتاح على القطاع الخاص، فهذا لا يعني انه اقترب من السياسة الاقتصادية للطبقة الحاكمة.

يتطلب نموذج التنمية بالحماية الشعبية ان تقوم قوة مجتمعية بالوقوف وراء الاقتصاد للدفاع عنه في وجه البروقراطية والتبعية وسياسة الانفتاح. انه نمط من الضغط الشعبي على الطبقة الحاكمة التي تتبنى سياسة الانفتاح. وهو نضال طبقي ضد الطبقات الاجتماعية المستفيدة من التبعية. وفي النهاية انه جنين لنظام اشتراكي، اشتراكية من القاعدة المجتمعية.

وكما أشير أعلاه، يعمل هذا النموذج بعيدا عن جهاز الدولة. ولكن في حالة وجود نظام حكم وطني بقيادة حزب اشتراكي حاكم، يدعم هذا النموذج بالتعاون مع ، او بعيدا وبالانفصال عن، الدولة بناء على مدى انطباق سياستها التنموية وخطتها الاقتصادية مع التنمية بالحماية الشعبية. فالامر معتمد على موقف الطبقة الحاكمة من مشاركة، اي عدم تهميش، الطبقات الشعبية في كل من اتخاذ القرارات والتخطيط للعملية الانتاجية وتنفيذها والتحكم بالفائض المتحصل منها.

لذا، تمارس التنمية بالحماية الشعبية ضغوطا على الدولة من أجل إعادة توزيع الفائض لمصلحة الطبقات الشعبية، بما في ذلك الإصلاح الزراعي، ضمانات العمل، الاتفاق الافضل على البنية الاساسية، الزيادة المستمرة في الاجور، حماية الاقتصاد المحلي، وقف دفع اقساط الديون...الخ.

لعله خيار ديمقراطي حينما يكون دور الدولة خدمة وحماية الاقتصاد، وليس إخضاعه لقوانين السوق او للبيروقراطية. لهذا السبب، فإن هذا النموذج يذهب لما هو ابعد من فك الارتباط، لأن فك الارتباط منوط بدور الدولة الوطنية وحزبها الحاكم، الامر الذي يقود في النهاية الى البيروقراطية.

وحينما يتأكد لصاغة هذا النموذج بأن الدولة قد أصبحت قريبة لمفاهيمه وممارساته، يكون الوقت قد أزف للتعاون والاعتماد المتبادل مع بلدان أخرى في المستويين القومي والاقليمي.

وبدون المستوى المذكور أعلاه، فإن اقطار العالم الثالث سوف تتورط في مغامرت لا نهاية لها والتي يأتي بها التعولم المتزايد. ان هذا النموذج لا يتجنب التعاون بين الدول، ولا التعاون الدولي، او النضال الموحد للطبقات الشعبية على صعيد عالمي. واخيراً، ليس هناك اي بديل آخر سوى المواجهة الدائمة للراسمالية العالمية بتطوير نظام جديد مستوى من الاممية الشيوعية.

ثبت ببعض المصطلحات

الاشكنازية: حسب التعريف القاموسي فالاشكنازية هي وحدة من فرقتين من اليهود، وهي الفرقة القادمة من شرق اوربا والتي تتحدث اليديش. لقد هاجر الآلاف من هؤلاء للاستيطان في فلسطين. ان الاشكنازيين هم اليهود الاوروبيين البيض الذين لعبوا دورا رئيسيا في اقامة "اسرائيل". ان الاشكنازية هي التي بلورت الايديولوجيا الصهيونية الاستيطانية. على ان استخدامنا لهذا المصطلح مقصود به الإشارة الى ان الطائفة الاشكنازية هي النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية، وهو امتياز لها على طائفة اليهود الشرقيين (المزراحيين).

إعادة التثقيف: مشروع راسمالي عربي، وقطري عربي هدفه إحداث إختراق ثقافي وسياسي في الطبقات الشعبية العربية بهدف تعميق ايدولوجيا السوق، واستحالة مقاومة رأس المال والعولمة، وتعميق القطرية على حساب الانتماء القومي والوحدوي للامة العربية وبالطبع استحالة الثورة. ويكون المثقفين هم حاملو هذا المشروع. بكلمة اخرى، فإن إعادة التثقيف هي مشروع الثورة المضادة حيث يقابله في الفكر الثوري مشروع الثورة الثقافية الذي انجزته الثورة الصينية.

التمفصل: مصطلح مأخوذ من الاقتصاد السياسي ويعني تعايش اكثر من نمط انتاج مع بعضها البعض حيث توجد وتعمل في نفس الوقت، ولكن يكون هناك نمطا مهيمناً تتمفصل، اي ترتبط وتتبع له الانماط الاخرى الاقل شأناً. وعليه، حينما نقول من تمفصلات الاقتصاد الراسمالي، اي الانماط المرتبطة به والعاملة بمقتضى محركه الاساس.

التخارج: والمقصود هنا وجود توجه وقرار وقناعة بالارتباط بالخارج بعيدا عن الواقع المحلي (القومي). وعليه، يتصرف المثقف وكأنه لا ينتمي الى مجتمعه حيث تكون اطروحاته السياسية وعلاقاته مرتبطة بالاجنبي، او بخارج بلاده.

القطرية: وهي اتجاه سياسي يُطلق في الوطن العربي على قوى سياسية وطبقية ذات نزعة تجزئية وانفصالية في الاقطار العربية. انه اتجاه مضاد للمشارك القومي العربي، اي مضاد للقومية العربية وبالطبع مضاد للوحدة العربية. يلتزم هذا الاتجاه بنتائج اتفاق سايكس بيكو سيء الصيت. ويكونه قطري فهو متقاطع ومتحالف مع الطبقة الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في معظم الاقطار العربية التي تعيش على ارتباطها بالاجنبي، وبالتالي فهي ضد المشروع النهضوي والتنموي العربي، اي ضد التنمية بالحماية الشعبية.

المبنى الاجتماعي للتراكم: نقصد بهذا الطبقات والشرائح المجتمعية التي تتحكم بالفائض المتحصل في بلد معين في حقبة معينة وضمن تشكيلة اجتماعية معينة، حيث يتحول الفائض الى تراكم راسمالي تستفيد منه وتتحكم به وتوزعه فيما بينها، بل وتحتكر كلا من بزل الفائض وحيازة التراكم والتصرف به. انها التحالف الحاكم ولكن، هذه المرة، من مدخل او على ضوء موقع هذا التحالف من عملية تراكم رأس المال باعتبار رأس المال علاقة اجتماعية طبقية.

الانسحاب الى الداخل: نقصد بالانسحاب الى الداخل قيام طبقة او طبقات من مجتمع معين بتقليص واع لسلوكلها الانتاجي او لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها او تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل او الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة اساسية

في مشروع تنموي قومي يهدف الى فك الارتباط بالاجنبي وفك التبعية. لقد قامت الطبقات الشعبية في ارواضي المحتلة في الانتفاضة الاولى بتبني هذه الخطوات التي اعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية.

استدخال الهزيمة: نقصد به تدهور الموقف النضالي بمختلف مستوياته (السياسية والاقتصادية والثقافية) لطبقات معينة او احزاب او انظمة حكم الى درجة ان يتصرف الشخص او الحزب او الطبقة باعتبار الهزيمة هي قدره المحتوم وحياته اليومية. انها حالة انعدام المقاومة. وهي حالة تتقاطع مع متطلبات إعادة التثقيف وخاصة في حقبة العولمة.

الكمبرادور: تسمية مأخوذة اساسا من البرتغالية. أما كاصطلاح في الماركسية فقد استخدمت لأول مرة خلال الثورة الصينية. تتكون عمليا من وكلاء الشركات الاجنبية مما يجعل دورها هو تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الانتاج الاجنبي وباسعار منخفضة. وهي طبقة يقترن وجودها بوجود انظمة حكم تابعة تسهل دور الكمبرادور وبالتالي يخلق تحالف طبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة.

البرجوازية البيروقراطية: طبقة او شريحة سياسية في الاساس اكثر منها مالكة اقتصاديا. صحيح ان دورها مأخوذ اساسا من الدور المكتبي والعمل الروتيني، لكن هذه الطبقة اخذت تلعب دورا في الحكم من جهة وفي الاقتصاد من جهة ثانية فقد قاد الفساد والقمع الى تعميق وتعميم دور الدولة (السلطة الحاكمة) في الاقتصاد .

الاستقطاب: ان الراسمالية استقطابية بطبيعتها بمعنى ان النظام الراسمالي العالمي المنقسم الى مركز ومحيط، يؤكد على بقاء المحيط متخلفاً والمركز متقدماً. يُصر مركز النظام العالمي على إبقاء محيط هذا النظام متخلفاً ، بمعنى انه يفترض، لا بل يشترط لتطوره عدم تطور بلدان المحيط. اذن ترفض الراسمالية تجانس العالم، بل تقوم على تأييد انقسامه الى مركز ومحيط. ان توسع الراسمالية استقطابي اذن. وعليه، فما العولمة سوى تمويه للاستقطاب ووعظ بتطور موهوم للمحيط. وهو الوهم الذي يتجلى في تبني سياسات من طراز "اللاحق" و "إعادة التصحيح الهيكلي"... الخ.

للمؤلف:

- منظمات غير حكومية أم قواعد للآخر NGOs 2003
- مثقفون في خدمة الآخر، بيان ال 55 نموذجاً 2003
- اللاجئون الفلسطينيون: بين حق العودة واستدخال الهزيمة، 2000.
- لبنك الدولي والحك الذاتي: المانحون والمادحون، 1997.
- الفقر والعمل والمرأة ضد المرأة، 1996.
- الديمقراطية والاسلام السياسي واليسار، 1995.
- المستضعفون وصد التسوية، (كراس)، 1993.
- رأس المال يعيد اصطفاؤه الطبقي، (كراس)، 1994.
- البريسترويكا، حرب الخليج والعلاقات العربية السوفيتية، 1991.
- الراسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال، 1991.
- التنمية بالحماية الشعبية، 1990.
- من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، 1988.
- اقتصاد تحت الطلب، 1988
- احتجاز التطور في الضفة والقطاع، 1987.
- الحرب العراقية الايرانية. (كراس)، 1980.
- اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع. 1979
- أزمة الثورة العربية وانحطاط كامب ديفيد. (كراس) 1979.
- النضال الموحد في مواجهة دولة التسوية. (كراس)، 1978.
- رقيق العصر: العمال العرب في فرنسا (كراس) 1977.
- الصراع السياسي في الوطن العربي. 1976.
- اقتصاد المناطق المحتلة: التخلف يعمق اللاحق. 1975

يصدر قريباً

دفاعاً عن دولة الوحدة: إفلاس الدولة القطرية. رد على محمد جابر الانصاري.

Aurhor's Writins In English

- *Epidemic of Globalization*, 2001

- *Imprisoned Ideas: A Discussion of Palestinian, Arab, Israeli and International Issues*, 1998.

- *Women vs Capital in the Social Formation in Palestine*, 1996. (Booklet).

- *Political Islam: Fundamentalism or National Struggle*, 1995, (Booklet)

- *Industrialization in the West Bank*, 1992.

- *The Political Economy of the West Bank: From Peripheralization to Development*, 1988.

Will be Published Soon:

- *Beyond de-Linkikg: Critique of Stae's Role in Development.*

